جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية ١٩٧٩-٢٠١٧م
(حالة دراسة : العراق)

The Iranian foreign policy towards the Arab Countries
(١٩٧٩- ٢٠١٧)
A Case Study: of Iraq

إعداد

شادية طه نهار الزواهرة

Shadia Taha Nahar AL-Zawahreh

إشراف

الدكتور عاهد مسلم المشاقبة.

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير

في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

نموذج تفويض

أنا شادية طه نهار الزواهرة

افوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: ..... التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

نموذج إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراه.

أنا الطالبة شادية طه نهار الزواهرة الرقم الجامعي: ١٦٢٠٦٠٠١٤

تخصص: علوم سياسية كلية: معهد بيت الحكمة

أُعلنُ بأني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصيًا بإعداد رسالتي / بعنوان:

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية ١٩٧٩-٢٠١٧م

حالة الدراسة: العراق

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أُعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرّج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الإعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع ..... **التاريخ:**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Committee Decision قرار اللجنة

نوقشت هذه الرسالة "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية ١٩٧٩-٢٠١٧م حالة الدراسة:العراق" وأجيزت

لجنة المناقشة	التوقيع
د.عاهد مشاقبة (مشرف رئيسي).	.....
أ.د . صايل السرحان (عضو لجنة) .	.....
أ.د. علي الشرعة (عضو لجنة) .	.....
أ.د. محمد بني سلامة (عضو لجنة خارجي).	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من سعى وشقى لأجلنا ..... إلى من واصل العمل بالليل والنهار..... إلى من تكلل جبينه بالعرق لننعم بالراحة والأمان .... يامن زرعت فينا طموحًا يدفعنا نحو الأمام إلى مستقبل ناجح ..... إليكَ أبي الحبيب .

إلى الينبوع الذي لايمل العطاء .... إلى من حاكت سعادتنا بخيوط منسوجة من نبع حنانها ..... إلى من ترافقنا دعواتها في كل مكان وزمان .....لكِ غاليتي أمي .

إلى من حبهم يجري في عروقي إلى من هم عون لي ..... لكم إخوتي.

إلى من سرنا سويًا ونحن نشق طريق النجاح .... إلى من كنّ رفيقات دربي .... لكن صديقاتي

أهدي هذا الجهد المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه ..... فالشكر لله من قبل ومن بعد

إن القلم ليعجز عن تقديم أسمى باقات الشكر والعرفان لمن أنار لي طريق البحث العلمي

بتوجيهاته الحكيمة ونصائحه القيمة أشكرك بكل معاني الشكر أستاذي الفاضل

(الدكتور عاهد مشاقبة)

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين شرفوني

بحضورهم لمناقشة رسالتي وإعطائي النصح والإرشاد وهم (الأب الروحي لمعهد بيت

الحكمة الاستاذ الدكتور صايل السرحان وصاحب الكلمة الطيبة الاستاذ الدكتور علي الشرعة

والشكر للأستاذ الدكتور محمد بني سلامة)

والشكر إلى كل من ساهم معي في هذا العمل المتواضع

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... ز

قائمة الأشكال ..... ي

ملخص ..... ك

المقدمة : ١

أولاً : أهمية الدراسة :..... ٢

ثانيًا: أهداف الدراسة :..... ٣

ثالثًا : مشكلة الدراسة : ٤

رابعًا : حدود الدراسة :..... ٥

خامسًا : مفاهيم الدراسة :..... ٥

سادسًا : منهجية الدراسة : ٧

الفصل الأول التطور التاريخي للعلاقات العربية الإيرانية (١٩٧٩-٢٠١٧)..... ١٤

المبحث الأول : التطور التاريخي للعلاقات العربية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية (١٩٧٩م) :..... ١٥

المطلب الأول : المرحلة الأولى (١٩٧٩ -١٩٨٩م) : ١٦

المطلب الثاني : المرحلة الثانية (١٩٩٠-٢٠٠٣م) : ٢١

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة (٢٠٠٣-٢٠١٧م) ٢٥

المبحث الثاني : محددات السياسية الخارجية الإيرانية :..... ٢٩

المطلب الأول : مبدأ تصدير الثورة :..... ٣٠

المطلب الثاني : محددات السياسة الداخلية الإيرانية المؤثرة على السياسة الخارجية :..... ٣٨

المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية :.. ٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني عملية صنع القرار في الدولة الإيرانية القوى والمؤسسات ٥٧
المبحث الأول : الإطار الإيدولوجي والدستوري لعملية صنع القرار السياسي الإيراني. ٥٨
المطلب الأول : فكر الخميني :..... ٥٩
المطلب الثاني : الدستور الإيراني : ٦٥
المبحث الثاني :مؤسسات صنع القرار السياسي في إيران : ٧٠
المطلب الأول : المرشد الأعلى والسلطة التنفيذية والتشريعية ٧١
المطلب الثاني : السلطة القضائية والمؤسسة العسكرية ومؤسسات المجتمع المدني :..... ٨٤
الفصل الثالث السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية ٩٢
المبحث الأول : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية وآفاق تطورها : ٩٣
المطلب الأول : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج واليمن :..... ٩٤
المطلب الثاني : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول بلاد الشام : ١١٩
المبحث الثاني : المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات العربية – الإيرانية :..... ١٣٨
المطلب الأول : المتغيرات الإقليمية :..... ١٣٩
المطلب الثاني : المتغيرات الدولية : ١٤٥
المبحث الثالث : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق وآفاقها المستقبلية : ١٦٢
المطلب الأول : تطور العلاقات الإيرانية – العراقية :..... ١٦٣
المطلب الثاني : الإستراتيجية الإيرانية تجاه العراق : ١٦٩
المطلب الثالث : الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية – العراقية : ١٧٧
الخاتمة : ١٨٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع ١٨٦
الوثائق الرسمية : ١٨٦
الكتب :..... ١٨٦
الدوريات : ١٨٩
الرسائل العلمية : ١٩٢
مواقع الانترنت : ١٩٣
المراجع باللغة الاجنبية : ١٩٤
Abstarct: ١٩٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

التسلسل	الشكل	الصفحة
١-	خارطة الموقع الجغرافي لإيران	٤١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية (١٩٧٩-٢٠١٧م)

حالة دراسة : العراق

إعداد :

شادية طه نهار الزواهرة

المشرف :

الدكتور : عاهد المشاقبة

ملخص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الوطن العربي وعلى الدور الذي تلعبه إيران في المنطقة لتكون فاعلاً إقليميا فيها ،من خلال خلق الأزمات في الدول العربية واستثمار الأقليات الشيعية في الدول العربية لذلك الغرض، واستغلال الورقة الطائفية والتحريض المذهبي ضد النظم السياسية القائمة فيها . واستخدم في هذه الدراسة منهج الدور ومنهج صنع القرار .

حيث أجابت الدراسة على السؤال المحوري وهو (ماهي توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية وانعكاساتها المستقبلية ؟) والأسئلة المتفرعة عن هذا السؤال . وتوصلت الدراسة : أن هناك محددات داخلية وخارجية (إقليمية ودولية) تحكم طبيعة التوجهات الإيرانية تجاه المنطقة العربية ، فالعلاقات العربية – الإيرانية لاتأخذ نسقًا واحدًا،

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فتميل أحيانا للتقارب وأحيانا للبعد؛ تبعًا لطبيعة الدور الذي تلعبه إيران في المنطقة .وتبين أيضًا أن إيران تطمح للعب دورٍ محوري في العراق لتعزيز نفوذها الإقليمي ، ولهذا اتبعت

سلوكًا تدخليًا في شؤون العراق فدعمت حلفاءها هناك ، وأيدت جميع النخب السياسة الجديدة فيها .هذا النفوذ جاء بعد سقوط نظام صدام حسين والاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة :

تميزت إيران على امتداد التاريخ بنزعة توسعية ،عبرت عنها قديمًا بتشكيل إمبراطورية سعت لمد حدودها نحو أكبر قدر ممكن من بقاع الأرض ،وكانت إيران قديمًا تخضع للحكم الملكي ، وكان آخر ملوكهم محمد رضا بهلوي شاه إيران، الذي رأى أن القوة تكمن في أن تكون إيران حليفة للولايات المتحدة الأمريكية و(اسرائيل) ، ولكن بعد نجاح الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩م التي قادها الخميني ، وإعلان إيران جمهورية إسلامية سعت إيران للقوة من خلال امتلاك القوة النووية ،ومن خلال مد نفوذها إلى دول المنطقة العربية ؛ذلك لأن المنطقة العربية تتميز بأهمية إستراتيجية متمثلة بأهميته الجغرافية وإشرافه على أهم الممرات المائية في كل من البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ، وكذلك المخزون النفطي للوطن العربي فهو يشكل حلبة للصراع في المنطقة، و أرادت بذلك تصدير ثورتها إلى المنطقة العربية، ولهذا الغرض مدت جسور التواصل بينها وبين الأقليات الشيعية في المنطقة ،ووطدت العلاقات بهم ودعمتهم حتى يدينوا بولائهم لها قبل بلدانهم، وبذلك استطاعت بناء أذرع لها في تلك الدول قادرة على تهديد الأمن والإستقرار فيها لصالح إيران، واستخدامهم كأوراق ضغط في سياستها الإقليمية والدولية ، وفي هذا الإطار وطدت إيران علاقاتها بالحوثيين في اليمن على مدى ما يقارب العشرين عاما، قدمت لهم خلالها أشكالاً مختلفة من الدعم الذي واكب حاجاتهم ومتطلباتهم مع كل تقدم كانوا يحرزونه في طريقهم للوصول للسلطة ، وتقديم الدعم لحزب الله في لبنان ،والتواصل مع الأقليات الشيعية في الدول العربية ،والوقوف الى جانب النظام السوري ضد المتظاهرين ،وأيضا عملت على إبقاء بعض الخلافات بينها وبين دول الخليج العربي لاستخدامها كورقة ضغط عليهم، مثل ادعائهم حول أحقيتهم بالبحرين واحتلالها للجزر الإمارتية الثلاث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تمكنت إيران من حرية الحركة في المنطقة العربية بعد حرب الخليج الثانية التي شكلت نقطة تحول إيجابية بالنسبة لإيران، وتمكنت إيران أيضًا من لعب دور محوري في الساحة العراقية خاصة بعد سقوط النظام العراقي السابق.

وعلى ضوء ذلك تم دراسة السلوك الخارجي للدولة الإيرانية تجاه الدول العربية ، وتتبع التطور التاريخي للعلاقات بين الطرفين ،وتسليط الضوء على المحددات الداخلية والخارجية (إقليمية ودولية) التي أثرت على سلوك إيران تجاه الدول العربية ، ومعرفة كيف تحاول إيران أن تلعب دورًا إقليما في منطقة الشرق الاوسط وأن تكون من الفاعلين المؤثرين. وقد استخدم في هذه الدراسة منهج صنع القرار ومنهج الدور .

أولاً : أهمية الدراسة :

تتمحور أهمية الدراسة في جانبين أهمية علمية (نظرية) وأهمية عملية :

- الأهمية العلمية (النظرية) :

ويمكن تحديد الأهمية العلمية لهذه الدراسة وفق الآتي :

١- التعرف على تطور العلاقات العربية – الإيرانية

٢- تعميق الفهم من ماهية مفهوم تصدير الثورة الإيرانية ومحددات السياسة الداخلية والخارجية تجاه الدول العربية .

٣- تسليط الضوء على مراكز صنع القرار السياسي الخارجي في إيران .

٤- التعرف على دور إيران في المنطقة تجاه الدول العربية عامة والعراق خاصة لتحقق مكانةً إقليميةً لها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الأهمية العملية وتتجلى فيما يأتي :**

١- توفر الدراسة فرصة لصناع القرار بالشأن الإيراني لمعرفة طبيعة التوجهات الإقليمية الإيرانية تجاه المنطقة العربية .

٢- رصد التطورات في العلاقات الإيرانية العربية وانعكاساتها على التوجهات الإيرانية في المنطقة.

٣- رصد التفاعلات بين الجانبين الإيراني والعراقي وفقا للتدخل الإيراني فيها واحترام سيادة العراق .

٤- حل الخلافات الإيرانية العربية من خلال بناء العلاقات مع إيران على أساس الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة وتشجيع الحوار العربي الإيراني لبناء علاقات سلمية صحيحة وتشجيع بناء المؤسسات اللازمة لتحقيق التعاون في المصالح المشتركة .

ثانيًا: أهداف الدراسة :

يسعى الباحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها بالآتي :

١- رصد طبيعة التغير في السياسة الخارجية الإيرانية في ضوء وصول الخميني إلى السلطة.

٢- بيان أثر المحددات السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية تجاه الدول العربية

٣- توضيح السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في ضوء الآليات التي تستخدمها للتنفيذ.

٤- تتبع تطور العلاقات الإيرانية- العراقية وبيان أهم أسباب الخلاف بينهما وإلى أين وصلت هذه العلاقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثًا : مشكلة الدراسة :

تتجه مشكلة الدراسة من أن العلاقات الايرانية - العربية تتسم بعدم الوضوح خصوصًا بعد ثورة ١٩٧٩م الخمينية الإسلامية حيث شكل مبدأ تصدير الثورة أحد الأدوات التي ينتهجها نظام الحكم الإيراني في استراتيجيته الطامحة لأداء دور الهيمنة في الشرق الأوسط والمنطقة العربية عبر استغلال الاقليات الشيعية في المنطقة ، حيث تلعب إيران دورًا مهمًا في الساحة العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين كما أنّها سعت إلى تطوير العلاقات الطبيعية مع العراق انطلاقًا من عدة عوامل أهمها الروابط التاريخية والروابط السياسية والفراغ السياسي والاستراتيجي في العراق .

وعليه أمكن صياغة السؤال المحوري التالي :

ماهي توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية ؟ مع الاخذ بعين الاعتبار السؤال الرئيس الذي تدور حوله الدراسة تبرز الاسئلة الفرعية التالية:

١- مامدى تأثير المتغير القيادي (وصول الخميني) إلى الحكم على العلاقات العربية – الإيرانية ؟

٢- مامدى تأثير المحددات الداخلية والخارجية في علاقة إيران تجاه الدول العربية ؟

٣- من يصنع القرار السياسي الخارجي في إيران ؟

٤- ماهي توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي واليمن ودول بلاد الشام ؟

٥- ماطبيعة الدور الذي تلعبه إيران في العراق وإلى أين سيصل هذا الدور ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعًا : حدود الدراسة :

أ- حدود زمانية : لقد روعى ان تكون فترة الدراسة مابين عام (١٩٧٩-٢٠١٧م) .

أما عن اختيار العام ١٩٧٩م فهو بداية تغير دراماتيكي وتحول سياسي في إيران ،حيث قامت في إيران ثورة سميت بالثورة الإيرانية الإسلامية على يد آية الله الخميني ،التي أدت إلى تغير شكل النظام السياسي وتوجهاتها على الساحة الإقليمية والدولية، وزيادة أطماع إيران في فرض سياستها على الدول العربية ،وأن تكون لاعب إقليمي مؤثر في المنطقة وتعمل على زيادة نفوذها من خلال الأقليات الشيعية في الدول العربية ودعمها لأحزاب تطمع في الوصول إلى السلطة في بلدانها لتكون شريك لإيران في بسط نفوذها على المنطقة وتصدير ثورتها .

أما عن اختيار العام ٢٠١٧م فهو نهاية الفترة التاريخية الذي توقف عنده الباحث للحصول على المعلومات والبيانات التي تمكننا من إنجاز هذه الدراسة

ب- الحدود المكانية : سيتناول الباحث السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية وستركز الدراسة على منطقة الخليج العربي واليمن ومنطقة بلاد الشام مع أخذ العراق كحالة دراسة

ج- الحدود الموضوعية : تأتي هذه الدراسة ضمن حقل السياسة الخارجية في إطار العلاقات الدولية .

خامسًا : مفاهيم الدراسة :

١- المتغير المستقل : توجهات السياسة الخارجية الإيرانية :

أ- التعريف الإصطلاحي (الإسمي) :

السياسة الخارجية لدولة ما : هي جزء من السياسة العامة للدولة أو الخطة التي تسير بهديها الدولة في علاقاتها مع الدول الاخرى فدراسة السياسة الخارجية ترتكز على ظاهرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرار السياسي للدول الخاص بالعلاقات الخارجية والتعاون الدولي من دون أن تشمل النظام الدولي بكامله . (الرويفي ، ٢٠٠٢)

وعرفت أيضا أنها برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحه من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي .(خيري ،١٩٨٨)

ويرى الباحث أن السياسة الخارجية لأي دولة : هي سلوكها السياسي المتبع تجاه الدول الاخرى ويؤثر على هذا السلوك مجموعة من المؤثرات سواء كانت داخلية أم خارجية . وأن سلوك السياسة الخارجية الإيرانية نمط سلوك تدخلي يسعى لبسط النفوذ واحراز التفوق الاستراتيجي على المستوى الإقليمي .

ب- التعريف الإجرائي :

أمكن تحديد المؤشرات التالية :

أ- العامل السياسي : تحديد الاتجاهات التي يتبناها صناع القرار في علاقاتهم التبادلية بحيث تشكل الطابع السلوكي والوظيفي لهذه الأطراف (الدول العربية وايران) .

ب- العامل الاقتصادي : استغلال القدرات وخصوصا في مجال الاعتماد المتبادل والتجارة الدولية وتوطين الاستثمارات ، خصوصا في العراق التي استغلتها إيران لبسط نفوذها بها .

ج. العامل الامني : القدرات العسكرية .

٢- المتغير التابع : الدول العربية :

هي ظاهرة التفاعلات المتداخلة المتبادلة الرسمية وغير الرسمية بيت الدول العربية وإيران

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسًا : منهجية الدراسة :

استنادًا إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي يسعى الباحث للإجابة على تساؤلاتها والأهداف التي يتوخى تحقيقها فقد وجد من الأنسب استخدام منهج صنع القرار ، ونظرية الدور في العلاقات الدولية .

وفيما يلي عرض لهذين المنهجين من حيث :

- أصحاب كل منهج ومفهومه .
- مقومات المنهج وركائزه .
- كيفية توظيف المنهج في الدراسة .

١- منهج صنع القرار :

أ- أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه :

يعتبر (ريتشارد سنايدر) وزميله (غراهام اليسون) من أبرز من كتب في هذه النظرية .

ويقوم مفهوم هذه النظرية على انها : إحدى المحاولات في سبيل تطوير مقاربة صناعة القرار النظمية في دراسة السياسة الدولية من خلال تحديد الأُطر المؤثرة في السياسة الخارجية للدول وعلاقاتها مع الدول الاخرى .(كردي،٢٠١٠) .

ب- مقومات المنهج وركائزه :

يرتكز هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية إذ أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صناع القرار) حيال موقف دولي معين ، وترتكز أيضا على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره (حقي،٢٠١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويهتم هذا المنهج بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة حيث يرى سنايدر في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية داخلية وخارجية معينة وهذه البيئة تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي . (مقلد ،١٩٧١) .

ج- كيفية توظيف المنهج في الدراسة :

إن ركائز هذا المنهج تساهم بشكل كبير في تفسير السياسة الخارجية لإيران تجاه الدول العربية وفهمها استنادا على عملية صنع القرار السياسي الخارجي والربط بين علاقة الجانبين (العربي - الإيراني) تبعًا للعوامل والمؤثرات التي تحيط بصناع القرار وواضعي السياسة الخارجية في إيران وكيفية التأثير بالمواقف الدولية والإقليمية وتطورات الأحداث والظروف القائمة والتأثير فيها .

٢- نظرية الدور في العلاقات الدولية :

أ- اصحاب النظرية (روادها) ومفهومها :

أسهم كل من (جورج ميرا) و (جوزيف مورينيو) و(بروس بيرل) في إيجاد هذه النظرية وتطويرها ويقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها : منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر امكانية ادراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه .(حتي ،١٩٨٧)

ب- مقومات هذه النظرية وركائزها :

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارًا سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صناع قراراتها ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول والقيم السائدة فيها وخصائصها القومية وتاريخها ومعتقداتها السياسية ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية ودراسة بنيتها وتركيبها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتمايز أدوار الدول بعضها عن بعض تبعا لاختلاف منظور كل منها للظواهر والأحداث السياسية إذ يعتبر منظار الدور الموجه الأساسي لتتبع مواقفها وأدوارها وتحديد اتجاهاتها ، كما أن اداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية ويعتبر جوهر الدور المحدد الاساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور .(السرحان ، ٢٠١٣) .

ج- كيفية توظيف النظرية في الدراسة :

نظرًا لمشكلة الدراسة وأسئلتها فان هذه النظرية تساعد في إمكانية توقع الدور الذي تقوم به إيران في المنطقة العربية وخصوصا في العراق ، وتسهم في عملية الربط بين متغيرات الدراسة وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومعرفة مدى التغير والتطور في الأدوار التي تلعبها إيران في المنطقة خلال فترة الدراسة .

سابعًا : الدراسات السابقة :

حظى موضوع العلاقات الإيرانية العربية بإهتمام الباحثين والدارسين والمختصين من خلال ماقدموه من بحوث ودراسات علمية قيمة وعليه أمكن الإطلاع على دراسات ذات صلة بالموضوع وفيما يلي عرض لأهمها :

١- دراسة هنتر (٢٠٠١) بعوان :إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين : الإنعكاسات الإستراتيجية والإقتصادية .

فتصدت الدراسة للسؤال المحوري لها وهو : ماهو أثر الإنعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية لتفكك الاتحاد السوفيتي على إيران وحوض بحر قزوين ؟

فحاولت الدراسة تقديم قراءة للانعكاسات الشاملة (الاستراتيجية والاقتصادية) لتفكك الاتحاد السوفيتي على إيران وحوض بحر قزوين ، وكما تناولت شرح النتائج الاقتصادية لدبلوماسية إيران بعد تفكك الاتحاد السوفيتي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلصت الدراسة إلى أن تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١م قد ترك أعمق أثر على إيران ولقد تركت النتائج الجيوساسية الشاملة لإنهيار الاتحاد السوفيتي بصماتها القوية والبالغة على إيران التي كانت تمتلك حدودًا طويلة مع الاتحاد السوفيتي ،وشعرت أيضا منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي باثار انهيار الاتحاد السوفيتي .

٢- دراسة مسعد (٢٠٠٢م) : بعنوان صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية .

حاولت الدراسة التصدي للسؤال التالي :أي مستقبل للسياسة الإيرانية تجاه الوطن العربي ؟ وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على العوامل التي تشكل مفاصل أساسية في صنع القرار الايراني لذا تناولت الدراسة المواضيع التالية : الاطار الايدلوجي والدستوري لعملية صنع القرار حيث تم مناقشة صنع القرار في إيران والقوى والمؤسسات السياسية في إيران والسلطة القضائية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والمؤسسات المدنية ومؤسسات المجتمع المدني والعلاقات العربية الإيرانية .

وخلصت الدراسة إلى أن النظام الإيراني مثل أي نظام سياسي لايعيش في فراغ لكنه يتحرك في إطار بيئة داخلية وأخرى خارجية ومتغيرات تؤثر في مضمون عملية صنع القرار واتجاهاتها الرئيسية كما تؤثر في أدوات الأطراف الفاعلة وفي تطوير هذه الأدوارمن مرحلة إلى أخرى بل من قرار إلى آخر وفي حالة العلاقات العربية - الإيرانية تأثرت هذه العلاقات مباشرة بالتشابك بين الدائرة الإيرانية من جهة والدوائر العربية من جهة أخرى في الجغرافيا والتاريخ والحضارة والاقتصاد والتركيبة السكانية والثقافة السياسية في الوقت نفسه وبحكم وقوع إيران وجوارها العربي في منطقة شديدة الحساسية لمصالح القوى الكبرى تأثرت العلاقات العربية - الايرانية غالبًا بشكل مباشر وأحيانا بشكل غير مباشر بتطوير علاقات القوى الكبرى مع كل من العرب وايران : ائتلافًا واختلافًا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- العبادي (٢٠٠٨م) بعنوان تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية .حالة دراسة (سوريا ولبنان ١٩٧٩-٢٠٠٧م) .

حيث أجابت الدراسة على السؤال المحوري التالي : ماهي طبيعة العلاقات الايرانية العربية ؟ وماهي أهداف السياسة الخارجية الإيرانية من التقارب مع سوريا وحزب الله ؟

وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على النفوذ الإيراني في المنطقة العربية وخصوصًا في سوريا ولبنان والخليج العربي ، وقد تطرقت الدراسة إلى المواضيع التالية : وصف السياسة الايرانية ونظام الحكم والحياة السياسية في إيران وتأثيرها على السياسة الخارجية والقدرة العسكرية الايرانية وتناولت أيضا العلاقات الإيرانية العربية بشكل عام وخاصة العلاقات الايرانية الخليجية وبينت الدراسة اهم النقاط الخلافية بين العرب وايران وبينت الاطماع الايرانية في منطقة الخليج العربي ، وبينت ايضا السياسة الايرانية واهدافها في سوريا ولبنان وبينت الدوافع وراء تعزيز سوريا لعلاقتها مع إيران وبينت العلاقات التي تربط ايران مع الشيعة في لبنان .

حيث خلصت الدراسة أن إيران تحاول بسط نفوذها في المنطقة العربية وخصوصًا في منطقة الخليج العربي وسوريا ولبنان ، وإنها تحاول مزاحمة النفوذ الغربي في المنطقة وخصوصًا النفوذ الأمريكي وتعتبر إيران أن سوريا هي المعبر الأول لها إلى لبنان لدعم حزب الله وتحاول إيران تقديم نفسها كقوة اقليمية وكقوة حامية للدول المجاورة .

٤- دراسة العتوم (٢٠٠٩) بعنوان العلاقات العربية الايرنية " نموذج الازمة العراقية وانعكاساتها على الأردن " (٢٠٠٣-٢٠٠٨) .

حيث أجاب الباحث على السؤال المحوري للدراسة وهو : ماهو أثر الازمة العراقية على السلوك الخارجي الإيراني تجاه الدول العربية عمومًا والاردن خصوصًا ؟

وقد تضمنت دراسته بحث وتحليل السياسة الإيرانية تجاه الازمة العراقية ، ومدى الأثر الذي تتركه هذه الأزمة في صياغة نمط السلوك الإيراني الخارجي ، وبينت الدراسة أن هناك متغيرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

داخلية واقليمية ودولية تفاعلت معًا ، بحيث أثرت نتيجة تفاعلها على سياسة إيران تجاه الازمة العراقية .

وتوصلت الدراسة أن الأزمة العراقية أثرت على سياسة إيران الخارجية حيث اتبعت سلوك تدخلي في الشؤون الداخلية للعراق، مما انعكس سلبًا على علاقات إيران مع بعض الدول العربية ومنها الأردن .

٥- دراسة المشاقبة (٢٠١١) بعنوان الإستراتيجية الإيرانية تجاه الدول العربية .

حيث أجابت الدراسة على السؤال المحوري وهو : ماهي انعكاسات وتوقعات الإستراتيجية الإيرانية تجاه الوطن العربي في ظل التهديدات الغربية الراهنة ؟

وقد سلط الباحث الضوء على أهمية الدور الذي تلعبه إيران تجاه الدول العربية وخاصة بعد الانفتاح التام الذي شهدته إيران على الدول العربية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وتبلورت الاستراتيجية الإيرانية باعتماد مبدأ الاحتواء والتصدير لتحقيق أهدافها الرامية الى توسيع دائرة السيطرة وبالتالي توسيع النفوذ الايراني .

وخلصت الدراسة أن استراتيجية إيران تجاه الوطن العربي مرت بمراحل متعددة ومتغايرة الأهداف حسب الظروف الراهنة وانها استفادت من الجاليات الإيرانية الموجودة في الدول العربية لتحقيق أهدافها واستفادت ايضًا من حرب الخليج لتحسين علاقاتها ببعض الدول العربية.

٦- دراسة الشقيرات (٢٠١٤) دور السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضايا العربية (٢٠٠٣-٢٠١٣) .

حيث أجابت الدراسة على السؤال الرئيسي فيها وهو ما طبيعة أدوار وتفاعلات سياسة إيران الخارجية تجاه القضايا العربية في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٣م) ؟ وقد حلل الباحث طبيعة المواقف والتوجهات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها الاقليمية ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعوامل المؤثرة في هذا الدور سواء (الداخلية والخارجية) تجاه القضايا العربية ، وبيان مستوى تأثير سياستها الخارجية على طبيعة وأبعاد هذه القضايا منها: موقفها من الامن القومي العربي فيما يتعلق بـالاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣، والبرنامج النووي الايراني ، وامن الممرات المائية ومضيق هرمز ، ومواقف إيران من الحركات والقوى السياسية في الدول العربية ، ومن ثم مواقف إيران من الاحتجاجات العربية في (مصر والبحرين وسوريا) .

وخلصت الدراسة الى أن إيران استثمرت بدهاء سياسي المشكلات العربية البينية سياسيًا، وفكريًا وامنيًا خاصةً بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م ، وتمكنت من استعادة التوازن في علاقاتها مع دول المنطقة الذي خسرته خلال الحرب مع العراق، لتتحول الى قوة اقليمية مؤثرة بعد أن غاب العرب كقوة موحدة واستطاعت إيران بتسويق ايديولوجيتها الدينية والمذهبية من خلال اقامة علاقات وتحالفات استراتيجية مع بعض القوى والحركات الاسلامية السياسية غير الرسمية التي تعمل إيران على استخدامها كأدوات لتحقيق اهدافها في المنطقة

وبعد الاطلاع على هذه الدراسات وبيانها لطبيعة العلاقات العربية - الإيرانية وتتبعها وتطورها ،ومحددات السياسة الخارجية وآليات تنفيذ سياسة إيران في الدول العربية . فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة بأنها سلطت الضوء على سياسة إيران الخارجية تجاه الدول العربية في الفترة التي تولى بها الخميني السلطة عن طريق الثورة الاسلامية التي قادها في عام ١٩٧٩م، ومتابعة تطور العلاقات حتى الوقت الراهن، وتوقعات العلاقات مستقبلًا وركزت الدراسة على منطقة الخليج العربي واليمن وبلاد الشام والعراق كحالة دراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

التطور التاريخي للعلاقات العربية الإيرانية (١٩٧٩-٢٠١٧)

انتهجت السياسة الإيرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى الدول الاسلامية عامة وتزامن ذلك مع محاولات إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج العربي وعدم الإعتراف بالإتفاقيات التي تم إبرامها مع شاه ايران تجاه دول العالم ، الأمر الذي دعا دول عربية إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع إيران .

حيث تعد المنطقة العربية في الإستراتيجية الإيرانية ورقة رابحة؛ بسبب الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة والمتمثلة بأهميته الجغرافية وإشرافه على أهم الممرات المائية في كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي ، وكذلك المخزون النفطي الذي يتركز أغلبه في الوطن العربي حيث يشكل النفط حلبة للصراع في المنطقة ، فأدركت الدول العربية بأن إيران تسعى إلى محاولة تغيير خريطة المنطقة والتوازنات السياسية للقوى القائمة فيها ، فبقيت العلاقات بين الطرفين العربي والإيراني في حالة قطيعة الى حد ما حتى نهاية الحرب الباردة وأزمة الخليج الثانية وذلك بعد الموقف الإيراني الايجابي المحايد من الازمة ، وكان لعودة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية عام ١٩٩٣م بمثابة بوادر الانفراج في العلاقات مع الدول العربية ، وتحسنت العلاقات العراقية الايرانية بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣م وكان سعي ايران نحو الانفراج لتعزيز دورها الاقليمي في المنطقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتتبع تطور العلاقات العربية الايرانية ومعرفة محددات السياسة الخارجية الايرانية تجاه الدول العربية سوف يتم تناول هذا التطور في مبحثين هما :

المبحث الأول : التطور التاريخي للعلاقات العربية الإيرانية بعد الثورة الايرانية :

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية الايرانية :

المبحث الأول : التطور التاريخي للعلاقات العربية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية (١٩٧٩م) :

شهدت ايران في العقدين الاخيرين تبديلات ملموسة في خارطة علاقاتها بالدول العربية الامر الذي نجم عنه بعض ملامح التغيير في خارطة ايران داخيا وخارجيا تجسد ذلك عمليا بعد حرب الخليج الثانية التي مثلت نقطة تحول ايجابية بالنسبة لايران ؛ اذ مكنتها من الانفتاح التام على العالم العربي حيث تمكنت من حرية الحركة في المنطقة .

إذ كانت بعض الدول العربية الرئيسية مثل سوريا قد أقامت علاقات وطيدة وراسخة مع ايران تشكل معطى استراتجيا من معطيات الوضع الجيوسياسي في المنطقة ، فإن التباعد والجفاء كان الطابع الغالب لعلاقات العديد من الدول العربية الاخرى مع ايران منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩م وحتى اوائل عقد التسعينيات عندما اخذت بعض هذه العلاقات تعود ، وشهدت تطورا ملحوظا منذ انتخاب الرئيس محمد خاتمي في أيار / ١٩٩٧م ، وقمة طهران في كانون الاول / من العام نفسه .

و لقد مرت العلاقات الإيرانية مع الدول العربية بعدة ملامح منذ قيام الثورة الاسلامية عام (١٩٧٩م) استندت بمجملها على التغييرات السياسية في المنطقة، وتقسيم هذه العلاقة الى ثلاث مراحل وذلك استنادا للظروف التي حدثت في كل مرحلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسوف يتناول هذا المبحث المراحل التي مرت بها العلاقات العربية الايرانية في ثلاث مطالب :

المطلب الأول : المرحلة الأولى (١٩٧٩-١٩٨٩م) :

المطلب الثاني : المرحلة الثانية (١٩٩٠- ٢٠٠٣م) :

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة (٢٠٠٣- ٢٠١٧) :

المطلب الأول : المرحلة الأولى (١٩٧٩ -١٩٨٩م) :

يتناول هذا المطلب تطور العلاقات العربية الإيرانية بعد قيام الثورة الاسلامية في إيران التي تم بها القضاء على نظام الشاه الملكي في ايران في ١١شباط عام ١٩٧٩م ،ونجاح الثورة الاسلامية الايرانية على يد مرشد الثورة اية الله الخميني وإعلان الجمهورية الاسلامية الايرانية وكان شعارها (الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية).

وأُعلن رسميا عن نظام الحكم في ايران تحت عنوان الجمهورية الاسلامية في نيسان (١٩٧٩م) وذلك بعد استفتاء عام تم بأمر من الامام الخميني وجاء الاستفتاء باغلبية(٩٨,٢%) من قبل الجماهير .

وفور الإطاحة بالشاه شرع الخميني في وضع أسس نظام جديد وفي هذا السياق جاء دعوته عام (١٩٧٩م) لتشكيل الجمهورية الاسلامية ، ومن ثم الشروع في دستورهذه الجمهورية وبالفعل تم وضع الدستور في صيغته النهائية وجرى اقراره بعد الاستفتاء عليه في شهر ديسمبر من عام ١٩٧٩م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ عام ١٩٧٩م والعلاقات العربية الإيرانية تمر بمراحل متعددة تميزت بمراحل قوة تارة ومراحل ضعف تارة اخرى حسب المستجدات السياسية ، وتبرز ملامح هذه المرحلة خلال العقد الاول من قيام الثورة الاسلامية ، حيث أسست خلالها نظام ولاية الفقيه بدلًا من النظام الملكي الذي كان قائمًا قبل عام ١٩٧٩م وتمتد هذه المرحلة خلال ولاية الامام الخميني حتى وفاته عام ١٩٨٩م وشهدت الفترة نشوب الحرب العراقية الايرانية والتي استمرت لثمان سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨م) والتي اثرت على طبيعة العلاقة بين الجانبين الايراني والعربي حيث قام الخميني بالعديد من السياسات الاولية التي هي بمثابة منطلقات استراتيجية لتحسين العلاقة مع العالم العربي تمثلت باجراءات عملية تجاه اسرائيل والصداقات الدولية التي كانت على حساب القضايا والمصالح العربية بالاضافة الى إجراءات ثقافية اخرى .(مقداد،٢٠١٦: ص٩٠)

ويمكن توضيح هذه السياسات ومدى تأثيرها الايجابي من قبل العرب على النحو التالي :

١- قام الخميني عام (١٩٧٩م) باغلاق السفارة الاسرائيلية في ايران وتحويلها الى سفارة لدولة فلسطين ، حيث كان ذلك بداية عملية لتغيير طبيعة التحالفات الاقليمية وتغيير في موازيين القوى التي سادت خلال ثلاثة عقود من قيام دولة اسرائيل التي اعترفت بها ايران عند قيامها عام (١٩٤٨م) .

٢- وقف تدفق النفط الايراني الى اسرائيل ،حيث كانت ايران تزود اسرائيل بكميات نفط عالية من احتياجاتها اليومية بنسبة (٦٠%) قبل قيام الثورة الاسلامية عام (١٩٧٩) التي اعلنت مباشرة عن قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع اسرائيل واعتبارها دولة معادية وكان ذلك بمثابة مفاجأة عملية من قبل ايران تجاه اسرائيل .

٣- قامت ايران بتغيير كافة سياساتها الدولية التي كانت على حساب المواقف العربية فقد خرجت ايران بهذا من نهج السياسات المعادية للقضايا العربية خاصة ان قادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- الثورة اعلنوا تحلل ايران من كل الاتفاقيات والشركات التعاونية التي كانت قد وقعت بين ايران في عهد الشاه مع كل من اسرائيل وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة .

٥- ادخال اللغة العربية الى المناهج الدراسية في كافة المدارس الايرانية والزام تدريسها في المراحل الالزامية وذلك من منطلق التوجه العملي في الاخذ بالثقافة الاسلامية ووجوب تكريس سياسات الدولة والمجتمع بكل الاطر التي تأخذ بالنظام الاسلامي في مختلف مجالات الحياة .

وتراوحت العلاقة بين ايران ودول الخليج في تلك الفترة بين الانقطاع مع كل من السعودية والكويت والى درجة متوسطة في العلاقة مع كل من الامارات وقطر وعمان ، حيث لم تجد العديد من الدول وجود اية مصلحة في ايجاد علاقة عداء مع ايران خاصة وان بعض منها ليس له حراك نحو التنافس على النفوذ الاقليمي ولم يقم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل . (مقداد ،٢٠١٦:ص٩١) .

حيث نجد إيران في تلك المرحلة قد حققت أهم اضافة جيوبولتيكية حيوية وهي اصرارها بالسيطرة على الجزر الإمارتية الثلاث وهي (أبوموسى ، طنب الصغرى ، طنب الكبرى) في ٣٠/تشرين الثاني عام ١٩٧١م ، وسعت ايران في تلك الفترة لابتلاع البحرين التي تعدها تابعة لها ولابد من عودتها إلى الوطن الأم اذ اعتبر العديد من صناع القرار السياسي الايراني أن البحرين هي الولاية الخامسة والعشرون وأنها جزء من التراب الايراني . (الكعود ،٢٠١٥: ص٣٥)

ويعتبر ملف العلاقات المصرية الايرانية من أكثر الملفات تعقيدًا وتشابكًا فالبلدان دولتان مهمتان في العالم العربي والاسلامي لهما تاريخ وحضارة ممتدة ، وخلال العقدين الماضيين لم تستقر علاقات الدولتين على حال وإنما تراوحت بين أنماط متباينة من التحسن والتطور فما تلبث أن تتحسن العلاقات بينهما إلا وتعود للتوتر والعكس . بفعل عوامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مختلفة والمتعقب لهذه العلاقات يلاحظ أن التوتر هو السمة الغالبة عليها ، بداية العلاقات الايرانية المصرية كانت في موقف مصر المحايد من الحرب العراقية الايرانية ، فلقد شدد الرئيس الراحل أنور السادات في خطاب القاه أمام المؤتمر الاول للحزب بتاريخ ١٠ / ١٠/ ١٩٨٠م على موقف مصر المحايد ، ثم بدأ موقف مصر في الانحياز لجانب العراق والذي اتخذ صورة مختلفة أبرزها المساندة السياسية والفنية والمادية والمعنوية والتي تواصلت بصورة أكبر من المساندة العسكرية وكان لمساندة مصر للعراق من أبرز عوامل التوتر والخصومة بين ايران ومصر وكان باعثًا على مزيد من التدهور والتردي في علاقات البلدين المقطوعة أصلًا بقرار من الإمام الخميني في ١٩٧٩/٤/٢١م بسبب اتفاقية كامب ديفيد واعتراف مصر باسرائيل . (الشاعر ،٢٠١٣: ص٧)

في هذه الفترة استند الخطاب الايراني الرسمي على فكرة مفادها اعتبار ايران مركزًا داعمًا لكافة الدول والجماعات المستضعفة من سياسات الدول المتنفذة في العالم ، وعليها مسؤولية الدور في مواجهة الانظمة الاقليمية التي تكيف سياستها للدول الكبرى على حساب الاستقرار وسيادة منطقة الشرق الاوسط . ولمواجهة ذلك رأت قيادة الثورة في إيران أن واجبها تصدير الثورة الاسلامية باعتبارها نموذجًا إلى الدول العربية المجاورة وتوظيف الوسائل الملائمة بالاستعانة بالكتل الشيعية الكبيرة في السعودية والعراق والكويت . كما شكلت فكرة دعم إيران للجماعات الاسلامية في الدول العربية هاجسًا للأنظمة والنخب السياسية ، وجسد ذلك ترحيب قيادات الاخوان المسلمين في العالم العربي بنجاح الثورة الاسلامية في ايران . (مقداد ،٢٠١٦: ص٩١)

في حين أن الحرب العراقية – الإيرانية شكلت منعطفًا هامًا في العلاقات الايرانية العراقية بشكل خاص والعلاقات الإيرانية العربية بشكل عام ، حيث كان لإيران استراتيجية خاصة تجاه العراق منذ قيام الثورة الاسلامية ، بحيث أعطت لنفسها حق التدخل في شؤون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق ليس بسبب الجغرافيا السياسية فحسب ، بل بسبب البعد العقائدي المتمثل في الاعتبارات المقدسة والامتداد الشيعي لها في العراق ، بالإضافة إلى دعم ايران حركات المعارضة الشيعية في العراق . (الشاعر ،٢٠١٣: ص٦) . حيث دفعت معظم الدول وخاصة مصر والأردن ودول الخليج بكل قواها لإضعاف إيران ، وذلك خشية من تفوقها وامتداد نفوذها إذا ما حققت النصر على العراق ، مما دفع بدول الخليج وخاصة السعودية بتمويل صفقات عسكرية لصالح العراق ، والسماح برفع الأعلام الأمريكية على ناقلاتها مما أدى إلى زيادة توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي خاصة وأن ذلك مثل عند إيران استخفافا من مكانتها تجاه العالم . ومن الجدير بالذكر أن نمط التفاعل العربي تجاه الحرب بين الطرفين (العراق وايران) انقسم بين المؤيد والمعارض للحرب . حيث ساندت غالبية الدول العربية العراق وذلك لعدة أسباب جيوسياسية تتمثل بما يلي :

١- اضعاف دور إيران المستقبلي في المنطقة .
٢- مواجهة الثورة الإيرانية في تصدير اهدافها .
٣- مساندة العراق في السيادة على كافة اراضيه في شط العرب .
٤- الخشية العربية من الحركات الإنفصالية الطائفية والاثنية الداخلية .
٥- إنهاء احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث .

وبالمقابل عارضت عدد من الدول العربية كسوريا وليبيا الحرب على إيران ، حيث أوقفت دمشق تصدير النفط العراقي ووقعت اتفاقية لشراء النفط الإيراني علمًا أن سوريا كانت قد أعلنت أنها ضد أية تهديدات إيرانية على دول الخليج بمعنى أن سوريا ساندت إيران ضد العراق ، ولكن ليس للدرجة التي تستطيع فيها إيران تحقيق انتصار يؤدي الى حدوث تحول في التوازن الإقليمي يؤثر على واقع ومستقبل الاستقرار في المنطقة العربية . أما ليبيا فقد كانت أحد المصادر في تقديم المساعدات العسكرية لإيران ، مبررة في ذلك بأن العراق قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخل بإتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م والموقعة بين الطرفين العراقي والايراني التي تفيد باتفاق الجانبين على اعتماد منتصف اقليم شط العرب نهاية حدود سيادة كل منهما ، وأن نتائج الحرب ستكون بالتالي خدمة جديدة لتدشين مصالح الدول الكبرى في المنطقة على المدى البعيد . (مقداد ،٢٠١٦: ص٩٢) .

المطلب الثاني : المرحلة الثانية (١٩٩٠-٢٠٠٣م) :

حيث تستند بداية ونهاية هذه المرحلة الى نشوب حرب الخليج الثانية نتيجة احتلال العراق لدولة الكويت في شهر آب عام (١٩٩٠م) وحتى احتلال الولايات المتحدة للعراق عام (٢٠٠٣م) ، فإيران شهدت في هذه الفترة تغيراً داخليًا نتيجة التغير في فكر رموز الثورة الإيرانية والتي قادت إيران خلال هذه المرحلة ، حيث بدأ الفكر الاسلامي يميل إلى التعامل مع تطلعات الدولة الايرانية وانفتاحها على العالم الخارجي وخاصة الدول الاقليمية ، وبات الخطاب السياسي الايراني الذي حمله الاصلاحيون مثل رفسنجاني وخاتمي اكثر تقبلًا عند الدول العربية ، وخاصة دول الخليج مقارنة بالمرحلة الاولى من عمر الثورة الاسلامية ، وهذا من شأنه مهد تبادل الزيارات وفتح قنوات الإتصال والعلاقات المتعددة بين الجانبين الإيراني والعربي .

فقد شهدت هذه الفترة حالة من الإنفراج في العلاقات وتوتر سياسي واقتصادي بين إيران وعدد من الدول العربية ، في ظل التحالف الايراني – السوري على مستوى رفيع من الإستمرارية والقوة ، وإبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين ايران ومعظم الدول العربية ، بعد ان استأنفت العلاقات بينهما ، إلا أن العلاقات اتسمت بالتوتر بين الإمارات وإيران نتيجة احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى ، طنب الصغرى ، طنب الكبرى) في الخليج العربي ، واحتلال إقليم الأهواز العراقي ،كما استمرت العلاقات الدبلوماسية غائبة بين إيران ومصر وانضمت كذلك الجزائر بعد انتقاد ايران للانتخابات النيابية في الجزائر عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٩٩٢) بعد أن اعتبرت الحكومة الجزائرية أن ذلك تدخلًا من قبل ايران في شؤونها الداخلية . (مقداد ،٢٠١٦: ص٩٢) .

وقد سادت فترة تحسن في العلاقات العربية الايرانية خصوصًا دول الخليج نتيجة موقفها من حرب الخليج الثانية حيث أن عدم مساندة النظام الايراني موقفًا ايجابيًا ومهد ذلك لتحسين العلاقات تباعًا مع معظم الدول العربية .

أما على صعيد العلاقات الأردنية الايرانية ، فقد شهدت العلاقات الأردنية الإيرانية (التي كانت أُعيدت عام ١٩٩١) نوعاً من التحسن خلال عام ١٩٩٨م، ومن ذلك زيارة نائب وزير الخارجية الإيراني سعيد محمد الصدر في شباط/ ١٩٩٨ م إلى عمان، واستقباله من جانب الملك حسين وولي عهده الأمير حسن وعدد من المسؤولين الأردنيين، والمحادثات التي أجراها حول توطيد العلاقات بين البلدين، ضرورة توسيعها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ،وكذلك قيام وزير الخارجية الأردني في ١٠/اب/١٩٩٨ م بزيارة إلى طهران واجرائه محادثات وصفت انها مثمرة مع المسؤولين الايرانيين لتوسيع العلاقات بين البلدين فضلا عن اجتماع اللجنة الإيرانية - الأردنية المشتركة في عمان في ١٥ كانون الأول/١٩٩٨ برئاسة وزيري الصناعة في البلدين، والبحث في توسيع التعاون في مجالات تكرير النفط والبتروكيماويات، وانشاء السدود، والزراعة والنقل، والتعاون في المجال المصرفي .وفي الوقت نفسه كان هناك وفد نيابي أردني يزور طهران برئاسة عبد الرزاق طبيشات لحضور مؤتمر البرلمانات الإسلامية، والتقى الوفد النيابي الإيراني في إطار جمعية الصداقة البرلمانية الأردنية – الايرانية . (الشريف ، ص١٣٢)

أما المغرب فاستمرت العلاقات الإيرانية - المغربية في التحسن منذ أن عقدت اللجنة المغربية الإيرانية المشتركة اجتماعاً في شباط / ١٩٩٨م برئاسة وزيري خارجية البلدين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتناولت المحادثات تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية. كما قام عضو رئاسة مجلس الشورى الإيراني محمد رضا موالي بزيارة إلى المغرب في ١٩٩٨/٦/١٨م ، وبحث سبل تدعيم العلاقات بين البلدين في المجال التشريعي، وإحياء لجنة صداقة برلمانية بين المغرب وإيران.

أما العلاقات الايرانية - التونسية فاستمرت علاقاتها تتعزز مع إيران، ومن ذلك انعقاد الدورة الثانية للجنة الإيرانية التونسية المشتركة في طهران في ٦و٧ /١٩٩٨/١٢م برئاسة وزيري خارجية البلدين، وتوقيع بروتوكولات عدة في المجال الاقتصادي لرفع حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى ١٠٠مليون دولار، وتسيير خط بحري بين موانىء البلدين، والاستفادة من الخبرة الإيرانية في مجال النفط والغاز، وتوقيع عقد شراء ١٠ آلاف طن حمض فسفوري تونسي، مقابل ١٢٠ ألف طن كبريت إيراني بالمبلغ نفسه(٤,٥ مليون دولار.) . (الشريف ، ص١٣٣،١٣٢) .

وعلى صعيد العلاقات المصرية - الإيرانية فقد جرى تحسن وعودة العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى مكاتب رعاية المصالح في فبراير من عام ١٩٩١م بحيث استفادت كل من مصر وإيران من حرب الخليج الثانية بسبب تقارب موقفي الدولتين من الازمة وتوفقهما في كيفية التعامل معها وسادت اجواء ايجابية بينهما ، ولكن بعد إعلان دمشق في مارس عام ١٩٩١م الذي اعتبرته إيران فكرة أمريكية الأصل حيث توترت العلاقات بينهما من جديد وعادت الأجواء السلبية، ومن ثم زادت العلاقات توترًا بسبب زيارة الرئيس الإيراني هاشمي رافسجاني للخرطوم وهو ما اعتبرته مصر محاولة للالتفاف حولها من الجنوب وتمدد ايرانيًا لمناطق النفوذ التقليدية لمصر ، وفي نوفبر عام ١٩٩٢م قامت مصر بسحب رئيس قسم رعاية المصالح المصرية في طهران ، ثم بدأت العلاقات بالتهدئة والتحسن وخاصة في منتصف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التسعينات وارتبط ذلك بظهور التيار الاصلاحي المعتدل في الساحة السياسية في ايران عام ١٩٩٤م حيث شهدت حركة مكثفة لتبادل الزيارات بين الوفود الاقتصادية من البلدين . (الشاعر ،٢٠١٣:ص١٥ ، ١٦) ، وشهدت هذه المرحلة تعاونًا ايرانيًا مصريًا مسبوقًا حتى أصبح استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما وشيكًا ، وقد زادت الحرب الامريكية على العراق هذا التقارب .

وفي العراق التي تشكل حالة الدراسة جرت خطوات مهمة في سبيل تصفية نهاية الحرب العراقية - الإيرانية التي وضعت أوزارها منذ عشر سنوات، واستعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين عبر اتصالات مستمرة وزيارات مسؤولين من البلدين .وفي هذا الصدد صرح كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني أوائل نيسان / ١٩٩٨م أن إيران والعراق اتفقا على تبادل كل ما لديهما من أسرى الحرب العراقية الإيرانية وبثت إذاعة طهران أن ١٥٠٠ أسير عراقي و ١٨٩ أسيراً إيرانيًا أطلق سراحهم في عملية تبادل للأسرى بين البلدين وفي١٥ آب / ١٩٩٨م عبرت أول قافلة إيرانية من زوار العتبات الدينية نقطة المنذر الحدودية، وذلك للمرة الأولى منذ ثمانية عشر عاماً، واستقبلت بحفاوة بالغة حيث نحر العراقيون الخراف تعبيراً عن الابتهاج بهؤلاء الزوار، وأعرب مسؤولون عراقيون وإيرانيون عن أملهم في أن تساهم الخطوة في تطوير العلاقات بين البلدين وفي ١٢/٢٠/ ١٩٩٨م جرى تبادل رفات ٢١٣ جنديًا إيرانيًا و ١٢١ جنديًا عراقيًا، وتواصل البحث في إنهاء الخلافات بشأن الأسرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة (٢٠٠٣-٢٠١٧م)

حيث تمتد هذه المرحلة منذ الإحتلال الأمريكي للعراق وحتى نهاية حدود الدراسة عام ٢٠١٧م ،وتشكل هذه الحقبة الزمنية نمطًا جديدًا من التحول يحمل ملامح تميل الى الركود والسلبية من قبل الجانب العربي تجاه ايران ، وذلك لعدة أسباب ظهرت على ضوئها ملامح جديدة من العلاقات بين الجانبين العربي والايراني .

وقبل حصول الانتفاضات في بعض الدول العربية عرفت العلاقات العربية - الايرانية مزيدًا من الإضطراب ساهمت فيه الحرب الأمريكية على العراق واعتبار ايران نفسها المستفيد الأول من هذه الحرب وترجمته تدخلا سافرًا في الشؤون العراقية عبر دعم موقع الشيعة وتغليبه على السنه خارج العراق، وجدت إيران أن في امكانها مد نفوذها في أكثر من مكان في المنطقة العربية فتدخلت في القضية الفلسطينية ،وتدخلت في اليمن لمصلحة الحوثيين واعتبرت البحرين مقاطعة إيرانية ،وسعت إلى زعزعة الحكم فيها أما التدخل الذي زاد التوتر فهو المتصل بالهيمنة على الحكم السوري وإلحاقه إلى حد كبير بالسياسة الإيرانية وهو مالم يكن عليه زمن حافظ الاسد ،أما في لبنان فاعتبرت أن نفوذها محفوظ ومتين من خلال تبنيها "حزب الله " في كل الميادين المادية والعسكرية . (السيد ،٢٠١٤: ص١٦)

حيث أن غياب الدور العربي الاستراتيجي في تلك الفترة أدى بايران لشغل فراغ القوة في المنطقة فاستفادت منه ، مما أهلت إيران لاستغلال ذلك بعد الأحتلال الأمريكي للعراق ، ولتمد نفوذها من خلال المكون الطائفي في العراق ، ولتزداد مخاوف الدول العربية ذات التركيبة الشيعية من سكانها خاصة دول الخليج ، وبعد أن اتضح الدور الايراني الفاعل في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق وتفاعل معظم القيادات التي تدير العراق بعد سقوط نظام صدام حسين عام (٢٠٠٣م) على أيدي قوات التحالف الانجلو - امريكية ، كما أن ملامح هذه المرحلة تتسم بفتور العلاقة السياسية بين الدول العربية وإيران ، وتعزيز الدور الأمريكي مع الدول العربية ، وتوقيع اتفاقية اسطنبول الامنية عام (٢٠٠٤م) بين حلف شمال الاطلسي (الناتو) ودول مجلس التعاون الخليجي . (مقداد،٢٠١٦: ص٩٣) .

وزاد التوتر العربي من الملف النووي الإيراني حيث شهدت هذه المرحلة تخوفًا عربيًا ملحوظًا من امتلاك ايران سلاحًا نوويًا تعتبره ذو تأثير فاعل يخل في نوع التوازن والاستقرار الاقليمي ، ولدرجة قد يذهب إلى نفوذ كبير لإيران في منطقة الشرق الاوسط على حساب مصالح الدول العربية المختلفة ، وهذا من شأنه قد يهدد وجود الانظمة السياسية العربية القائمة ومكونات الامة الاسلامية ، كون ايران لها موروث تاريخي والرغبة في تدشين امبراطورية فارسية تتنافس بها مع التوجهات التركية الصاعدة خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام (٢٠٠٢م) ، ونظرًا لغياب مشروع عربي له القدرة على المواجهة باتت معظم الدول العربية نتيجة لتشعب توجهاتها وانقساماتها وتغليب القطرية على مشروع التكامل الاقليمي ، باتت تعمل على تقوية مواجهاتها من خلال تدشين اتفاقيات أمنية ثنائية مع الدول الخارجية ، وتفعيل امكاناتها العسكرية بتزويد ميزان المدفوعات العسكري بشراء الاسلحة خاصة من الولايات المتحدة والدول الاوربية والصين ، كما أنها تبحث عن وسائل تدفع بالتأثير الدولي على إيران لمقاومة مشروعها النووي واضعاف استمراريتها في تخصيب اليورانيوم بغض النظر عن إعلان إيران بأن برنامجها يحمل الطابع السلمي وليس لإنتاج السلاح النووي مع ادراكها بأن قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بتحجيم توجهات ايران عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طريق نهج الحصار الإقتصادي يؤثر حتما على فاعلية أداء الميزان التجاري عند الدول العربية ، إلا أنها ترى أولوية الملف الامني في المنطقة يجب أن يبقى ضمن الأستراتيجية الآنية والمستقبلية لديها.

وخلال هذه السنوات تدخلت عوامل متعددة لتجعل العلاقات الإيرانية مقيمة في التناقض والصراع ، حيث ظهرت بشكل واضح ساحات ايرانية في مناطق من العالم العربي تتمثل في كل من دول الخليج ولبنان وفلسطين والعراق واليمن ولها مظاهر من النفوذ الايراني في المجالات الأمنية والسياسية والإقتصادية .(مقداد،٢٠١٦: ص٩٤) ، ومن العوامل التي ساهمت في جعل العلاقات العربية الايرانية في تناقض وصراع ، المذابح الداخلية بين السنة والشيعة في العراق ومقتل رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري وحرب تموز ٢٠٠٦م في لبنان وما تبعها من عملية ٧ آيار التي قام بها حزب الله والتي اتخذت عمليًا طابع صراع سني شيعي ، ومنها قيام حماس بدعم من إيران وسورية بالإستيلاء على قطاع غزة ، وأيضًا تردي العلاقات بين ايران والسعودية ودول الخليج ويمكن القول أن ظاهرة التدخل الايراني في شؤون بعض الدول العربية خصوصًا في العراق ولبنان والبحرين واليمن التي تجمعها جوامع أو عناصر عدة . (السيد ،٢٠١٤: ص١٥) .

كما تجلى النفوذ الإيراني في لبنان من خلال دعم حركة المقاومة (حزب الله) الذي بات يتنامى بشكل فاعل كحركة اجتماعية وأمنية وقوة سياسية ممثلة في الحكومة والبرلمان مما مكن الدور الايراني ليكون ذو نفوذ وطرفًا حاضرًا في كل الأزمات السياسية التي ما زالت تمر بها الجمهورية اللبنانية . واقتصاديًا هناك العديد من المؤسسات التنموية الايرانية في لبنان كمؤسسات تقوم بإعادة الإعمار وتعويض المتضررين ورعايتهم بعد العدوان الاسرائيلي على لبنان عام (٢٠٠٦) ، وفي اليمن حيث اتهمت إيران من قبل الحكومة اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي بتأييد الحوثيين شمال اليمن في التمرد والمطالبة بالإنقسام والتشكيك في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دعمهم العسكري من قبل إيران خاصة بعد أن أعلنت الحكومة الايرانية تحفظها الشديد من أسلوب المواجهة التي استخدمته اليمن والمملكة العربية السعودية ضد الحوثيين خلال السنوات الاخيرة، كما وتتهم دول مجلس التعاون الخليجي ايران بالتدخل في شؤونها الداخلية من خلال التحريض الطائفي تجاه الأنظمة السياسية خاصة البحرين والكويت والسعودية ، حيث أنها إعلاميا تحرض وسائل الإعلام الإيرانية والجماعات الشيعية في تلك الدول الخليجية على مواجهة الأنظمة الحاكمة ضمن فكر الحرية والتحرر وليتزامن ذلك مع الثورات الداخلية في العديد من الدول العربية . (مقداد ،٢٠١٦: ٩٥)

حيث ازدهر ظهور إيران في فترة الإحتلال الأمريكي للعراق بعد أن خلف الإحتلال محاصصات طائفية كتمثيل الشيعة والأكراد كأطراف رئيسية في الهياكل والمؤسسات الحكومية مما فتح المجال لايران التواصل مع القوى السياسية في العراق مع حركات المقاومة المسلحة وتلك المنخرطة في العملية السياسية كما أسهم ذلك في توقيع العديد من الإتفاقيات الاقتصادية كحق التنقيب عن النفط والاستثمار في هذا المجال ونشطت على إثر ذلك حركة التبادل التجاري بين الطرفين، كما دفعت إيران ببعض الاطراف العراقية لمنع توقيع الاتفاقية الامنية بين الولايات المتحدة والعراق ، حيث عارضها التيار الصدري وجعلت من الاتفاقية ذات سمة ضعيفة كونها اقرت بموافقة (١٤٤) عضوًا من أعضاء البرلمان العراقي لأن إيران كانت تحرض العديد من النواب العراقيين بعدم حضور جلسات البرلمان كما استخدمت إيران المتغير الثقافي في نفوذها داخل العراق وذلك بتشييد المستشفيات والمدارس والأماكن الدينية ونشر استخدام اللغة الفارسية في عدد من مناطق العراق خاصة في اقليم البصرة والدفع بسكان هذا الإقليم لاستقلاله بصورة مماثلة كما هو اقليم كردستان في شمال العراق .(مقداد ،٢٠١٦: ٩٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونلاحظ من خلال تتبع العلاقات العربية – الإيرانية ،أن هذه العلاقات لم تشهد نسقًا واحدًا ، إنما كانت تذهب نحو التقارب أحيانًا والتباعد أحيانًا اخرى ، وهذه العلاقات مدفوعة بدافع إيران في الرغبة في طرح نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة .

المبحث الثاني : محددات السياسية الخارجية الإيرانية :

تعد السياسة الخارجية لأي دولة هي أحد أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها ضمن الأقليم والمجتمع الدولي اللذين تعيش فيهما ، وتعد الدولة هي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية ضمن إطار المحددات الداخلية والخارجية ، حيث تمثل سياسة إيران الخارجية دائمًا اشكالية للإدراك السياسي العربي وهو ما سبب ارباكًا حقيقيًا للمتعاملين معها ، فيتحرك النظام السياسي الإيراني في اطار بيئة داخلية وخارجية (إقليمية ودولية) تدفع إليه بمتغيرات تؤثر في مضمون عملية صنع القرار واتجاهاتها كما تؤثر هذه البيئة في أدوار الأطراف الفاعلة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الايرانية ، فتعتبر البيئة الداخلية والخارجية في إيران ذات أثر يتضح عند تتبع مجريات وتداعيات السياسة الايرانية منذ وصول الثورة الاسلامية للسلطة عام (١٩٧٩م) ،وكما أنها تلقى الاهتمام عند المختصين في دراسة النظم السياسية والعلاقات الدولية كون إيران لها اعتبارات إقليمة في منطقة الشرق الأوسط بما تملكه من مقومات جيوسياسية وتوجهات غير متناغمة مع المصالح الاستراتيجية للعديد من الدول ، وهناك العديد من الاراء المتضاربة حول أهداف السياسة الخارجية الإيرانية حيث يرى الدكتور جواد لاريجاني أنها تقوم على أمرين هما : تصدير الثورة وتأمين الإحتياجات الداخلية الإيرانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا يستعرض هذا المبحث محددات السياسة الداخلية والخارجية الإيرانية منذ وصول الثورة الإسلامية للسلطة عام (١٩٧٩م) في ثلاثة مطالب هي :

المطلب الأول : مبدأ تصدير الثورة .

المطلب الثاني : محددات السياسة الداخلية الإيرانية المؤثرة على السياسة الخارجية .

المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية .

المطلب الأول : مبدأ تصدير الثورة :

أكد قادة إيران منذ انتصار ثورتهم على الشاه ، على مفهوم تصدير الثورة وعلى نطاق واسع في العلاقات الدولية ، حيث كانت هذه الثورة بطابع إسلامي ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي ، وظهر العديد من معارضي محمد رضا في تلك الفترة ، فكان منهم فئة من العلماء بزعامة آية الله الخميني الذي ظل يعتبر النظام الملكي خطرًا على الدستور وعلى إسلامية الدولة ، وكان من أهم الأهداف التي سعت اليها الثورة ، العمل على تصدير الثورة بمساندة الحركات الإسلامية على اعتبار أن الثورة الاسلامية الإيرانية تؤمن بالإديولوجية العقائدية المبنية وفقًا للأسس الديمقراطية المنبثقة عن المنهج الأسلامي وأن الإسلام هو مدرسة فكرية وعملية متكاملة وذو قدرة عالية على تنظيم الحياة البشرية .

أولًا : مراحل ظهور الثورة :

بداية ظهر في مصر وايران نخبًا علمانية تمتلك العداء للإسلام الذي كان يمتلكه النخبويون الاتراك في تلك الفترة ، ولكن النخب المصرية والايرانية بدت مستقلة مصممة على تجاوز الماضي الاسلامي على حد سواء ، هذه الظواهر الجديدة فاجأت النخب الاسلامية في العشرينيات ، فقضت في إيران على البقية الباقية من الدعم للبرلمان والنزعات الجمهورية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لدى رجال الدين ، وأدت الى وصول رضا شاه الى السلطة بموافقتهم ، فحرص رضا شاه مابين العامين ١٩٢٣-١٩٢٥م على ارضاء رجال الدين الشيعة الكبار في النجف واستجابوا هم لمحاولات الارضاء وطالبوه بعدة قضايا تتعلق كلها بالهوية الدينية للبلاد والجماعة مناهضة النفوذ البريطاني المتزايد والحفاظ على الطابع الاسلامي للدستور ومناهضة البهائية ، ولكن الشاه سرعان ما تناسى وعوده وانصرف إلى بناء مؤسسات حديثة قلصت من نفوذ رجال الدين والمرجعية الشيعية في الإدارة وفي المجال التربوي والأوقاف وفي المحاكم والنظام القضائي ، ومنع أيضًا الظهور بالحجاب ومنع توظيف الذين يرتدون الزي الديني والتركيز على ماضي إيران في حقب ما قبل الاسلام . (السيد ،٢٠١٤:ص٤١ ،٤٢)

فظهرت نخبًا عديدة معارضة لنظام الشاه ، ومنهم آيه الله الخميني الذي خرج في آذارعام ١٩٦٣م حاملًا المصحف بيد ودستور عام ١٩٠٦م بيد أخرى ، معلنًا أن الشاه خان الإسلام وخان الدستور حيث قمعت المظاهرات بعنف ،(السيد ،٢٠١٤:ص٤٤) فاتخذ قرار من قبل رئيس الوزراء الإيراني في تلك الفترة نصيري بإعدام الخميني ، إلا أن الشاه اقتنع بإن إعدامه لم يمنع من ظاهرة الإستقرار السياسي ،وعليه فقد قرر في تشرين الثاني ١٩٦٤م ابعاده عن إيران ليجد نفسه في انقره ، ولكنه لم يشعر بالإرتياح لأن الشيعة أقلية فيها ، لذا استقر في مدينة النجف العراقية ومكث فترة طويلة، ثم سافر إلى باريس ، وعند وصوله إلى باريس تفاقم الوضع السياسي في إيران وتهديد المعارضة الايرانية للشاه فقرر الشاه مغادرة البلاد في ١٦ من كانون الثاني وترك السلطة بيد شابور بختيار من أجل إعاد الحياة الى طبيعتها . (النعيمي ،٢٠١٢، ص٦٣- ٦٥) .

وفي النجف عمل الخميني ما بين العاميين (١٩٦٥-١٩٧٥م) على بلورة أسباب مطالبته بإزالة آل بهلوي وإقامة الدولة الاسلامية على النحو التالي : (السيد ،٢٠١٤:ص٤٤، ٤٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- استبداد الشاه وخروجه على الإسلام كما تجلى ذلك في احتفالات عام ١٩٧١م التي عظمت من شأن إيران الوثنية القديمة .

٢- ارتباط الشاه بجهات معادية لإيران والإسلام . (الولايات المتحدة واسرائيل) .

٣- خروج الشاه على التقاليد الإسلامية والأخلاقية في حياته وسلوكه وقوانينه .

وأصدر الخميني عام ١٩٧١م كتابه "الحكومة الاسلامية " الذي أوضح فيه البديل الإسلامي للحكم الإيراني القائم : "ولاية الفقيه في عصر الغيبة" ..

وعندما تأكد عزم آية الله الخميني العودة إلى إيران ،أمر بإغلاق مطارات ايران كافة ، بحجة المحافظة على حياة الخميني ،إلا أن قطاعات من الجيش أعلنت عدم رغبتها بالنزول للشوارع لإخماد المظاهرات مما أدى إلى الرجوع عن القرار، ووصل الخميني في الأول من شهر شباط عام ١٩٧٩م إلى إيران بعد مرور أربع عشرة سنه من تركه اياها ومعه حشد كبير من معاونيه فاستقبلوا من قبل الحشد الهائل من البشر الذين تجمعوا في مطار مهراباد على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية ،ومن المطار توجه الخميني وجماعته يرافقهم جمهور غفير من المستقبلين إلى مقبرة الشهداء حيث أدى الجميع الصلاة على أرواح الذين قتلوا في مختلف المراحل التي مرت بها الثورة ، وفي ١١ من شباط من السنة نفسها اصبح اية الله الخميني زعيمًا للبلاد ، إذ شرع بتعيين مهدي بازركان رئيسًا للحكومة المؤقتة . (النعيمي ،٢٠١٢: ص٧٧- ٨٠) .

وهناك عوامل عدة أدت إلى نجاح الثورة الايرانية يمكننا ايجازها في الاتي : (النعيمي ،٢٠١٢: ص٨٤ ، ٨٥)

١- قوة المراجع الدينية في ايران ، إذ أن علماء الدين عدو أنفسهم الأوصياء والورثة الشرعيون لآل البيت حتى عودة الإمام الغائب وبموجب ذلك فإنهم عدو الحكام في إيران غير شرعيين لأنهم ليسو ورثة آل البيت أثر على موقفهم هذا وفي حال ظهور أي إنحراف أو فساد عندهم يكفي أن يقوم الفقيه بإصدار فتوى عزلهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الإستقلال المالي عن السلطة ، فقد كانت في معيتهم ثروة وقفية عقارية وزراعية ضخمة فضلًا عن السيولة النقدية التي توفرت لهم نصيب من الخمس أو قانون ٢٠% وهي ضريبة يؤديها الشيعة عن خمس ارباحهم الصافية السنوية وكذلك نصاب الزكاة الذي يؤديه السواء الأعظم من الناس إلى المراجع الدينية كان هناك مايصل عدده الى سبعة أنواع أخرى من الموضوعات الدينية التي يقدمها الشيعة الى المجتهدين وسدنة الأضرحة .

قد أمكن للثورة الاسلامية في ايران بقيادة الامام الخميني أن تؤسس نظام كوربوراتيا جمعيًا يشبه في سياسته وطرائقه في التصرف الانظمة الشمولية المعاصرة الى حد بعيد حيث كان النظام الاسلامي أكثر محافظة في سياساته الزراعية والاقتصادية واقسى مع خصومه او معارضيه السياسين . (السيد ،٢٠١٤: ص٥٤) .

ثانيًا: الأهداف العامة لنظام الثورة الإسلامية :

تتمثل الأهداف العامة للثورة الاسلامية الإيرانية بما يلي : (مقداد ،٢٠١٦: ص٨٣، ٨٤)

١- اتخاذ سياسة الحياد تجاه القوى العظمى . بمعنى أن جمهورية إيران الاسلامية لم تعد دولة مرتبطة بأية سياسات دولية لاتتوافق مع استقلالية القرار الايراني وسيادة الدولة ، وبالمقابل فإن إيران سوف تحترم سياسات الدول الكبرى في المنطقة طالما تحترم تلك الدول حقوق ايران الامنية ومصالحها الاقتصادية وسياستها الاستراتيجية .

٢- العمل على فتح كل القنوات اللازمة للتقارب مع مختلف دول العالم الاسلامي والعمل على مواجهة كل التحديات التي تمس بقضايا الدول الإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ودعم قوى المقاومة للتصدى للسياسات الاسرائيلية .

٣- تطوير كافة أشكال التعاون مع دول العالم الثالث بما يخدم المصالح المشتركة المبنية على الإعتماد المتبادل وتنمية وسائل التعاون وفقا لمعادلة اتاحة الفرص بين الدول .

٤- تشييد علاقات أقوى مع الدول الاسلامية الكبرى خاصة باكستان وتركيا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- مواجهة كل المخاطر التي قد تنشأ عن السياسات الدولية وخاصة التحالفات الاقليمية في المنطقة .

٦- تبني سياسة راديكالية تجاه دول المنطقة التي تأخذ بنهج التبعية للغرب الداعم لمصالحها الذاتية والتي تدعم نفوذ اسرائيل في المنطقة .

٧- العمل على تصدير الثورة بمساندة الحركات الاسلامية على اعتبار أن الثورة الاسلامية الايرانية تؤمن بالايديولوجية العقائدية المبنية وفقًا للأسس الديمقراطية المنبثقة عن المنهج الاسلامي وأن الإسلام هو مدرسة فكرية وعملية متكاملة وذو قدرة عالية على تنظيم الحياة البشرية لذلك من البديهي أن الاسلام يؤكد على احترام سعادة الانسان واستقرار المجتمعات البشرية وفقا للمعاير الانسانية ورفض نزعة القوة المادية والتسلط والخضوع للقوى المتغطرسة .

٨- العمل على توسيع العلاقات الدولية مع الحكومات الإسلامية لخدمة شعوب الأمة الواحدة لذا لابد من وضع سياسات استراتيجية مشتركة تعزز امكانيات وطاقات الأمة الإسلامية لتصبح نموذجًا على المستوى العالمي .

٩- عدم ابرام أي معاهدة تؤدي إلى السيطرة الاجنبية على الثروات الاقتصادية والتأكيد على التحرر الاقتصادي من خلال منع الاجانب من تأسيس شركات او مؤسسات ذات علاقة بقطاعي التجارة والصناعة ومنع اقامة قواعد عسكرية أجنبية في إيران حتى وأن كان هدفها للاغراض السلمية .

ثالثًا : منهج تصدير الثورة :

انتهجت السياسة الإيرانية مسلك تصدير الثورة ومبادئها إلى الدول الإسلامية عامة، وتزامن ذلك مع محاولات إيران فرض سيطرتها على منطقة الخليج، وعدم الإعتراف بالإتفاقيات التي تم إبرامها مع الشاه تجاه دول العالم كافة، وخصوصًا دول الخليج العربي، الأمر الذي دعا السعودية ودول عربية أخرى إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع إيران .(مقلد،١٩٨٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فأدركت الدول العربية بأن إيران تسعى إلى محاولة تغيير خريطة منطقة الخليج والتوازنات السياسية للقوى القائمة فيها، لاسيما بعد مرور عقد على احتلال الجزر الإماراتية، ومرور عام على اندلاع الثورة الإيرانية، وبداية الحرب العراقية- الإيرانية، والتي رفضت إيران توقفها وسعت إلى استمرارها ورفض مبادرات السلام حولها .

إن الثورة قد فتحت الباب أمام دور إيراني جديد أصلا في المنطقة .وكما اثبت الإسلام الثوري قوته وبدا أن إمكانية خلق نظام إقليمي جديد محوره إيران ليست وهمية،تحرك النظام الجديد في طهران بسرعة لتعزيز علاقته مع سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ولكن ظهور سلطة ثورية شيعية ذات ثروات كبيرة كامنة وقوة عسكرية ذات شأن كان بحد ذاته مزعزعًا للإستقرار بالمفهوم الإقليمي،حتى بدأت المخاوف العراقية التقليدية من النزعة التوسعية الفارسية تتضاعف بفعل ما يعتقد بالتهديد الإنفصالي الداخلي من قبل الأغلبية الشيعية العراقية الذي تشجعها إيران، إضافة إلى ذلك هناك خطر محور إيراني - سوري يقوم بشكل فعال بدور كماشة جيوسياسية عملاقة ضد العراق،أن الحرب الإيرانية - العراقية اللاحقة كانت نتيجة لتفاعل المنافسة التاريخية والانقسامات الطائفية والجغرافيا السياسية والتحدي الايديولوجي .(أبو خليل ، ١٩٩٠)

لقد شكل اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م مرحلة فاصلة في التاريخ الإيراني الحديث وتاريخ منطقة الخليج العربي، إذ أثرت هذه الثورة في طبيعة أنماط العلاقات التي تربط إيران مع دول المنطقة ومع دول العالم بشكل عام، فقد كانت الثورة الإيرانية بمثابة تغيير جذري في طبيعة نظام الحكم، فكان التحول من دولة ملكية علمانية وثيقة الصلة بالغرب إلى دولة جمهورية إسلامية شيعية المذهب ومناهضة لكل ما هو غربي وغير إسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن وجهة نظر الإيرانيين أن رواج هذا المفهوم في هذه الحقبة التاريخية إنما مرده لعدة أسباب هي :

١- ما جاء في بعض البيانات والسلوك السياسي الخارجي الايراني سواء أكان متعمدًا أو تلقائيًا لإستخدام القوة لتفجير الثورات في العلاقات الدولية .

٢- نشر مفاهيم الإتجاهات الثورية .

ومن جانب آخر كان هناك تأكيد من المسؤولين الإيرانيين من أن مفهوم تصدير الثورة هو مفهوم يدخل في إطار السياسة الثقافية وليس بالقنوات القتالية أو الاجبارية . ويعزز الخميني مبدأ تصدير الثورة قائلا :"... إن إيران الإسلامية ستكون المقر الكبير للثورة ومركزًا لجهاد المسلمين الافريقيين والشرق أوسطيين ومسلمي سائر انحاء العالم علينا ان نسعى لنكون كما كنا في السابق محل اعتماد الأبناء الثوريين للأمام الخميني في شتى أنحاء العالم " (النعيمي ،٢٠١٢:ص٥٦١ ،٥٦٢) .

وفي هذا الصدد يقول هاشمي رفسنجاني : " إنه يجب التفرقة بين فرض الثورة على الناس وهو أمر مرفوض فضلًاعن أنه متعذر وبين ايصال صوتها إليهم وهو ما لاتجد الثورة حرجًا في الجهر به والسعي إليه ما وجدت الى ذلك سبيلًا أن الدعوة إلى الإسلام تقوم على الحكمة والموعظة الحسنة وهو ما نحاول أن نتمثله مدركين أننا من خلال هذا الأسلوب نستطيع ليس فقط أن نوصل صوتنا إلى الناس في هدوء ولكن أيضًا ان نوفر إمكانية الإستماع إليه وقبوله من جانبهم " .

ويردف رفسنجاني قائلا : " وقد حاول الأعداء دائمًا إيهام من حولنا بأننا نسعى إلى إثارة القلاقل في بلادهم وقلب الأوضاع بها من خلال مقولة تصدير الثورة " .

ووضح رفسنجاني هذا الموضوع قائلا :" إن الجميع أبلغوا في أوائل الثمانينات بإن الثورة لاترغب في أن تكون طهران مركزًا لأي نشاط موجه لدولة أخرى في الخارج إلا في حدود الجهد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعلامي الذي يصب في اتجاه المطالبة برفع المظالم عن المسلمين عامة والشيعة خاصة بوصفهم أقلية لها تاريخ في الاضطهاد " .(النعيمي ،٢٠١٢: ٥٦٢، ٥٦٣) .

من هذا المنطلق فإن إيران بدأت تولى اهتمامًا كبيرًا لإمتلاك قواعد شعبية وعقائدية في بعض الدول مثل لبنان كي تكون قاعدة وانطلاقة نحو الدول الاخرى ، وقد حسم آيه الله الخميني مبدأ تصدير الثورة في مستهل عام ١٩٨٤م عندما طلب الى وزير الخارجية أن يعمل من خلال وزارته وسفاراتها على تحسين العلاقات مع جميع الدول بإستثناء الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وجنوب افريقيا وهو التوجه الذي يعد نقطة انطلاق جديدة في السياسة الخارجية الايرانية الامر الذي دفع ان يعلق وزير الخارجية على مقولة آية الله الخميني الذي قال فيه لمسؤولى وزارته :" لقد انتصرنا أخيرًا والحمدالله ".

إن مفهوم تصدير الثورة له علاقة بمفهوم أم القرى الذي برز إلى الوجود في عام ١٩٨٤م حيث أن القادة الايرانيين بدأو في استخدامه في أقوالهم وخطبهم ويشير هذا المفهوم الى معانٍ عديدة يمكننا ايجازها في الآتي :

١- يشير مفهوم أم القرى إلى مفهوم الوحدة في العالم الاسلامي .
٢- يستند هذا المفهوم على مبدأ ولاية الفقيه حيث أن الأخير يعد من وجهات نظرهم سر الوحدة للعالم الاسلامي .
٣- إن مفهوم أم القرى ومن خلال نظرية ولاية الفقيه لاحدود جغرافية له وغير قابل للتقسيم وفي حالة التعارض بين المفهومين ينبغي التمسك بإحتياجات إيران اولًا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : محددات السياسة الداخلية الإيرانية المؤثرة على السياسة الخارجية :

إيران جمهورية إسلامية يترأسها رجل دين وصلاحياته يمنحه له الدستور المبني على الشريعة الاسلامية وحسب المذهب الشيعي الاثني عشر ويعمل بأسلوب الشورى ، ويؤثر بشكل مباشر على صنع القرار السياسي والعسكري خاصة وأن قيادة الجيش مرتبطة به وتحت مسؤوليته المباشرة، وشهدت ايران تطورات كبير على مدار عقد ونصف على الصعيد الداخلي لعبت هذه التطورات الداخلية التي كانت في عهد الرئيسيين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي خاصة الفترة مابين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٥م) دورًا كبيرًا في طبيعة وأداء السياسة الخارجية الايرانية ، مما ساهم في تسريع وتيرة التحسن مع دول الجوار بالاستناد إلى مفاهيم الحوار وتحسين الأجواء الإقليمية وتجسيد التعاون الاقليمي ، لذا يتطلب تحليل السياسة الخارجية لأي دولة تسليط الضوء على البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية لأنها تؤثر سلبًا او ايجابًا على عملية صنع القرار السياسي وتتأثر السياسة الخارجية الإيرانية بجموعة من المحددات الداخلية التي تربط بعدة عوامل هذه العوامل تؤثر على صانعي القرار في السياسة الخارجية الإيرانية كما يلي :

أولًا : المحدد الإيديولوجي (الديني) :

هي متغيرات مذهبية دينية ذات علاقة بقيم ومعتقدات النظام السياسي في إيران . حيث يلعب البعد الإيديولوجي والمذهبي دورًا مهمًا في التأثيرعلى توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ، إذ أن متغيرات الدين والهوية الطائفية تعمل على تسهيل تعبئة الناس لقضية سياسية معينة ، ومن هنا وجدت إيران سبيلها للتدخل في العراق من خلال توظيف مسائل الهوية الطائفية واللعب على وتر المذهب الشيعي لاستقطاب الدعم والتأييد من قبل مختلف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوى السياسية داخل العراق لتحقيق اهدافها بالتفوق الاقليمي على دول المنطقة من جهة واستثمار نفوذها في العراق لتقوية وضعها التفاوضي بخصوص برنامجها النووي مع القوى الدولية الكبرى (الولايات المتحدة واوروبا من جهة ثانية) . (العتوم ،٢٠٠٩:ص٣٣٥) .

وتميل إيران إلى تحديد مصالحها في السياسة الخارجية إلى أنموذج النخبة وهو ملقى على عاتق الزعامة "الفقيه الجامع للشروط" والمتمثلة في العدالة الكفاءة والدراية السياسية ، فالسياسة الخارجية الايرانية أعطت الاولوية لمصالح الدولة فضلًا عن وجود ايدولوجية دينية ويؤكد على ذلك " هاشمي رافسنجاني " في ٥ نيسان عام ٢٠٠٣م عندما ذكر قائلًا :" إن الأهمية النسبية لايديولوجية الاسلام والمصلحة الوطنية في عملية صنع القرارات السياسة تعتمد على ظروف كل حالة وتوقيتها " وربما كان المثال الاوضح على هيمنة العوامل البرجماتية على المؤثرات الايديولوجية العقائدية في السياسة الخارجية الايرانية خلال حياة آية الله الخميني من خلال الصفقة السرية لشراء الأسلحة من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ، وقد أدت الحرب الإيرانية العراقية على الإقدام على اتخاذ مثل هذا القرار ، وربما كانت أهم نتيجة لسياسة محمد خاتمي التصالحية من البعد الإيديولوجي العقائدي هي توسيع علاقات ايران مع أوروبا ، فقد أشار خاتمي في مؤتمر صحفي بتاريخ ٢٢ ايلول عام ١٩٩٨م في نيويورك الى إلغاء فتوى إهدار الدم التي أصدرها آية الله الخميني ضد سلمان رشدي ، مشيراً إلى أن هذه الفتوى كانت تعبيراً عن رأى الله الخميني كفقيه ومرشد أعلى للثورة . (شقيرات ،٢٠١٤: ص٤٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتبنت إيران البعد النظري والتطبيقي لمفهوم تصدير الثورة (ولاية الفقيه) تحت شعار الدولة الإسلامية العالمية التي تمتد رقعتها كالآتي :

١- المرحلة الخضراء : من جاكرتا إلى الدار البيضاء باجتياز البوابة الأولى (العراق) ودول الخليج .

٢- المرحلة الحمراء : وهي اسقاط التجارب الماركسية وأنظمة الحكم في الإتحاد السوفيتي سابقًا ومنظومة الدول الإشتراكية الأخرى .

٣- المرحلة السوداء : وتباشر بها معركتها الأخيرة إذ تقضي إنهاء العصر الرأسمالي إلى الأبد باجتياح اوروبا الغربية واسقاطها بلدًا بلدًا يليها عبور المحيطات ، صوب عاصمة الولايات المتحدة الامريكية والسعي إلى تدميرها .

إن تصدير الثورة الايرانية يتوقف على فهم التوجهات الفكرية للقيادة الايرانية (آية الله الخميني) الذي ينظر إلى الانظمة الملكية الدستورية نظرة رفض وشك ، في إمكان أن تحقق الوحدة الاسلامية او الحكومة الاسلامية العالمية ، وبهذا الصدد فان فكر الخميني هو الذي حدد شكل النظام السياسي الايراني وهو الذي حدد بالتالي ممارساته السياسية باعتباره من وجهة نظر ايرانية هو الاصلح لتطبيق المثاليات الاسلامية . وقد نوه الدستور الايراني بأفكار تصدير الثورة من خلال الجيش العقائدي ،ودعا إلى النضال من أجل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم وقانون الله -الذي تقصد ايران فرضه على العالم - هو المذهب الجعفري الأثني عشر الذي فرضته على الشعب الايراني بمختلف طوائفه بالقوة والقهر . وبالرغم من ظهور حركة الإصلاح في إيران وتزعم الرئيس السابق "محمد خاتمي" لها في عام ١٩٩٧م ، التي أثرت تأثيرًا مباشرًا في تحول الثوريين إلى إصلاحيين بسبب انتهاء الشخصية الكاريزمية بعد رحيل مرشد الثورة آية الله الخميني ، وتحول الشخصية الثورية إلى شخصية عقلية والحاجة الى تعديل النظام واصلاحه والمحافظة على مقدرات الثورة ودوامها إلى أن مبدأ تصدير الثورة لم يغب الزعامات السياسية المتتالية في ايران . (شقيرات ،٢٠١٤:ص٤٧، ٤٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما يؤكد على أهمية البعد الإيديولوجي في سياسة إيران ما أوردته الإدارة الإمريكية بخصوص الخطر الحقيقي من إيران الذي يتجسد ،حسب وجهة نظر واشنطن، ليس بقدراتها النووية في المستقبل ، ولكن بأيدولوجيتها , إذ أن العقيدة هي التي تخيف أمريكا و(اسرائيل) ومعظم الأنظمة العربية ، وبالنسبة للملايين من الشيعة فإن الثورة الايرانية تعتبر إيذانًا بإنبعاث جديد لطائفة الأقلية في عالم تسوده الأغلبية السنية . لذا فأن مجموع الخطابات النارية والطموحات الإقليمية والروابط الخطيرة لإيران تشكل جميعها تهديدًا للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة . (العتوم ،٢٠٠٩: ٣٨٦)

وبناءً على ما تقدم نجد أن البعد المذهبي و الطائفي يلعب دورًا مهمًا في تسهيل إقامة إيران لقواعد نفوذ مهمة داخل العراق ، وكمؤشرات على ذلك نجد بأن هناك امكانية لان تميل الحكومة العراقية ذات الأغلبية الشيعية في النظام السياسي الجديد لتأييد الشيعة في ايران وبخاصة أن المنطقة أصبحت منقسمة بصورة متزايدة بفعل مسائل الهوية الطائفية الشيعية والسنية وكمؤشر على هذا الأمر نجد أن بعد فترة قصيرة من تولى رئيس الوزراء نوري المالكي في ٢٠ ايار٢٠٠٦م قاد منوشهر متقي وزرير خارجية إيران زيارة رفيعة المستوى الى العراق ، وقام المالكي ايضا بزيارة ايران مابين ١٣-١٤ ايلول ٢٠٠٦م واجتمع بجميع القادة الإيرانيين .

وهكذا فإن العامل الإيديولوجي الديني قد لعب دورًا هامًا كمحدد داخلي من محددات السياسة الخارجية الايرانية ، وقد تجلت أيديولوجيتها من خلال تبني المذهب الاثني عشري ، مما جعلها تسلك سلوكًا سياسيًا متشددًا مبنيًا على الايمان ، وكذلك الميل الى ممارسة سلطة ثيوقراطية على المجتمع كوسيلة لضمان الالتزام بالسلوك الذي يتماشى مع مبادئ الثورة الإسلامية الأساسية .

ثانيًا : محددات سياسية :

فرضت التداعيات الدولية تأثيرات مباشرة على النظام الايراني ليتعامل بكل اهتمام وجدية مع استحقاقات الإصلاح والتحديث تجاه القضايا الداخلية العامة كالتعامل مع مسألة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثقافة الحريات والحقوق العامة التي سادت في المجتمع الدولي خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة التي دفعت بالسلطة السياسية إلى اجراء تحولات سياسية مهمة وبناء نظام أساسي تختلط فيه القيم الدينية والديمقراطية وبموجبه يتم الوصول إلى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من خلال الإنتخابات مما جسد مفهوم مبدأ تداول السلطة وفتح قنوات الحريات الإعلامية والتعدد في طرح الآراء وبالتالي دفعت إلى تشكيل منابر وجماعات سياسية تطرح برامج وتوجهات عقائدية وسياسية متباينة . وهذا بدوره أدى إلى انقسام بين التيارين الإصلاحي والمحافظ حيث يضم كل منها نخبًا ورموزًا واسعةً لها اتجاهات باتت تفرض وجودها في تشكيل طبيعة التعددية السياسية في إيران فالتداعيات الداخلية في إيران فرضت تأثيرات مباشرة وتوجهات جديدة نحو تدشين سياسة قائمة على التعاون والتوافق مع الدول الإقليمية والسعي نحو التقليل من قضايا الصدام ومواجهة المشاكل والخلافات القائمة والمحتملة مع كافة الدول المجاورة .

و يعد منصب القائد أعلى منصب في اتخاذ القرارات العظيمة بشأن السياسة الخارجية الإيرانية وطبقًا لمبادئ نظرية ولاية الفقيه يعتبر اتخاذ القرار بشأن أي موضوع هو من صميم مهام الولي الفقيه الحاكم . (العتوم ،٢٠٠٩: ص٣٣٦) ، فيتنافس على الخريطة السياسية في إيران تياران رئيسيان منذ الامام الخميني وحتى الان ، هما التيار المحافظ والتيار الاصلاحي ، وكانت القضايا الخلافية بين التيارين كثيرة مما أدى إلى حتمية الإنفصال منذ البداية ومن أهم هذه القضايا قضية ولاية الفقية ، حيث مال التيار المحافظ إلى الولاية المطلقة للفقيه ، بينما مال التيار الثوري الراديكالي إلى ولاية الفقيه مقيدة . وأيضا قضية أسلمة الأقتصاد ، وقضية التصور الخاص بشكل الدولة ،فالاسلاميون الراديكاليون كانوا يميلون إلى دولة حديثة وديمقراطية لها علاقات جيدة مع الغرب بينما الفقهاء التقليديين أرادوا دولة مركزية السلطة منغلقة . (العبادي ، ٢٠٠٨: ص٢٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان لمتغير الإصلاح السياسي أبرز الأثر للتعاطي مع مستلزمات الواقع المفروض والتفاعل بين النظام الحاكم مع مختلف القوى السياسية والنخب الفاعلة في ايران ، فرموز الإصلاح في ايران هم من كانوا متشددين في بدايات العقد الاول من قيام الثورة الاسلامية وهم من الراديكاليين الذين شاركوا في حكومات سابقة ،حيث أن منهم من كان ممثلًا للإمام الخميني أو مندوبًا عنه في أكثر من هيئة أو مؤسسة ، ولقد ظهرت رموز الحركة الإصلاحية بشكل واضح في حكومة محمد خاتمي إثر نجاحه في الانتخابات عام ١٩٩٧م ،حيث شغلوا آنذاك مناصب حكومية وبرلمانية علمًا أن هاشمي رفسنجاني كان قد خطى خطوات إصلاحية دفعت نحو تكوين كتل ائتلافية قوية ضمن معتدلين من التكنوقراط وغيرهم واستخدموا العديد من وسائل التأثير كانشاء مراكز دراسات مثل مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية واستخدام الصحافة والدعاية التي تفتح آفاق التعريف بالحركة الاصلاحية وتوظيف الخطط المناسبة للتغيير الشعبي وتنمية مفهوم الثقافة السياسية لدى الشعب الإيراني لإستمرار تقبله لسياسة التغييرو الاصلاح . (مقداد ، ٢٠١٦: ص٧١ ،٧٢)

وأدت هيمنة المحافظين الجدد على صناعة القرار السياسي إلى زيادة التشدد الايراني تجاه الأزمة العراقية ، إذ لدى هذا التيار ممثلا بالمرجع الديني الأعلى (الخامنئي) والرئيس الإيراني (نجاد) قيم ومعتقدات تخص الدور الإيراني الذي ينبغي ممارسته في المنطقة ولعلى تصريحات خامنئي تدل كمؤشرات على ذلك ،إذ شدد في خطابه الذي كان يتحدث بمناسبة بدء السنة الجديدة بالتقويم الفارسي، إن سياسة ايران لن تتغير قبل أن تتغير سياسة واشنطن ، ويتجلى ذلك من خلال مؤشر مهم يتمثل بالبيان الذي أدلى به علي أكبر نوري مستشار خامنئي حول سيادة البحرين الذي ذكر فيه أن بلاده كانت لها السيادة على البحرين واصفًا إياها بأنها المقاطعة الرابعة عشر لإيران .

إن مثل هذه التصريحات الصادرة عن مرجعيات دينية وقيادية إيرانية تؤثر بشكل واضح على سياسة إيران تجاه الأزمة العراقية عن طرق دعمها وتأييدها لسياسة التدخل في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق ،حيث أثارت تصريحات أحمدي نجاد والتي مفادها أن إيران سوف تملأ الفراغ في العراق بعد الإنسحاب الامريكي مخاوف العراقيين ، فهو تدخل واضح وتهديد علني بتحويل العراق إلى الإحتلال الإيراني الظاهر بعد الاحتلال المستتر ان خطاب نجاد هذا وغيره من المسؤولين الايرانيين ينم بوضوح عن تدخل سافر في الشؤون الداخلية العراقية ، وتأكيد لحجم النفوذ الايراني المتغلغل في العراق ، بدء من الحكومة والبرلمان والاحزاب الموالية لايران والميليشيات التخريبية الفوضوية ، وبالرغم من ادعاءات حكومة المالكي معارضتها للتدخل الايراني إلا أنها تقف عاجزة عن إنهاء هذا التدخل بل أحيانًا تكون جزء من هذا التغلغل إذ ما علمنا أن عددًا كبيرًا من الوزراء وأعضاء البرلمان والسياسيين العراقيين ما زالوا يحتفظون بجنسياتهم الايرانية . (العتوم ، ٢٠٠٩:ص٣٣٧) .

ثالثًا : المحدد الإقتصادي :

يعد المحدد الإقتصادي من أكثر المحددات تأثيرًا على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضايا العربية ، إذ تسعى إيران إلى تطبيع علاقتها الاقتصادية مع الدول العربية ، وصولًا إلى اختراق سياسي يعيد هيكلة علاقاتها بالمنطقة وفق تحالفات جديدة لتغير قواعد اللعبة السياسية في المنطقة العربية التي تشهد اضطرابات سياسية داخلية في ضوء الحركات الاحتجاجية العربية التي انطلقت عام ٢٠١١م ومن هنا فالعامل الاقتصادي لايمكن فصله عن اتجاهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضايا التي تهم المنطقة العربية ؛ نظرًا للمصالح الاقتصادية الحيوية بين الدول العربية وتقاطعاتها مع المصالح الاقتصادية الحيوية الايرانية .

واستمر نهج الثورة الإسلامية في المرحلة الأولى من عهدها تجاه الجانب الاقتصادي بعيدًا عن تطبيق نظرية اقتصادية واضحة وبقيت مبنية على توجهات فكرية تخضع لمفاهيم تعبر عن توجهات عامة تسعى إلى تحرير الروابط العضوية الإقتصادية والوصول إلى استقلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصادي بعيدا عن التبعية والقيود الخارجية والعمل على وضع خطوط عريضة لإقتصاد إيراني يتجاوب مع نظام الجمهورية الإسلامية التي تستند على (ولاية الفقيه) والاخذ بمبادئ الإقتصاد الإسلامي . (مقداد ، ٢٠١٦: ص٧٥) .

حيث تظهر الأهمية الإقتصادية لإيران من خلال موقعها بين بحر قزوين والخليج العربي كهمزة وصل بين خمسة عشر بلدًا وكنقطة مركزية لمخزون طاقة العالم وكهمزة وصل بين آسيا الوسطى وسوق الخليج العربي وتشكيلها نقطة التقاء مع المنظومة الدولية وبروز المكانة الجيوبولتيكية لايران لزمها نوعًا من التنسيق الإقليمي والعالمي لتتمكن من تحقيق أهداف سياستها الخارجية ولقد استطاعت في ظل مكانتها الإقليمية والعالمية وخصوصيتها الجيوبولتيكية أن تدافع عن سيادتها ووحدة أراضيها رغم الحصار الأمريكي الواسع والعزلة السياسية والاقتصادية التي تحاول بعض الدول الكبرى أن تفرضها عليها إلا أنها بالمقابل تعد أحد أهم مصدري النفط في منظمة الاوبك ولاعبًا سياسيًا فاعلًا في العالم ، حيث أن إيران تمتلك ثروات طبيعية ومواد معدنية هائلة ،إذ لديها احتياطات نفطية تقدر بنحو ٨٩,٧ مليار برميل أي ما نسبته ١١% من احتياطي النفط المؤكد في العالم وتمتلك أيضا احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي وصلت الى ٢٣,٢مليار متر مكعب حسب احصائيات عام ٢٠٠٥م .(شقيرات ،٢٠١٤: ص٥١) .

فإيران تعيش تدهورًا اقتصاديًا مستمرًا بسبب التدمير الذي طال كافة قطاعاتها أثناء حرب الخليج الأولى ، والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي والإنفاق العسكري الضخم الذي ينهك ميزانيتها المعتمدة بشكل شبه كلي على النفط الذي تذبذب أسعاره كثيراً ويتناقص مخزونه لدى إيران وإن كانت احتياطاتها من الغاز ما زالت مرتفعة والديون الخارجية تلتهم جزء معتبراً من مداخيل النفط ،ويضاف إلى ذلك الإنفاق السخي على حزب الله وغيره من جهود تصدير الثورة ونشر التشيع في العالم ، ولايعني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالضرورة أنه من مصلحة الدول العربية اختناق ايران اقتصاديا ؛ لأن ذلك سيدفعها إلى مزيد من التطرف وإنما المطلوب أن تستثمر الدول العربية الحالة المتردية للإقتصاد الإيراني لفرض نوع من التنازلات في سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة والحد من حمى التسلح التي تنتابها . (الضبعان ،ص ٥٠- ٥١) .

فعملت الحكومة الايرانية في عهد (أحمدي نجاد) بخطوات رئيسية لتعديل مسار الاصلاح الاقتصادي داخليًا من خلال تغيير المفاهيم في النظام المصرفي نتيجة تغيير قيادات الادارة المصرفية ، وكذلك تشجيع القطاع الخاص وتقليل الفوراق بين الطبقات الاقتصادية وعمل أيضًا على اجراء تغييرات جذرية في هيئة الأداة والتخطيط وعملت حكومته على وضع سياسات اقتصادية تنفيذية ونظام رقابي على رئاسة الجمهورية وقامت بوضع خطة طويلة المدى حتى عام ٢٠٢٥م تقوم على العدالة الاقتصادية . (مقداد ، ٢٠١٦:ص٧٧، ٧٨) .

وبشكل عام بات المحدد الداخلي الاقتصادي واضحًا في حكومة (أحمدي نجاد) التي باتت تنفذ بدقة البرامج الاقتصادية التي اقترحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحرير الاقتصاد الايراني تمهيدًا لدخول إيران منظمة التجارة العالمية بعد أن عهد النظام بإصلاح كل من النظام الجمركي والمصرفي وإصلاح نظام الدعم بعد أن تم تطبيق قانون ترشيد الدعم في نهاية عام ٢٠١٠ م حيث تم رفع الدعم عن بعض السلع كالوقود والكهرباء ومياه الشرب والخدمات البريدية والجوية والبرية، كما وتؤكد بيانات البنك الدولي للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١١م أن الاستثمار الاجنبي في إيران تضاعف بشكل واضح حيث وصل إلى ١٥ مليار دولار عام ٢٠١١م مقارنة ب ١٠ مليار عام ٢٠٠٧م و٤ مليار عام ٢٠٠٥م . (يحيى ، ٢٠١٢: ص٣٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعًا: المحدد الديمغرافي (البشري) :

يتكون المجتمع الايراني من قوميات وأديان عديدة ، حيث يبلغ تقريبًا نسبة الفرس (٥١%)، والأذري (٢٤%) ، والتركمان والأكراد (٧%) ، والعرب (٤%) والبلوش والجنسيات الأخرى (٤%) . أما عن تعدد الأديان فإن أغلبية سكان إيران من المسلمين حيث يشكلون (٩٨,٨%) ،(٩١%) منهم من الشيعة (٧,٨%) من السنة ، ويمثل المسيحيون (٧.%) ، واليهود(٠٣.%) ،والزراداشتين (١.%) ، ويمثل أتباع سائر الاديان الاخرى (١.%) . (النعيمي ،٢٠١٢: ١٩، ٢٠)

هذا يعني أن إيران تفتقد إلى مصدر الدولة القومية ، بسبب هذا الاختلاف السكاني الذي يحوي على عناصر قومية متعددة ،ولاتشكل أية واحدة منها سمة الدولة القومية ، وعليه يعد الإسلام العنصر الرئيس في توحيد هؤلاء حيث يشكل المسلمون نسبة عالية من مجموع السكان.

ويقوم العامل الديمغرافي بدور هام في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأي بلد ويؤدي إلى نتيجتين : (الشقيرات ،٢٠١٤: ٥٠)

١- التوسع الإقليمي وهو الذي ينتج بسبب الضغط السكاني في دولة معينة .

٢- الهجرة ويقوم على هذا المفهوم هجرة العناصر البشرية إلى مناطق اخرى طلبًا للرزق أو الامان .

وتتشابك إيران ديمغرافيًا مع الوطن العربي على ثلاثة محاور اساسية :محور العرب ، محورالأكراد ، محور الشيعة . مع ملاحظة امكانية تداخل اكثر من محور كأن تجمع احدى الجماعات بالتشيع والعروبة ، و يقطن العرب في جنوب غرب إيران ويتركزون في محافظة خوزستان (عربستان) ، وهم كثير النزوح من موطنهم إلى أماكن أخرى سواء داخل إيران (لاسيما عند انتهاء موسم صيد الاسماك حيث يشتغلون في الصيد) او خارجها وبالذات إلى سواحل الخليج العربي (بحثًا عن فرص عمل او هربًا من الخدمة العسكرية لمن اتم الثامنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عشر. وهناك اسباب عدة لتفسير الحساسية الشديدة للحكومات الإيرانية تجاه للأقليات العربية ، ففي خوزستان أكبر حقول النفط الإيرانية واضخم مصافي تكرير نفطها ، وأوسع موانئها ، وفيها مدن مهمة ، وفي أكبر نسبة من العاملين في مجال النفط ، وأهم من كل ذلك تواصل الاقلية العربية مع دول الجوار الخليجية . (مسعد ،٢٠٠٢: ٢٢) .

ونظرًا لكثرة السكان وتنوع العرقيات وسوء الأوضاع الإقتصادية التي تعيشها إيران في ظل الحصار الاقتصادي عليها وفرض العقوبات الاممية تواجه إيران مشكلات داخلية قد تسبب في إعادة رسم العديد من الملامح الخارجية الإيرانية على المستويين الاقليمي والدولي

خامسًا : المحدد الجغرافي :

لتحليل دور الجغرافيا وتأثيرها على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية يجب إعطاء لمحة عن جغرافية إيران . حيث تعد إيران من الدول التي تمتع بموقع جغرافي هام على المستوى الإقليمي والدولي فهي تشرف بسواحل طويلة على مسطحات مائية مهمة هي (الخليج العربي ، خليج عمان ، البحر العربي ، بحر قزوين) ، كما وتفرض هيمنتها على أهم مضيق استراتيجي في العالم (مضيق هرمز) ذي الأهمية الإقتصادية .

إن إيران تقع غرب آسيا بين دائرتي ٢٩-٤٠ شمالاً ، وخطي طول ٤٠-٦٣شرقًا ، وقد انعكس هذا الموقع على تنوع البيئات فيها ، وأيضًا هي بمثابة الجسر الجغرافي والتاريخي الذي يصل الشرق والغرب لوقوعها على طرق المواصلات البرية والبحرية بين أوروبا وآسيا ، كما أن ثلثي نفط الخليج يمر عبر مياهها الإقليمية عبر مضيق هرمز الذي يشكل أخطر وأهم الممرات المائية في العالم .(عويد ،٢٠١٤: ٦٤٦، ٦٤٧)

وبحكم موقعها الجغرافي القريب من الكتلة الروسية نجد أن هذا ينعكس على عمق العلاقات بينها وبين روسيا التي هي بمثابة شريك سياسي قوي لايران في المنطقة ، لاسيما بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ، وتعززت العلاقات فيما بينهم بهدف صيانة كيانهم السياسي وحماية أمن إيران القومي من أي أخطار داخلية أو خارجية . (عويد ،٢٠١٤: ٦٤٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تلخيص أهمية الموقع الجغرافي لإيران بما يلي :

١- إيران بموقعها الجغرافي الأكثر خطورة وتهديدًا للمصالح الغربية في منطقة الخليج العربي وعبورًا إلى العراق وسوريا ولاتصالها مع حزب الله في لبنان يهدد أمن (اسرائيل) .

٢- تعد إيران الجسر البري المهم إلى روسيا للوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي والبحر العربي والمحيط الهندي .

٣- سيطرة إيران على مضيق هرمز على رأس الخليج العربي المتحكم في تدفق النفط إلى الدول الكبرى ، فقد لوحت إيران مرات عديدة بغلق المنفذفي حالة تعرضها لهجوم امريكي .

ومن هنا نجد أن العامل الجغرافي يؤدي دورًا هامًا في تحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وأدوارها في المنطقة العربية ويملي عليها سياسات ذات أوجه متعددة تميل أحيانًا إلى التشدد من خلال التهديد المباشر وغير المباشر كتهديداتها بإغلاق مضيق هرمز ، واحيانًا تملي عليه التكيف ضمن واقع التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية بما يتفق مع مصالحها الإستراتيجية كترديدها شعارات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها العرب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خريطة (١)

الموقع الجغرافي لايران

المصدر : بشار عويد ، الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبولتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي ،٢٠١٤، ص٦٤٨) .

المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية :

في ضوء المكانة الإستراتيجية من الناحية الجيوستراتيجية لإيران سواء من ناحية الموقع الجغرافي بين منطقتين تمتلكان أكبر مخزون للطاقة في العالم ، وفي ضوء ما تمتلكه من عناصر قوة اقتصادية وعسكرية وقدرتها على استثمار أدوارها الإقليمية في التأثير على القضايا العربية ، فتنتج البيئة الخارجية بمستوياتها الإقليمي والدولي مجموعة من المدخلات التي تؤثر في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية صنع القرار سواء من حيث الفرص التي تهيئها لها أو من حيث العقبات التي تثيرها أمامها فهناك عدة محددات لها أهمية في تشكيل محتوى القرار الخارجي الإيراني تجاه الدول العربية هي :

أولًا : المحددات الاقليمية :

تدرك إيران أهمية تأثير البعد الإقليمي على سياستها الخارجية ،لذا عملت ايران على الحصول على دور أكثر فاعلية في المنطقة من خلال بناء شبكة من المصالح مع بعض مراكز القوى والحراكات السياسية التي استطاعت من خلالها التأثير على الأحداث السياسية العربية نجحت إيران في استثمار الأحداث السياسية في المنطقة العربية في مرحلتين الاولى بعد غزو العراق للكويت ١٩٩٠م وذلك بانتهاجها موقفًا داعمًا لإرضاء الولايات المتحدة والنظم العربية التي ساندتها في غزوها للعراق، وقد هدفت إيران من ذلك التخلص من نظام صدام حسين عدوها الأول وعدم التصادم مع الولايات المتحدة، وكان يهدف ذلك إلى تهيئة المناخ والحافز للدول الغربية والولايات المتحدة ودول الخليج لتطوير علاقاتها مع ايران واستثمرت التراجع في عملية السلام وتعثرها بين الفلسطينين والاسرائيليين والمواقف الامريكية الداعمة (لاسرائيل) لتظهر أمام الرأي العام العربي بوصفها الطرف القادر على الدفاع عن القضية الفلسطينية .(شقيرات ،٢٠١٤، ص٥٧) والثانية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣م حيث ساندت الولايات المتحدة سرًا مما عزز من نفوذها داخل الدولة العراقية ومراكز القوى السياسية فيها ،وغير من موازيين القوى في المنطقة لصالحها وجعلها أكبر قوة إقليمية لها وزنها الفاعل في المنطقة وهذا ما انعكس على علاقاتها الاقليمية والدولية وقد شكلت علاقاتها مع الدول العربية محددًا هامًا من محددات سياستها الخارجية نظرًا لتشابك المصالح الإستراتيجية بينهما وخاصة بينها وبين دول الخليج العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتركز إيران على محدد الدور الفاعل في السياسة الخارجية ويتجلى ذلك من خلال اظهار هيبتها الاقليمية وتركيز سياستها على تطوير التقنيات العسكرية أكثر من تركيزها على تطوير مؤسساتها الدستورية والسياسية ويتضح ذلك من خلال تمسكها في مواقفها الاقليمية واستمرارها في برنامجها النووي . (مقداد ، ٢٠١٦،ص٨٣)

تدرك إيران الأبعاد الإقليمية للدور التركي في المنطقة العربية ، فأن التطورات الاخيرة وخصوصًا منذ منتصف التسعينيات بين تركيا واسرائيل تشكل عنصر ضغط على صانع القرار الإيراني ففي ٢٣شباط وقعت تركيا و(اسرائيل) اتفاقًا عسكريًا مثل مرحلة جديدة من مراحل تطور علاقاتهما الثنائية ، وتعاون الدولتين في أنشطة المخابرات والتنصت على كل من سوريا وايران ، فسوريا وايران والعراق تأتي في طليعة الدول المستهدفة بالتعاون العسكري التركي – (الاسرائيلي) ، والواقع ان الخطورة التي تنطوي عليها هذه العلاقة بالنسبة لإيران أنها ستنذر بالضغط عليها في القضايا المعلقة بينها وبين تركيا كقضية النظام السياسي وتوجهه الايديولوجي وقضية التنافس على جمهوريات وسط اسيا الاسلامية وبالذات على توصيل نفطها وغازها إلى الأسواق الدولية وقضية الدور التركي شمال العراق ،ومن الجدير بالذكر أن عام ١٩٩٩م كان قد شهد اجتياح تركيا أراضي إيران بدعوى تعقب شقيق الزعيم الكردي التركي عبدالله أوجلان . (مسعد ، ٢٠٠١، ص٣٧، ٣٨) .

وتشغل تركيا وإيران للتأثير في منطقة بحر قزوين ووسط آسيا مستفدين من تقهقر النفوذ الروسي ، ولهذا السبب يمكن عدها لاعبًا جيوستراتيجيًا ،إلا أن كل من الدولتين لها مشاكل داخلية خطيرة وقدرتهما على أحداث تحولات اقليمية رئيسية في توزيع القوى تعد محدودة وهما فضلًا عن ذلك متنافستان، الأمر الذي يجعل أثر الواحدة يلغي أثر الاخرى ففي اذربيجان مثلًا عندما حصلت تركيا على دور مؤثر كان الموقف الإيراني قد جاء لصالح الروس . (النعيمي ،٢٠١٢م ، ص٣٣٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المواجهة بين تركيا وايران تدخل ضمن الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة دفعت المصالح المشتركة بين البلدين إلى أن تلعب تركيا دور فعال ومهم كوسيط في الازمة الايرانية -الاوروبية حول مشاريع ايران السياسية والمواجهة المستمرة بينها وبين الدول الغربية من أجل إجبار ايران على التخلى عن نشاطاتها النووية وتصوغ تركيا في المرحلة الراهنة سياسة خارجية تختلف كليًا عن السياسة التقليدية التي مارستها سابقًا فتركيا بزعامة التيار الاسلامي فاعلًا دبلوماسيًا واستراتيجيًا ومؤهلة للعب دور قوي ومؤثر في الشرق الاوسط، وتتبنى مشروعًا لدولة اسلامية مدنية حديثة داخل حدودها يمكن الإقتداء به في المنطقة في مواجهة المشروع الايراني التوسعي في المنطقة .

أما فيما يتعلق بالمحدد الإقليمي (الإسرائيلي) فإن إيران على عهد الشاه اعترفت اعترافًا واقعيا في عام ١٩٤٩م بالكيان الصهيوني وكان هذا تمهيدًا للاعتراف الرسمي بها ، ولكن بجهود من آية الله الكاشاني تم سحب هذ الاعتراف ، إلا أن اليهود تسللوا في المرافق المهمة لإيران والنفوذ في الشؤون السياسية والعسكرية وتسلم المناصب الإدارية الأكثر حساسية فيها من خلال مساندة البهائيين فقامت حكومة الشاه بالاعتراف بالكيان الصهيوني في عام ١٩٦٠م حيث تم تبادل العلاقات القنصلية بدلًا من التمثيل الدبلوماسي خوفًا من رد الفعل من جانب الرأي العام الايراني . (النعيمي ،٢٠١٢، ص٥١٦، ٥١٧) .ولكن بعد قيام الثورة الاسلامية نرى أن القادة الجدد قطعوا العلاقات مع الكيان الصهيوني وتعزيز العلاقات مع حركة الجهاد الاسلامي الفلسطينية وتقديم كافة أشكال الدعم لها .

أما على صعيد المسؤولين والمحللين" الاسرائليين" ينطلقون في معاداتهم لايران من مجموعة من المعطيات، وفي مقدمتها من أن إيران تعد منافسًا على النفوذ وبسط القوة في المنطقة إذ أنها تمثل تحديًا لإقامة شبكة من الانظمة المؤيدة والحليفة للولايات المتحدة الامريكة بزعامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكيان الصهيوني في المنطقة في حقبة مابعد الحرب الباردة ، حيث تسعى ايران الى القضاء على الرؤية الصهيونية للمنطقة ، التي تفترض ان الكيان الصهيوني هو دولة مهمينة والدولة النووية الوحيدة فيها .

وهناك من يرى أنه على الرغم من كل ما يعلن من القيادة الايرانية حول عدائها (لاسرائيل) إلا أن المصالح والرغبة في تقاسم الأدوار في المنطقة تسود العلاقات الايرانية مع الكيان الصهيوني . من هنا كان (لاسرائيل) مصلحة كبيرة واهتمام دائم بتدويل الازمة الايرانية النووية وتهتم سياسة (اسرائيل) الحالية بتجسيد التهديد الايراني النووي باعتباره يشكل تحديًا للنظام العالمي ككل ، على الرغم أن الظاهر على السطح هو عداء قوي بين طهران وتل أبيب إلا أن استاذ العلاقات الدولية في جامعة "جون هوبيكينز" الامريكي "تيرتا بارسي " قد خرج بتصريحات عام ٢٠٠٩م كذب فيها ما أسماه الاسطورة الزائفة عن التنافس الاسرائيلي الامريكي وكشف عن تعاملات سرية بين اميركا و(اسرائيل) وإيران وخلص إلى القول "إن إيران ليست خصمًا للولايات المتحدة و(اسرائيل) بل أن هناك تشابهًا بين تل أبيب وطهران في العديد من المحاور بحيث أن ما يجمعهما أكبر بكثير مما يفرقهما، وبالرغم من ذلك فإن السياسة الايرانية تضع في حسبانها التهديدات الاسرائيلة مما يشكل محددًا هامًا تجاه التوجهات السياسية الايرانية في المنطقة العربية . (الشقيرات ، ٢٠١٤، ص٥٩)

ثانيًا : محددات دولية :

تساهم علاقة إيران بالقوى السياسية المؤثرة في النظام الدولي والمنظمات الدولية ، في تشكيل توجهات صانعي القرار في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية ويمكن إيجاز هذه العلاقة كالآتي :

أ- العلاقات الإيرانية - الأمريكية الأوروبية :

تعد الأسباب الحقيقية للتوتر للعلاقات بين الولايات المتحدة مع إيران منذ عام ١٩٧٩م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليست سياسية أو أقتصادية بل هي أيدولوجية ذات أبعاد دينية ، فسبب الصراع ومنشؤه الطبيعة الإيدولوجية الدينية ، والمقصود ليس الدينية لنظام الجمهورية الايرانية ، فكثير من حلفاء الولايات المتحدة الأميريكية يرفعون راية الإسلام كهوية للنظام ، إلا أن إيران تقدم نموذجًا داعيًا للمقاومة ورافضًا للانخراط تحت لواء القطب الامريكي ، وهذا لاينفي أن هناك تأثيراً للمصالح الإقتصادية والسياسية في المنطقة العربية . وفي ظل الإتفاق النووي الايراني مع المجتمع الدولي بدأت تظهر ملامح حدوث توافق بين الجانبين الأمريكي والإيراني مما أدى إلى تغيير المعادلات الاقليمية في المنطقة العربية وهذا أدى إلى زيادة احتمالات حدوث تحولات في العلاقات الأمريكية الإيرانية ، الأمر الذي ينعكس بشكل او بآخر على سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية .

أما العلاقات الإيرانية الأوروبية شهدت حالة من المد والجزر فقد كانت العلاقات مستقرة في عهد الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية التي كانت قد قطعت في مرحلة حكم الخميني بعد فتواه بإهدار دم الكاتب البريطاني "سليمان رشدي"، في حين تراجعت العلاقات في عهد الرئيس الايراني الاسبق "محمود أحمدي نجاد " بسبب البرنامج النووي الايراني ، إلا أن هذه العلاقات شهدت نوعًا من الإنفراج بعد وصول حسن روحاني لرئاسة الجمهورية عام ٢٠١٣م ، وتلعب هذه العلاقات دورا بارزًا في سياسة إيران الخارجية تجاه المنطقة العربية نظرًا لتأثرها في القضايا المؤثرة في كليهما .

ب- العلاقات الإيرانية - الروسية :

تطورت تلك العلاقات بين البلدين مابين علاقات متشددة ومتوازنة إلى أن استقرت على علاقات وثيقة بعد سقوط الإتحاد السوفيتي سابقًا ، وعلى الرغم من الضغوطات التي تواجهها كلتاهما من الولايات المتحدة ، ولكن تظل روسيا هي الحليف الأكبر لإيران وخاصة في مجلس الأمن ، وقد شكل عام ١٩٩٢م خطوة مهمة في تطور العلاقات الإيرانية الروسية ، إذ تم توقيع البلدين اتفاقية تعاون مشترك لبناء مفاعل بوشهر النووي كجزء من اتفاقية طويلة الأمد ومنذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك التاريخ ساهمت عوامل عديدة في خلق تقارب تدريجي بين الجانبين ، ومنها القرب الجغرافي ، والمصالح الاقتصادية المشتركة ، ومعادلات التنافس الإقليمي ، وقد أدرك البلدان الأهمية الإستراتيجية للتعاون المشترك بينهما ، ولكن لايمكن تجاهل الكثير من المحددات التي قيدت ارتقاء العلاقات السياسية بين الجمهورية الاسلامية وروسيا الفيدرالية ، ورغم ذلك لايمكن تجاهل مدى تأثير العلاقات الايرانية الروسية على سياسة ايران الخارجية المتعلقة في المنطقة العربية نظرًا لأن إيران تعول كثيرا على تلك العلاقات خاصة في المرحلة التي شهدت فيها العقوبات الغربية بشأن برنامجها النووي . (الشقيرات ، ٢٠١٤،ص١٤-١٥)

وسوف يتم مناقشة هذه المحددات الإقليمية والدولية في الفصل الثالث بشكلٍ كاملٍ ومفصل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

عملية صنع القرار في الدولة الإيرانية القوى والمؤسسات

عاشت إيران تحت الحكم الملكي البهلوي قرابة ستين عامًا ، وخلال تلك الفترة كانت هناك قوى سياسية وتنظيمات معارضة سرية ، حيث كانت تخضع للإعتقالات أو الملاحقة بتهم التآمر والإرتباط الأجنبي ، فتصبح المشاركة السياسية حلمًا يراود القوى السياسية المعارضة وهدفًا معلنًا لعملها ، وهذا ما جمع التيارات السياسية الإيرانية كافة للعمل ضد نظام الشاه الذي سقط في عام ١٩٧٩م ، حيث شهدت إيران انتصار ثورة كانت شعبية توفرت فيها عوامل النجاح من أهمها القيادة الكاريزمية للإمام الخميني، فأولى الخطوات التي قام بها هي كانت الدعوة إلى استفتاء عام على الهوية الاسلامية للنظام الجديد فكانت اجابات ٩٨%من الايرانيين بنعم لنظام جمهوري إسلامي . أي أن النظام الجديد حمل بعدين هما الجمهوري والإسلامي بما يعنيه البعد الأول من معاني المشاركة السياسية ، والثاني من اعتماد الاسلام مصدرًا وحيدًا للتشريع ومعيار لعمل الاجهزة الحكومية كافة .

فكيف تتم صناعة القرار السياسي الإيراني ؟ وماهي المؤسسات التي تساهم في اتخاذه ؟ هذا ماسيتم مناقشته في هذا الفصل في مبحثين هما :

المبحث الأول : الإطار الإيدولوجي والدستوري لعملية صنع القرار السياسي الإيراني.

المبحث الثاني : مؤسسات صنع القرار السياسي في إيران .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : الإطار الإيدولوجي والدستوري لعملية صنع القرار السياسي الإيراني.

مثل كل الثورات كان للثورة الايرانية رمزها ، ومثل بعض هذه الثورات قدر لرمز الثورة الإيرانية أن يعتلي سدة الحكم في الدولة ، فالخميني رمز الثورة الإيرانية أدار الثورة من منفاه في فرنسا بعد سنين قضاها في تركيا ثم العراق ، حيث عمل الخميني على شحن الإيرانيين شحنة معنوية وروحية فجرها ولي الفقيه التي أحاطت به واحتضنته بعد نجاح الثورة ، وقدم الخميني نفسه للمجتمع الايراني بصفته نائب الإمام المعصوم . وعلى صعيدٍ آخر كان للثورة الإيرانية فور نجاحها دستور يقنن علاقات السلطات ويحدد ملامح السياسة الخارجية .

ولهذا لابد من دراسة فكر الخميني لأهميته في التعرف على خصائص الإطار الذي تدور فيه عملية صنع القرار في إيران ، والتعرف على الظروف التي وضع فيها دستور الثورة ، وآلية وضعه والتصديق عليه والعوامل التي أدت إلى تغييره وآلية هذا التغيير . وعليه سوف يتم في هذا المبحث مناقشة مايلي :

المطلب الأول : فكر الخميني .

المطلب الثاني : الدستور .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : فكر الخميني :

إن دراسة فكر الخميني مهمة للتعرف على الخصائص الذي تدور فيه عملية صنع القرار في إيران ، فهذا الفكر يظل حاكمًا لتوجهات النظام السياسي الإيراني على الرغم من تغيير رؤسائه وتعاقبهم ، وعلى حد تعبير آية الله مكرم شيرازي الموصوف بأنه أحد أكبر سبعة رجال دين في إيران "إن أهداف الجمهورية تضل هي أهداف الامام (آية الله الخميني) ولكن وسائل تحققيها يمكن أن تختلف " ، مع الأخذ في الاعتبار أن فكر الخميني مر نفسه بأكثر من مرحلة من مراحل التطور ، حيث انتقل من فكرة تبني مجلس من الفقهاء المستشارين لمساعدة الحاكم على توفيق قوانينه مع أحكام الشريعة إلى فكرة الحكومة الإسلامية ، كما أن فكر الخميني في تكوينه وتطوره تأثر بالسياق المجتمعي الايراني ، ولكن فكر الخميني لم يكن هو الوحيد الذي شكل الأساس النظري للثورة الإسلامية فلم يكن فكر علي شريعتي يقل عنه أهمية بل أن هناك من يعتبر شريعتي هو منظر الثورة الأول وهذا يعني أن أفكار الخميني تعايشت مع من سواها من أفكار سبقتها من الظهور أو تلت عليها وشكل كل منها رافدًا لأحد التيارات الناشطة على الساحة الإيرانية ، ولكن هناك مجموعةً من الإمتيازات تهيأت للخميني جعلته يتحول الى رمز للثورة الايرانية وقادت الى توحده معها ومن هذه الامتيازات تاريخه السياسي في مقاومة الحكم الملكي ، وشخصيته الكارزمية ، وسلاسة خطابه السياسي وبساطته ، وأيضا دور الإعلام الغربي في تسليط الضوء عليه أثناء اقامته في فرنسا .

أولًا : ولادته ونشأته : (١٩٠٠-١٩٨٩م)

ولد الخميني روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني عام ١٩٠٠م بمدينة الخمين ، التي تقع جنوب العاصمة طهران ، ومن أسرة متدينة هيأت له تعليمًا اسلاميًا (مسعد،٢٠٠١،ص٥١) توفى والده العالم الديني بعد ولادته بستة أشهر ، وتوفيت أمه وخالته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو في الخامسة عشرة من عمره ، وتربى مع أخيه الأكبر فحفظا القرآن وتعلما مبادئ المذهب الشيعي معًا .سافر الخميني إلى آراك لدراسة القانون الاسلامي ، وفي بداية العشرينات تبع استاذه آية الله عبدالكريم الحائري راحلًا إلى قم حيث نبغ بين أقرانه وحصل على مرتبة آية الله ، واستقر في مدينة قم تحول فيها من دراسة العلوم الفقهية الى تدريسها .

وقد تزوج الخميني من ابنة رجل الدين محمد الثقفي الطهراني الذي قضى معظم حياته في مدينة الطائف بالسعودية ، وأنجبت منه ثلاثة أبناء توفوا جميعا بعد أن اشتهر منهم مصطفى الذي دبر الشاه اغتياله عام ١٩٧٧م في النجف حيث لحق بوالده وكان ساعده الأيمن ، وأحمد الذي توفى بدوره بظروف غامضة ، كما توفيت اثنتان من بناته الثلاث . ومنذ أن استقر الخميني في قم وحتى عام ١٩٦٢م انصب اهتمامه على الصعود الى مستوى مرجع التقليد ، وهو أعلى مستوى في المؤسسة الدينية ، وتفعيل دور المؤسسة الدينية من خلال إعادة تنظيمها ووصلها بالجماهير ، وإثارة الحوار حول بعض القضايا الداخلية التي تتصل اساسًا باستبداد النظام ، وبعض القضايا الخارجية التي ترتبط بخطر الصهيونية على مستقبل الدول الاسلامية وشعوبها .

في تلك المرحلة لم يتبنى الخميني هدف اسقاط النظام ، فقد كان يعتقد أنه بإمكانه إصلاحه ، وفي عام ١٩٦٢م تطورت الأمور في اتجاه آخر ، فلقد انتقل الخميني من التوعية الفكرية الى العمل السياسي ، كما أنه تحول عن محاولة إصلاح النظام إلى السعي لتنظيم حركة مقاومة شعبية ضده ، وارتبط هذا التحول في إقدام محمد رضا بهلوي على اتخاذ خطوتين اعتبرتهما المؤسسة الدينية ماستين في العقيدة الاسلامية ،ففي عام ١٩٦٢م صدق مجلس الوزراء الايراني على قانون جديد للانتخابات البلدية يسقط شرط الاسلام من شروط الترشيح لعضوية المجالس البلدية ، ويحل القسم بأي كتاب سماوي على احترام الوظيفة محل القسم بالقرآن ، ويخول النساء حق الترشيح والانتخاب ، وعلى إثر صدور القانون اجتمع الخميني مع عدد من الفقهاء للتشاور ، وبعث برسالة إلى الشاه هاجم فيها أسد علم الدين رئيس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوزراء وسياساته الرامية إلى الغاء الإسلام رسميا ، واشعل المظاهرات المنددة بالقانون حيث عرض على المجلس لابداء الرأي فيه . (مسعد ،٢٠٠١م،ص٥١-٥٢) ، ومن المفارقة أن المشاركة السياسية للمرأة التي كانت أحد أهم مآخذ الخميني على قانون الإنتخاب في عام ١٩٦٢م ، صارت هدفًا للتفعيل بعد أقل من عقدين من الزمان عندما دخلت ايران حربًا مع العراق واحتاج الخميني أن يعبىء كل طاقات الايرانيين رجالًا ونساءً من أجل المواجهة ، وهذا مؤشر على تطور فكر الخميني .

ثانيًا: تحليل الفكر السياسي للخميني :

إن المطلعين على تاريخ ثورة الخميني يرون أن أهم الأسس الفكرية والآراء السياسية للخميني عبارة عن ثلاثة أسس هي : عدم الفصل بين الدين والسياسة ، ولزوم السعي من أجل اقامة حكومة إسلامية ، وأصل ولاية الفقية على أنه السبيل الوحيد لمشروعية الحكومة .

وفي تحليل الفكر السياسي للخميني ، من المهم التركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية أثرت على تصوره لكيفية إدارة السياسة الخارجية الايرانية وهي الحكومة الإسلامية والحياد والأممية الدينية ، فمثل هذه المفاهيم ارتبطت بقضايا أعم وأشمل تتصل بتصدير الثورة والتدخل أو عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول ، والعلاقة مع النظم الملكية الخ..... أثرت بالتالي على العلاقات العربية - الإيرانية ، ولكن بسبب التناقض الذي كان ينشأ أحيانا بين ما تراه ايران مصلحة قومية لها والتزامها الإيديولوجي بخط الخميني ، وبسبب التناقض القائم بين المفاهيم الثلاث وبعضها البعض ، ابتعدت السياسة الخارجية الإيرانية ، سواء في حياة الخميني أو بعد وفاته عن التزام فكره طول الخط . (مسعد ، ٢٠٠١، ص٥٣-٥٤)

وانقسم المفكرون الاسلاميون حول نهج الخميني إلى ثلاثة فرق وهي : (احمد،١٩٨٥: ٦)

١- فريق استبشر بشعاراته ، وطغت عواطفه ومشاعره على عقله وفكره ولاسيما في أول عهده .

٢- فريق تشاءم لما حمله معه من السم الطائفي ، والإرهاب الدموي .

٣- فريق تفرج وتردد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويستند فكر الخميني على مجموعة من المرتكزات هي :

أولًا : حاكمية القانون الإلهي :

وهي الشمولية التي يجدها الخميني في الاسلام التي تدفعه إلى اعتبار أن قوانين الاسلام جامعة وشاملة إلى درجة تجعل أن من يطلع عليها يعترف أنها تفوق حدود الفكر البشري ، ولأن القوانين جامعة وشاملة وإلهية في الوقت نفسه فأنه ليس في الاسلام حاكمية سوى لقانون واحد هو القانون الإلهي ، وهذا مايحسم في منهجية التفكير السياسي عن الخميني "الحاكمية" التي يعيدها الى القانون الالهي او النص المقدس المتمثل بالقرآن الكريم ، ومن هنا نجده ينظر الى ولاية الحاكم الاسلامي في نظرية ولاية الفقية باعتبار ولايته امتداد لولاية الامام المعصوم .

ثانيًا : مبدأ أداء التكليف الشرعي : ينطلق الخميني في حركته التغييرية بدءً من النوعية والتبليغ مرورًا بالخطاب السياسي الاستنهاضي للأمة وصولًا إلى الثورة الدموية وإقامة الحكومة الإسلامية، من مبدأ أن الإنسان مأمور إلهيًا ببذل الجهد الممكن والمستطاع في إحقاق الحق ومحاربة الباطل في كل المراتب والمستويات وهذا الأمر هو تكليف إلهي لكل إنسان بحسب قدرته وامكاناته دون النظر إلى تحقيق النتائج، أو الخوف من الخسارة وهو يجسد بذلك أعلى مراتب الالتزام الشرعي الإلهي من جهة وأعلى مراتب التوكل على الله من جهة أخرى، معتبراً أننا "مأمورون بأداء التكليف والواجب ولسنا مأمورين .

ثالثًا : الدور المركزي للأمة (الشعب) : يرى الإمام أن الدور الرئيسي في التغيير يكمن في تحرك الناس معتبراً أن " كل القوى تعجز عن الصمود أمام قدرة الشعب العظيمة وعندما يريد الشعب شيئًا فلن يتمكن أحد من معارضته، وأن علينا أن نتيقن بأن الشعوب إذا أرادت أمراً ما فإنه سيتحقق".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا نلاحظ أن المنهج السياسي الذي اعتمده الخميني في حركته ارتكز على اعتبار دور الأمة دورًا مركزيًا وفاعلًا أساسيًا في حركة النهضة وإحداث التغيير السياسي المنشود . .

ويحتل مفهوم رفض التبعية حيزًا أساسيًا في فكر الخميني السياسي، ويمتد أفقيًا مع بدايات تحرك الخميني السياسي وطرح أفكاره الثورية في الحوزة العلمية وأوساط المجتمع الإيراني ويستمر حضورًا في خطاب الخميني السياسي والنهضوي في منفاه في العراق وهكذا يتكلف هذا المفهوم حضوراً في خطاب الثورة وبعد انتصارها كما يسجل حضوراً بارزاً في خطاب الامام بعد قيام الدولة ولا يخرج هذا المفهوم من خطابه حتى في الوصية السياسية التي تركها بعد وفاته. كما يمتد حضور هذا المفهوم عموديًا في خطاب الإمام وفكره السياسي فلا يقتصر على رفض نوع واحد من أنواع التبعية بكل أشكالها بدءًا بالتبعية الثقافية مرورًا بالتبعية السياسية وإنتهاء بالتبعية الاقتصادية، بكل تفاصيلها وأبعادها المختلفة، ويستخدم الخميني في تركيز هذا المفهوم عبر خطابه السياسي والفكري في تعبيرات متعددة ما يمكن تلخيصها بالأكثر تكراراً في خطابه ونصه وهي : - العودة إلى الشخصية الإسلامية وأصالتها (رفض التبعية الثقافية). - سياسية اللاشرقية واللاغربية (رفض التبعية السياسية).- التنمية المستقلة، والسعي للاكتفاء الذاتي (رفض التبعية الاقتصادية). فرفض التبعية والخروج من هيمنة المعسكرين الشرقي والغربي ضرورة للإستقلال بشتى نواحيه، وهو وأحد من الشعارات الأساسية للثورة التي رددتها حناجر الملايين من الشعب الإيراني (استقلال حرية، جمهورية إسلامية) في مظاهراتها المليونية ضد نظام الشاه الذي كان غارقاً في التبعية ، حيث كانت التبعية إحدى العيوب الأساسية التي يشير إليها الخميني في تعبئته الجماهيرية ضد نظام الشاه فعلاقة الشاه بالغرب واسرائيل لسياساتهم كانت مفضوحة.

أما خير الحكومات في فكر الخميني هي الحكومة الإسلامية ، آخذًا في الإعتبار أن مفهومه للحكومة الاسلامية يتجاوز مفهومها الشائع أي الوزارة او السلطة التفيذية ويتطابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع معنى نظام الحكم . ويرجع تفضيل الخميني الحكومة الاسلامية إلى ثلاثة اعتبارات أساسية حددتها في كتابه الذي يحمل العنوان ذاته أي "الحكومة الاسلامية" أولها تطبيق أحكام الإسلام أما الإعتبار الثاني والثالث فيتعلقان بتوحيد المسلمين وتحريرهم من الإستعمار وأذنابه ، وحول هذا المعنى يقول الخميني " ونحن لانملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية وتحرير أراضيها من يد المستعمرين ، واسقاط الحكومات العميلة لهم إلا أن نسعى إلى اقامة حكومتنا الاسلامية " والحكومة الاسلامية عند الخميني لاتشبه الأشكال الحكومية المعروفة ، فهي في فكر الخميني تكتسب معنى خاصًا فاذا كان محك الدستورية في النظم القائمة هو التقييد بالنصوص الوضعية ، فان محك هذه الدستورية في النظام الاسلامي هو التقيد المطلق بالأوامر الالهية والسنة النبوية ، فأفكار الخميني حكمت شكل النظام الإيراني كما حكمت ممارساته السياسية .

أما عن القومية في فكر الخميني فبالرغم من توجيهه انتقادًا حادًا لمفهوم القومية وتمييزه بينها وبين مفهوم الوطنية ، لم يمنع انبهاره بالشخصية القومية الإيرانية ، حيث انتقد الخميني النعرات القومية التي تقسم العالم الاسلامي إلى ترك وفرس وعرب وكرد ، وعزا اثارتها الى القوى العظمى التي همها بث مشاعر العداء والكراهية بين المسلمين ، وقد ميز الخميني بين الفكرة القومية المثيرة للعداوات بين المسلمين وحب الوطن المثير للحمية في الدفاع عن الارض أما عن مايذكر بخصوص إيران على تأكيد فارسية الخليج ، وتحفظها على نشأة مجلس التعاون الخليجي من دول عربية فان ايران تعتبره من قبيل الدفاع عن المصالح الوطنية كما تراها ايران وحض عليها الخميني ، حيث أن ايران ابدت حساسية فائقة ضد كل وصف للخليج بالعروبة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد آخر ، فان تفكير الخميني في تصدير الثورة جاء من مبدأه في الدفاع عن المستضعفين اعتمادًا على الحركات الاسلامية والأقليات الشيعية بوصفها رسل الجمهورية الايرانية لنشر مبادئها التي فيها انقاذ المستضعفين وخلاصهم ، وهذا كان مدعاة لتوتر العلاقات مع الدول العربية المستهدفة بالتصدير كالكويت والسعودية في الثمانيات والبحرين والجزائر في التسيعينات ومصر منذ عام نجاح الثورة نفسه .

وهنا تجدر الإشارة إلى مكانة الخميني الخاصة عند الايرانيين ، وإقراراته ووصياه بشأن السياسة الخارجية ،وكان لهذه الوصايا والاقرارات أهمية بشأن اتخاذ القرار السياسي لإيران خاصة فيما يتعلق بسياستها الخارجية ، فهذا الفكر يظل حاكمًا لتوجهات النظام السياسي الإيراني و أن اهداف الجمهورية تضل هي أهداف الخميني .

المطلب الثاني : الدستور الإيراني :

يعتبر الدستور في كافة النظم السياسية والحكومية في العالم أعلى سند ومصدر رسمي وسياسي لها ،كما تتحدد فيه أطر وعموميات وحدود وقنوات السياسة الخارجية لكل دولة منها, كذلك الأمر بالنسبة لدستور جمهورية إيران الإسلامية فهو أقوى وأغنى مصدر لسياستها الخارجية حيث يرسم لها ويوجهه إليها في مبادئه العامة وفصوله القانونية. فقد شهد عام الثورة وضع دستور جديد للبلاد ، وللتوقيت بحد ذاته دلالة ولكن الأهم من ذلك دلالة بعض المبادئ التي تضمنها الدستور مثل : مبدأ التنافسية الانتخابية حتى على مستوى منصب رئيس الدولة ،ومبدأ تحديد مدة ولاية رئيس الجمهورية بفترتيين متتاليتين ، ومبدأ عدم حظر التعددية الحزبية ، ومبدأ مقارنة ثروات المسؤولين قبل تولى المنصب وبعد الخروج منه ، لكن في المقابل فإن المواد الدستورية الخاصة بتولي الفقيه تجعلنا بنظام بالغ التسلط يضع فيه المرشد سياسات النظام ويحددها ويحاسب على تنفيذها ويختار منفذيها الرئيسيين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولًا: مراحل نشأة الدستور :

فور الاطاحة بالشاه شرع الخميني في وضع أسس نظام سياسي جديد ، وفي هذا السياق جاءت دعوته أوائل عام ١٩٧٩م للإستفتاء على إلغاء النظام الملكي وإقامة الجمهورية الاسلامية وتم الاستفتاء على إقامة الجمهورية بأغلبية٢. ٩٨% ، وكانت الخطوة التالية هي التفكير في وضع دستور لهذه الجمهورية وتم ايلاء تلك المهمة الى مجلس منتخب من الخبراء (أي رجال الدين) واجريت الانتخابات لاختيار ٧٥عضوًا للمجلس ، وتم وضع الدستور في صيغته النهائية وجرى إقرارها بعد الاستفتاء عليها ، وقبل وضع الدستور بصيغته النهائية تم إعداد مسودة أوليه له من قبل الحكومة واعطت لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة ، فبمقتضى هذه المسودة كان رئيس الجمهورية هو القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وله حق اعلان الحرب ، وكانت له حق صلاحيه تعيين رئيس الوزراء واقالته ، وقد تم العدول عن الصلاحيتين الاولى والثانية في متن دستور ١٩٧٩م في صورته النهائية ، حيث آلت هاتان الصلاحيتان إلى القائد أو المرشد وقد تم تعديل الصلاحية الأخيرة في عام ١٩٨٩م بإلغاء منصب رئيس الوزراء ودمجه في منصب رئيس الجمهورية .(مسعد ، ٢٠٠١، ص٦٨،٦٧) ، كما تضمنت مسودة عام ١٩٧٩م النص على عدم جواز حل مجلس الشورى إلا بعد اجراء استفتاء على الحل ، وظهر معارضين لهذا الدستور منهم شريعتمداري الذي ظهر إلى العلن واعترض على تقليص مساحة الديمقراطية في الدستور وتمسك بتحديد صلاحيات المرشد ومنح الاقليات حكمًا ذاتيًا وانتقد تركيز السلطة في أيدي رجال المؤسسات الدينية . وقد عارض طالقاني منح السلطة لعلماء الدين مذكرًا آية الله الخميني بأقواله في المنفى حول عدم حاجته إلى المسؤوليات فما كان من الخميني إلا أن رد قائلا : " كيف يمكن الحديث عن دولة ثورية اسلامية بدون إسلام وإسلام بدون علماء دين " . وقد احتوت مقدمة الدستور على تلك الفلسفة السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاجتماعية والعقائدية والقيمية الجمهورية الجديدة ، وجاء هذا المبحث الذي يحمل عنوان (أسلوب الحكم في الإسلام) ، ويقر الدستور في المادة الثانية عشر:(الدين الرسمي لايران هو الاسلام والمذهب الجعفري الإثني عشر، وهذا الأصل يبقى إلى الأبد غير قابل للتغير).(النعيمي،٢٠١٢:ص١٢٦) .

وبعد مرور عشر سنوات على قيام ثورة شباط ١٩٧٩م قام الخميني بإرسال رسالة إلى الرئيس خامنئي في ٢٤شباط عام ١٩٨٩م ذكر فيها قيامه بتشكيل لجنة لتعديل الدستور نتيجة للتطورات الجديدة ، وفي الوقت نفسه قام مجلس الشورى الإسلامي بإرسال رسالة الى خامنئي في نيسان ١٩٨٩م عبر عن رغبته في تعديل الدستور . (النعيمي ،٢٠١٢:ص١٢٩،١٣٠) ، استهدفت التعديلات تحسين وضع رئيس الجمهورية بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء وهذا يعني مركزية السلطة عند ولي الفقيه ووجود منصب رئيس الجمهورية وبشكل رمزي، حيث أن الخميني بدأ يسعى منذ اليوم الأول من وصوله إلى السلطة إلى خلق ازدواجية السلطة في عملية صنع القرار في السلوك السياسي الداخلي والخارجي، بمعنى آخر سلطتين متوازيتين سلطة رسمية تمثل إيران أمام العالم الخارجي وهي رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ،وسلطة داخلية حقيقية تمارس السلطة الفعلية في الداخل هي سلطة اللجان الثورية المحلية ومحاكم الثورة واللجنة المركزية لعلماء الدين والمجلس الثوري ومجلس الخبراء كما قام الخميني بحصر تعيين أئمة الجمعة في يده لإلقاء خطب الجمعة والتي أصبحت من المصادر الرسمية لمعرفة شؤون الدولة الداخلية والخارجية فضلًا عن معرفة الأمور الدينية .

حيث يقع الدستور المعدل في مائةٍ وسبع وسبعين مادة تتوزع على أربعة عشر فصلًا ، تمثل عناوين الفصول من الأول إلى الثاني عشر تكرارًا لنظيراتها في دستور عام ١٩٧٩م ، أما الفصل الثالث عشر فيخصص للمجلس الأعلى للأمن القومي وهي مؤسسة جديدة استحدثت في عام ١٩٨٩م ، أما الفصل الرابع عشر فيخصص لإعادة النظر في الدستور بواسطة مجلس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحمل الاسم نفسه ، وبذلك فأن المواد المعدلة في الدستور هي حسب ترتيب الفصول الاربعة عشر(٧٠ ٨٥،٨٨،٨٩،٩٩) الخاصة بالسلطة التشريعية و(٥،٥٧،١٠٧،١٠٩،١١٠،١١١،١١٢) الخاصة بالمرشد والمواد (٦٠،١٢٢،١٢٤،١٢٦،١٢٧،١٣٠،١٣١،١٣٣،١٣٤،١٣٥،١٣٦،١٣٨) الخاصة بالسلطة التنفيذية والمواد (١٥٨،١٦٠،١٦٢،١٦٤) الخاصة بالسلطة القضائية .

أما الجزئية الأخيرة من فانها تخصص لتوضيح تأثير الخميني وفكره السياسي على بعض المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية في دستور ١٩٧٩م والدستور المعدل في عام ١٩٨٩م وهي مبادئ لم يمسسها تغيير وهي: (مسعد ،٢٠٠١،ص ٧٠-٧٤)

١- ينسب الدستور صراحة فكرة الحكومة الاسلامية للخميني ، عندما طرح الخميني فكرة الحكومة الاسلامية على أساس ولاية الفقيه ، حيث يربط الدستور سائر مؤسسات الدولة الايرانية ووظائف هذه المؤسسات برابط عقائدي .
٢- يعكس الدستور القلق الذي ميز فكر الخميني في تصور العلاقة بين الإنتماء الفارسي الضيق للشعب الايراني ، وانتمائه الإسلامي الأشمل ، ولذلك جاءت بعض المواد تخصيصية أي تخاطب الامة الفارسية بحد ذاتها ، وأتت مواد أخرى تعميمية وتوجهت بالخطاب لعموم المسلمين .
٣- يحمل الدستور التناقض بين مبدأ الحياد من جهة ، ومبدأ تصدير الثورة ونصرة المستضعفين من جهة اخرى ، أي انه يدعو الى الشيء ونقيضه في آنٍ واحدٍ إلى التدخل وعدم التدخل .

ثانيًا : مواد الدستور :

يقع دستور عام ١٩٧٩م في مائة وخمس وسبعين مادة تتوزع على إثنى عشر فصلًا تتناول الموضوعات التالية بالترتيب : مبادئ عامة ، اللغة والكتابة، التاريخ والعلم الرسمي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للبلاد ، وحقوق الشعب ، الإقتصاد والشؤون المالية ، وسيادة الشعب والسلطات الناشئة عنها ، السلطة التشريعية ، ومجالس الشورى ،والقائد أو مجلس القيادة ، والسلطة التنفيذية ، والسياسة الخارجية والسلطة القضائية ، ووسائل الإعلام العامة . وأول ما يلفت الانتباه في هذا التبويب لموضوعات الدستور هو تفرده ، أي أنه يخالف الترتيب الدارج في الدساتير بشكل عام .

فأما المواد ٥،٥٧،١٠٧،١١٢ من الدستور فأنها تؤكد أن الفقيه الإيراني هو المصدر الأعلى للمؤسسات الدستورية الثلاث :التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، والقائد الأعلى للجيش والمسؤول الوحيد عن بقية الضباط وعزلهم والقادر على إلغاء السلطة وتغيير كل قرار حكم قضائي ويقوم وحده بالموافقة على ترشيح رئيس الجمهورية أو إقالته أو تقديمه للمحاكمة والاحكام تابعة له وليس العكس فهو فوق الاحكام والقانون . (النعيمي،٢٠١٢:ص١٢٧).

وبموجب هذه المواد ، يعد الفقيه هو المصدر الأول وصاحب الكلمة الاولى في الدولة وعلى المستويات كافة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية ويجمع السيفين الزمني والديني في يده .وفي حالة غيابه يتكون مجلس قيادة من ثلاثة أو خمسة من الفقهاء المجتهدين.

ومن ناحية أخرى أخذ الدستور الإيراني مسألة الرقابة على دستورية القوانين من خلال وسيلتين هما : (النعيمي ، ٢٠١٢: ص١٤١)

١- الرقابة الدينية : وتدخل هذه الوسيلة من وظائف مجلس المحافظة على الدستور حيث عهد إليه مراجعة مصادقات مجلس الشورى ودراستها من حيث مطابقتها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومواد الدستور وفي حالة مخالفتها للشريعة الاسلامية ولأحكام الدستور فإنها تعاد إلى المجلس لإعادة النظرفيها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الرقابة القضائية : يأتي دور هذه الرقابة من خلال أن القاضي لايطبق القاعدة غير المتفقة مع القران والسنة النبوية الشريفة مهما كان مصدر هذه القاعدة وفي هذا المجال أشارت المادة ١٦٢من الدستور الإيراني أن يكون رئيس المحكمة العليا والمدعى العام للدولة من المجتهدين .

المبحث الثاني :مؤسسات صنع القرار السياسي في إيران :

عند تحليل صنع السياسة الخارجية لأي دولة يتطلب تحليل مؤسسات صنع القرارالسياسي في الدولة ، وبالذات في عملية اتخاذ القرار، وتتمثل عملية صنع القرار السياسي الإيراني في مصادر رسمية تتركز في الدستور والقائد أو (المرشد) ومجلس الشورى والمؤسسة التنفيذية (مجلس الوزراء) ورئاسة الجمهورية ومجلس الامن الوطني ووزارة الخارجية ومصادر غير رسمية التي تأخذ دور جماعات الضغط في إيران ومؤسسات المجتمع المدني . حيث سيتم تناول هذه المؤسسات في مطلبين هما :

المطلب الأول : المرشد الأعلى والسلطة التنفيذية والتشريعية .

المطلب الثاني : السلطة القضائية والمؤسسة العسكرية ومؤسسات المجتمع المدني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : المرشد الأعلى والسلطة التنفيذية والتشريعية .

تتداخل السلطة في إيران بشكل يصعب معه الفصل بين مؤسساتها وتقسيمها إلى سلطات ثلاث ؛لأنه يتصادم مع خصوصية النظام الايراني الذي تتداخل فيه المؤسسات الدينية والسياسية حيث أعطى الدستور الايراني عام ١٩٧٩م وتعديلاته عام ١٩٨٩م أهمية كبيرة للمرشد ودوره في السياسة الخارجية ، أما السلطة التتنفيذية فقد أعطاها الدستور الايراني بعض الصلاحيات المباشرة في السياسة الخارجية الايرانية ، وهي تتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية فقوامها جهازان هما : مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور .

أولًا : المرشد الأعلى :

أعطى دستور عام ١٩٧٩م أهمية كبيرة للمرشد ودوره في السياسة الخارجية وقد جاء هذا في المادة (٥٧) منه والتي منحت له الدور المتميز في عملية صنع القرار. .(النعيمي،٢٠١٢:ص٢٢٩) ،حيث أنشأ اتباع الخميني مؤسسة تتجاوز سلطاتها ما منح للشاه بموجب دستور عام ١٩٠٦م حيث تؤسس المادة ١١٠ من دستور عام ١٩٧٩م على نحو راسخ صلاحيات الولي الفقيه وحقوقه . (العبادي ،٢٠٠٨:ص٢٨) ، ويعد المرشد الأعلى في إيران أعلى سلطة في الدولة وينبع ذلك من نظرية ولاية الفقيه ، أوالأمامة ، والأمامة عند الشيعة منصب إلهي يتولاها من ينوب عن الرسول صلى الله عليه وسلم ويحكم له الرئاسة الدينية والرئاسة الدنيوية ، وهو عالم بما يناسب الرعية في الدنيا والاخرة ، وبه تنحصر السلطات وهو الذي يعين القضاة والولاة وسائر مناصب المسلمين في الدولة ، وبمقتضى الدستور المعدل ١٩٨٩م أصبح رئيس الجمهورية الايرانية مسؤولًا عن ممارسة سلطاته الدستورية أمام كل من الشعب والمرشد ومجلس الشورى (المادة ١٢٢) بعد أن كان مسؤولا أمام الشعب وحده . (الشقيرات ، ٢٠١٤:ص١٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنص المادة (٧٥) من الدستور الايراني المعدل "السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الاسلامية هي : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وذلك وفقًا للمواد اللاحقة في هذا الدستور . وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض " . ويلاحظ أن التعديل الذي أدخل على هذه المادة في دستور عام ١٩٧٩م قد انصب على أمرين أحدهما إضافة صفة المطلق لإشراف ولي الإمر والآخر حذف الجملة الخاصة بأن التنسيق فيما بين السلطات الثلاث يتحقق بواسطة رئيس الجمهورية . (مسعد ، ٢٠٠١:ص٧٨) .

وتحدد المادة (١١٠) من الدستور الإيراني المعدل مسؤوليات القائد وصلاحيات منصبه وتحددها في إحدى عشر مسؤولية وهي :

١- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية ايران الاسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص النظام .
٢- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام .
٣- إصدار الأمر بالإستفتاء العام .
٤- القيادة العامة للقوات المسلحة .
٥- إعلان الحرب والسلام والنفير العام .
٦- تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من : فقهاء مجلس صيانة الدستور ، أعلى مسؤول في السلطة القضائية ، رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون في ايران ، رئيس اركان القيادة المشتركة ، القائد العام لقوات حرس الثورة الاسلامية ، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الامن الداخلي .
٧- حل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث .
٨- حل مشكلات النظام التي لايمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- امضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب .

١٠-عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد .

١١-العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في اطار الموازيين الاسلامية يعد اقتراح رئيس السلطة القضائية .

لم تكن صلاحيات المرشد هي وحدها التي طالها التعديل في عام ١٩٨٩م ، وأيضًا تعدلت الشروط الواجبة في شخصه . فلقد اشترطت (مادة ٥) في دستور عام ١٩٧٩م أن يكون الفقيه عادلًا تقيًا مدركًا بأُمور العصر ، شجاعًا قادرًا على الإدارة والتدبير "ممن أقرت له أكثرية الأمة وقبلته قائدًا لها " . ثم بعد التعديل اكتفت هذه المادة بشروط العدل والتقوى ، والعلم بظروف العصر ، والشجاعة والقدرة ، والادارة الكافية للقيادة ، فيما اسقطت شرط إقرار أكثرية الامة وقبولها قيادته . ثم جاءت مادة (١٠٩) بعد تعديلها لتسقط شرطًا آخر اساسيًا هو شرط مرجعية التقليد . فقد اشترطت هذه المادة من دستور ١٩٧٩م أن يتحلى القائد بالصلاحية العلمية والتقوى اللازمتين للإفتاء والمرجعية والكفاءة السياسية والاجتماعية ، والشجاعة ، والقدرة ، والادارة الكافية للقيادة ، فإنها في دستور ١٩٨٩م خلت من الاشارة الى ممارسة المرجعية واقتصرت على تحلي المرشد بالكفاءة العلمية للازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه .

وفي التحليل لهذه التعديلات نجد أن دستور ١٩٧٩م وضع على أساس تولى الخميني منصب القيادة وبالتالي فإنه حدد مواصفات للمرشد تتطابق مع مواصفات الخميني نفسه ، أما وقد اختفى الإمام فكان المطلوب هو النزول بسقف الاشتراطات المطلوبة الى مستوى قامات المرشحين لخلافته .

أما عن عزل المرشد ، فهو من اختصاصات مجلس الخبراء ، فسوف نجد أن المادة (١١١) من دستور ١٩٧٩م تنص على مايلي " إذا عجز القائد أو أي واحد من أعضاء مجلس القيادة عن أداء الوظائف القانونية للقيادة أو فقد أحد الشرائط المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإنه يعزل من منصبه ، تشخيص هذا الامر من مسؤولية مجلس الخبراء " . وقد أدخلت بعض التعديلات على هذه المادة في عام ١٩٨٩م من أهمها إضافة الظروف الخاصة بعدم حيازة المرشد ابتداءً بالمواصفات المنصوص عليها في المادتين (٥ و١٠٩) من الدستور ووفاته واستقالته واختفائه ، واقتراح آلية معينة لسد الفراغ القيادي في الفترة الفاصلة بين خلو منصب القيادة وشغله وهذه الآلية هي تشكيل مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام . (مسعد ،٢٠٠١:ص٨١، ٨٢)

على ضوء ماسبق نجد أن وضع المرشد قد تعزز في النظام السياسي الإيراني بفضل التعديلات التي أُدخلت في دستور عام ١٩٨٩م ، سواء بتقليل الاشتراطات الواردة في شاغل هذا المنصب ، أو بزيادة صلاحياته الواسعة اصلاً من حيث الكم (من مادة ٦-١١) ، او من حيث الكيف بنفي موجبات تنسيقه مع رئيس الجمهورية في مجال الاشراف على السلطات الثلاث في مادة (١١٠)، واعتبار رئيس الجمهورية مسؤولا امامه بجانب مسؤوليته أمام الشعب ومجلس الشورى في مادة (١٢٢) .

ثانيًا : السلطة التنفيذية :

السلطة التتنفيذية في إيران أعطاها الدستور بعض الصلاحيات المباشرة في السياسة الخارجية الايرانية ، مثل طرد الإستعمار ومكافحة النفوذ الأجنبي وتنظيم السياسة الخارجية للبلاد طبقًا للمعايير الاسلامية ، وهي تتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء .

١- رئاسة الجمهورية :

على النقيض من معظم الجمهوريات ، رئيس الدولة الإيرانية ليس الرئيس ولكن قائد الثورة الاسلامية وهو الأكثر شهرة وليس رئيس الدولة ، وعلى الرغم من ذلك فإن رئيس الجمهورية يؤدي وظائف عديدة منذ تعديل الدستور عام ١٩٨٩م الذي ألغى منصب رئيس الوزراء ، واندمجت معظم مهام رئيس الوزراء مع قرارات رئيس الجمهورية ، حيث أصبحت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رئاسة الجمهورية ذات مكانة هامة ، من حيث التأثير الحكومي ، فالرئيس مسؤول عن تنفيذ الدستور، وممارسة السلطة التنفيذية باستثناء الصلاحيات التي يختص بها المرشد الأعلى .

فرئيس الجمهورية هو الرجل الثاني من حيث الترتيب الهرمي الدستوري بعد المرشد الأعلى ، ولكن نفوذه يتركز بالدرجة الأولى حول السياسيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للدولة ، وليس حول السياسة الخارجية . ونتيجة للقيود الدستورية المفروضة على منصب الرئيس ، فإن قوته ليس بالقدر الكبير المفترض غالبًا في هذا المنصب في الغرب ؛ وذلك لأن منصب الرئاسة الإيرانية يختلف عن أي رئاسة اخرى من نواح كثيرة ، فالنظام الايراني هو النظام الوحيد الذي يتعين فيه مصادقة سلطة دينية عليا (الولي الفقيه) غير منتخبه من الشعب على الرئيس المنتخب من الشعب بصورة مشروعة . وهو النظام الوحيد أيضًا الذي تتبع فيه السلطات التنفيذية برمتها سلطة دينية وهي سلطة ولاية الفقيه ، وهي الأداة التنفيذية لتوجيهاتها ، ولو من ناحية نظرية على الاقل ، حيث ينص الدستور أن الولي الفقيه فقط هو صاحب الاختصاص في القضايا السياسية العامة كلها . كما المسؤول التفيذي للدولة لايمارس أي سيطرة على القوات المسلحة . (العبادي ،٢٠٠٨ : ص٢٩-٣٠)

حيث ينظم جزء من الفصل التاسع من دستور عام ١٩٧٩م ومن الدستور المعدل عام ١٩٨٩م ، مهام رئيس الجمهورية ، والشروط المطلوب توافرها ومدة حكمه الخ ... المواد من (١١٣الى ١٣٢) ، فتعتبر المادة ١١٣ التي لم يطلها أي تعديل من أهم المواد ذات الصلة وأكثرها خلافية في الوقت نفسه . فهي مهمة لأنها تنص على أن منصب رئيس الجمهورية هو المنصب رقم ٢ في النظام السياسي الإيراني ، وبذلك فهي تحدد له تسلسله السلطوي ." يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة ، وهو المسؤول عن تنفييذ الدستور وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث ، وهو يرأس السلطة التفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة " . (مسعد ، ٢٠٠١:ص٨٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد كشف رئيس الوزراء السابق مير حسين موسوي بعض الحقائق قائلاً " إن منصب الرئيس هو منصب تشريفي شكلي بطبيعته ، الغرض منه ضمان ألا تحكم إيران بواسطة دكتاتور او كما يقول محمد محفوظ أحد كتاب العرب رئيس مركز ابن سينا للعلوم الانسانية : " إن رئيس الجمهورية في ايران هو الموظف الإداري الأعلى في البلد ، وأن مشكلته ناتجه عن تدخله في السياسة " .

وينتخب رئيس الجمهورية الاسلامية انتخابًا مباشرًا من الشعب لمدة أربع سنوات ولايجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين . مادة (١١٤) ، وقد حال هذا النص دون ترشح الرئيس هاشمي رافسنجاني لولاية ثالثة بعد استنفاد مدته القانونية ، وكان نفر من أنصاره قد جسوا النبض بخصوص إمكانية تعديل المادة السابقة بما يسمح بتجديد الانتخاب لدورة ثالثة ، لكن المرشد الاعلى قطع الشك باليقين ورفض تعديل الدستور . وعلى صعيدٍ آخر ، يحدد الدستور خمسة شروط في الرئيس الإيراني وهي : أن يكون إيراني الاصل ويحمل الجنسية الايرانية ، قديرًا في مجال الادارة والتدبير ، حسن السيرة ، تتوافر فيه الامانة والتقوى ، مؤمنًا معتقدًا بمبادئ جمهورية ايران الاسلامية والمذهب الرسمي للبلاد . (المادة١١٥) . وبمقتضى الدستور المعدل فإن رئيس الجمهورية مسؤولًا في ممارسة سلطاته الدستورية أمام الشعب والمرشد ومجلس الشورى . (المادة ١٢٢) . بعد أن كان مسؤولًا أمام الشعب وحده. كما نصت (المادة ١٤٠) من الدستور المعدل أن تتولى المحاكم العامة التحقيق في التهم الموجهة الى رئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء في الجرائم العادية . كما تحظر (المادة ١٤١) على رئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء وموظفي الحكومة الجمع بين أكثر من عمل حكومي واحد او العمل في المؤسسات التي يكون رأسمالها كلاً او جزءًا حكوميًا او ممارسة النيابة او المحاماة او الاستشارة القانونية . وتنص (المادة ١٤٢) على ان يتولى رئيس السلطة القضائية التحقيق في أموال القائد والرئيس والمعاونين والوزراء وزوجاتهم وأولادهم قبل تحمل المسؤولية وبعده ضمانًا لزيادتها بطريق غير مشروع . (الدستور الايراني) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما حدد الدستور الإيراني صلاحيات رئيس الدولة وهي :

١- "تنفيذ الدستور كما أنه يرأس السلطة التفيذية الا في المجالات التي ترتيط مباشرة بالقيادة ". (المادة ١١٣) .

٢- "التوقيع على مقررات مجلس الشورى الاسلامي وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها بالمراحل القانونية وإبلاغها إياه وعليه ان يسلمها للمسؤولين لتنفيذها ". المادة ١٣٢) .

٣- تعيين معاونيين له . (المادة ١٢٤) .

٤- "التوقيع هو او نائبه بعد مصادقة مجلس الشورى على المعاهدات والعقود والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الايرانية وسائر الدول ، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالإتحادات الدولية " . (المادة ١٢٥) .

٥- "تولي مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والامور الادارية والتوظيفية للبلاد بشكل مباشر ويمكن ان يوكل شخصًا آخر لإدارتها " (المادة ١٢٦) .

٦- "تعيين ممثل خاص له او عدة ممثلين وتحديد صلاحياتهم وفي هذه الحالات تعتبر القرارات التي يتخذها الممثل أو الممثلون المذكورون بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء " . (المادة ١٢٧) .

٧- التصديق على تعيين السفراء بعد اقتراحهم من قبل وزير الخارجية . (المادة ١٢٨) .

٨- "منح الاوسمة الحكومية " . (المادة ١٢٩) .

٩- تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى منحهم الثقة . المادة (١٣٣) .

١٠-اسناد رئاسة الوزراء الى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزرء والتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء وتعيين السياسة العامة لعمل الدولة ونهجها بالتعاون مع الوزراء كما يقوم بتنفيذ القوانين . (المادة ١٣٤) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١-تلقى استقالة مجلس الوزراء أو أي منهم . (المادة ١٣٥)

١٢-عزل الوزراء وفي هذه الحالة يطلب إلى المجلس منح الثقة للوزير الجديد أو الوزراء الجدد . (المادة ١٣٦) .

وقد تولى هذا المنصب منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية سبعة رؤوساء ، ابتداءً من ابو الحسن بني صدر (١٩٨٠-١٩٨١) الذي تم خلعه من قبل مجلس الشورى الاسلامي ، ثم محمد علي رجائي (١٩٨١) الذي اغتيل مع رئيس وزرائه محمد جواد باهنر خلال اجتماع مجلس الوزراء بواسطة حقيبة مخخة ، ثم علي خامنئي (١٩٨١-١٩٨٩، واعيد انتخابه عام ١٩٨٥) ، وتولى المنصب بعده هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧، واعيد انتخابه عام ١٩٩٣) ، ثم محمد خاتمي (١٩٩٧-٢٠٠٥، اعيد انتخابه عام ٢٠٠١) ، وبعده تولى محمد احمدى نجاد (٢٠٠٥-٢٠١٣ ، واعيد انتخابه عام ٢٠٠٩) ، وفي المنصب حاليًا حسن روحاني الذي تولى منذ عام ٢٠١٣م . (المكتب الاعلامي لرئاسة الجمهورية) .

و من التعديلات الدستورية التي أدخلت على تشكيل السلطة التنفيذية عام ١٩٨٩م التوسع في حق رئيس الجمهورية في تعيين معاونين ونواب له ، مع اختصاص النائب الأول بوضع متميز ، وهذا التوسع ارتبط بإلغاء منصب رئيس الوزراء، والحاجة بالتالي إلى تخفيف من المسؤوليات التنفيذية الكثيرة الملقاة على عاتق الرئيس ، وهناك عدة ملاحظات أساسية على توسع الحق الدستوري لرئيس الجمهورية بتعين نواب له وهي أن هذا التوسع أتاح للرئيس فرصة اكبر لتعيين بعض الشخصيات التي يرى الإعتماد عليها ، وتعدد نواب الرئييس ومستشاريه يسمح له بالتعبير بشكل أفضل عن مختلف ابعاد برنامجه السياسي ، والملاحظة الاخيرة أن الدور المنوط بالنائب الاول لرئيس الجمهورية في ظل وجود الرئيس أو بشكل أكبر بعد شغور منصبه يزيد فرصه للترشح لخلافة الرئيس . (مسعد ،٢٠٠١:ص٩٨-١٠٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- مجلس الوزراء :

تتشكل الحكومة الايرانية من (٢١) ، الذين يجب على مجلس الشورى الإسلامي أن يوافق عليهم جميعًا ، على عكس العديد من الدول الاخرى ، وكذلك الرئيس يعين وزراء الاستخبارات والدفاع بعد اخذ موافقة صريحة من المرشد الأعلى لهذين الوزيرين قبل عرضهما على المجلس التشريعي لنيل الثقة .

وتحدد صلاحيات الوزراء في المواد من (٢١،٢٨-٣١) من الفصل الثالث الخاص بحقوق الشعب ، وفي المواد (١٣٨-١٥١،١٣٩) من الفصل التاسع الخاص بالسلطة التنفيذية ، وفي المادة (١٥٥) من الفصل العاشر المتعلق بالسياسة الخارجية . وتتمثل هذه الصلاحيات بـ :

١- مسؤولية " تأمين حقوق المرأة في كافة المجالات ". (مادة ٢١)

٢- مسؤولية " توفير فرص العلم للجميع ، وايجاد الظروف المتكافئة للحصول على العمل ، وذلك مع ملاحظة حاجة المجتمع للمهن المختلفة " . (مادة ٢٨)

٣- "تقديم خدمات الضمان الاجتماعي والمساعدات المالية في حالات التقاعد والبطالة والشيخوخة والعجز عن العمل وفقدان المعيل وحالة ابن السبيل والحوادث الطارئة " (المادة ٢٩) .

٤- توفير " وسائل التربية والتعليم بالمجان " وتوسيع " وسائل التعليم العالي بصورة مجانية " . المادة ٣٠) .

٥- تمكين كل فرد وكل اسرة من " امتلاك المسكن المناسب " . (المادة ٣١) .

٦- القيام " بتدوين اللوائح التفيذية للقوانين " (المادة ١٣٨) .

٧- الموافقة على " المصالحة في الدعاوى المتعلقة بالاحوال العامة او الحكومية أو اناطتها بالتحكيم " (المادة ١٣٩) .

٨- "إعداد البرامج والامكانيات اللازمة للتدريب العسكري لجميع افراد الشعب وذلك للموازين الاسلامية " . (المادة ١٥١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- "منح حق اللجوء السياسي إلى الذين يطلبون ذلك باستثناء الذين يعتبرون وفقًا لقوانين ايران مجرمين وخونة " . (المادة ١٥٥) .

أما فيما يختص بالوزارة الحالية فإن رئيس الحكومة الحالي هو حسن روحاني الذي تولى المنصب في عام ٢٠١٣م ، وكان قد شغل منصب عضو في مجلس الخبراء منذ عام ١٩٩٩م ، وشغل منصب عضو في مجمع تشخيص مصلحة النظام في ايران منذ عام ١٩٩١م وعضو المجلس الاعلى في المجلس القومي ، ورئيس مركز البحوث الاستراتيجية ، كما أنه كان كبير المفاوضين على البرنامج النووي الايراني مع الاتحاد الاوروبي . حيث تضم حكومة روحاني ١٤ وزيرًا وهم وزير النفط ، و وزر الصحة، و وزير الداخلية ،و وزير الطاقة، و وزير الدفاع، ووزير العمل، و وزير العدل، و وزير الاقتصاد، و وزير الثقافة و وزير الخارجية، و وزيري الصناعة والزراعة ، و وزير الاستخبارات، و وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، و وزير الدفاع . (الموقع الرسمي للحكومة الايرانية)

ثالثًا : السلطة التشريعية :

وتتكون من جهازين هما مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور .

١- مجلس الشورى الإسلامي :

اتخذ القادة الإيرانيون بعد ثورة عام ١٩٧٩م تسمية لبرلمانهم بإسم مجلس الشورى الإسلامي أو الجمعية الاستشارية الاسلامية بديلًا لصفة (الوطني) التي ارتبطت بعهد الشاه ، وقد جاء هذا المقترح من قبل رفسنجاني . (النعيمي ،٢٠١٢: ١٤٢،١٤١) .

وتختص المواد من (٦٢الى ٩٠) في الفصل السادس المعنون " السلطة التشريعية " بوضع الإطار التنظيمي المتصل بعمل المجلس ، من حيث قواعد الانتخاب وعدد الاعضاء ، وطبيعة المداولات ، والصلاحيات ، حيث ينص الدستور على أن نواب المجلس ينتخبوب بالاقتراع السري المباشر (مادة٦٢) لمدة أربع سنوات (المادة ٦٣) . ويحدد عددهم ب٢٧٠ عضوًا يضاف إليهم عشرون عضوًا بعد كل عشر سنوات استجابة للتطورات الديمغرافية والسياسية على ان ينتخب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزرادشت واليهود نائبا لكل منهم ، ويشترك المسيحيون والاشوريون والكلدانيون في انتخاب نائب واحد منهم ، ويكون لكل من المسيحين والارمن في الجنوب ونظرائهم في الشمال نائبه الخاص . (المادة٦٤) . والزيادة في عدد الاعضاء طبقت طبقت لاول مره في انتخابات شباط ٢٠٠٠م حيث ارتفع عدد الاعضاء ٢٧٠الى ٢٩٠ عضوا .(مسعد ،٢٠٠١ : ١٠٩) .

اما عن صلاحيات المجلس فيبينها الدستور كالآتي :

١- من حق المجلس "أن يسن القوانين في القضايا كافة ضمن الحدود المقررة في الدستور" . (المادة ٧١) .

٢- يمكن للمجلس ان يقوم بـ "شرح القوانين العادية وتفسيرها . (المادة ٧٣) .

٣- النظر في "اللوائح القانونية بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها " مع تخويل المجلس حق اقتراح مشاريع القوانين ومناقشتها بشرط أن يتقدم بهذا الاقتراح ما لايقل عن خمسة عشر نائبًا . (المادة ٧٤)

٤- مناقشة " مشاريع القوانين والاقتراحات والتعديلات التي يقدمها النواب في خصوص اللوائح القانونية وتؤدي الى خفض العائدات العامة أو زيادة الانفاق العام بشرط أن تتضمن طريقة التعويض انخفاض العائدات وتامين الزيادة في الانفاق . (المادة ٧٥) .

٥- تولي " التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد " (المادة ٧٦) .

٦- "التصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية" . (المادة ٧٧) .

٧- التصديق " على ادخال اي تغيير في الخطوط الحدودية " (المادة ٧٨) .

٨- التصديق على "الاقراض والاقتراض او منح المساعدات داخل البلاد وخارجها " (المادة ٨٠)

٩- الإشراف على " الحظر التام لمنح الاجانب حق تأسيس الشركات والمؤسسات في مجال التجارة والصناعة والزراعة والمعادن والخدمات " .(المادة ٨١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠- التصديق على نقل ملكية "العقارات والاموال الحكومية التي تعتبر من المباني الاثرية والاثار التراثية " بشرط الا تكون " من التحف الفريدة النادرة " (المادة ٨٣) .

١١-للنائب "الحق في ابداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة " (المادة ٨٤) .

١٢-يجوز للمجلس " تفويض لجانه الداخلية حق سحب بعض القوانين التي تنفذ بصورة تجريبية خلال المدة التي يعينها ... حتى يصادق عليها بصورة نهائية " (المادة ٨٥) .

١٣-منح الثقة لمجلس الوزراء بعد تشكيله " وفي الامور المهمة والقضايا المختلف عليها (المادة ٨٧) .

١٤-التحقيق في الشكاوى المرفوعة له " حول طريقة عمل المجلس أو السلطة التنفيذية او السلطة القضائية " . (المادة ٥٤) .

ومع هذه الصلاحيات العديدة لمجلس الشورى الاسلامي ، فإنه دستوريًا يعد من أقوى مؤسسات صنع القرار في إيران ، فعلى مدار واحد وعشرين عامًا كاملًا ، استطاع المجلس أن يعزل رئيس الجمهورية ويسحب الثقة من الوزراء ، ويفرض اختياراته فيما يخص شخص رئيس الوزراء ، ويسن قوانين ويحجب مشروعات ، ويسجل مواقفه من قضايا عديدة تبدأ من اسلمة المجتمع ، وتمر بالعلاقة مع السلطة التنفيذية ، وتنتهي بالسياسة الخارجية تجاه الدول العربية . (مسعد ،٢٠٠١ : ص١١٢)

٢- مجلس صيانة الدستور :

هو المكون الثاني للسلطة التشريعية ، وهو من الهيئات التنظيمية الرئيسية في إيران ووظيفتها الاشراف على عمل مجلس الشورى ، وهو امتداد لمجلس الحكماء الذي تأسس بمناسبة الثورة الدستورية في عام ١٩٠٦م من بعض رجال الدين للتثبت من عدم تعارض قوانين النظام مع احكام الشريعة الاسلامية ، (مسعد ،٢٠٠١: ١١٧) ، ويعتبر هذا المجلس واحدة من المؤسسات الحكومية الاكثر اهمية وضمان لشرعية واسلامية النظام الاسلامي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه المؤسسة مشابهة لبعض المؤسسات الضامنة للدستور في عدد من البلدان كالمحكمة الدستورية والمجلس الدستوري باختلاف المسميات .

حيث تنص المواد من ٩١ إلى ٩٩ من الفصل السادس من دستور عام ١٩٧٩م وتعديلاته عام ١٩٨٩م اختصاصات المجلس وتكوينه ، فتنص أولى المواد على تكوينه من إثني عشر عضوًا ، ستة منهم من الفقهاء العدول الذين يختارهم القائد مباشرة وستة آخرون من مختلف التخصصات القانونية ويرشحهم رئيس السلطة القضائية ويوافق عليهم مجلس الشورى . (المادة ٩١) ، كما ويحدد الدستور عمل المجلس بست سنوات .

أما عن صلاحيات المجلس كما حددها الدستور :

١- " ضمان مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى مع الأحكام الإسلامية والدستور " (المادة ٩١) .

٢- تلقى جميع مايصادق عليه مجلس الشورى ، مع الإلتزام بـ " دراسة وتقرير مدى مطابقته مع الموازيين الإسلامية ومواد الدستور " في مدة عشرة أيام . (المادة ٩٤)

٣- تقرر أغلبية الفقهاء في مجلس الصيانة " عدم تعارض مايصادق عليه مجلس الشورى الاسلامي مع احكام الاسلام " بينما تقرر اكثرية جميع اعضائه مسألة عدم التعارض مع مواد الدستور . (المادة ٩٦) .

٤- من حق أعضاء مجلس الصيانة حضور جلسات مجلس الشورى لمتابعة مناقشة اللوائح ومشروعات القوانين إذا كانت تقضي فورية البت بحيث يبدون رأيهم في اطار المجلس . (المادة ٩٧) .

٥- "تفسير الدستور " (المادة ٩٨) .

٦- "الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية واعضاء مجلس الشورى الاسلامي وعلى الاستفتاء " . (المادة ٩٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما حددت المادة (٩١) من الدستور شروط الفقهاء وحقوقيو المجلس، ففقهاء مجلس صيانة الدستور يجب أن يتحقق فيهم ثلاثة شروط وهي : الفقه ، والعدالة ، ومعرفة متطلبات وقضايا العصر . أما شروط حقوقيو المجلس أن يكونوا حقوقيين ومسلمين .

ويترأس المجلس حاليًا أحمد جنتي منذ عام ١٩٩٩م ، وكان عضوًا منذ تأسيسه عام ١٩٨٠م ، وهو أحد فقهاء الحوزة العلمية بمدينة قم ، وهو مرجعا تقليديًا للشيعة الامامية ، وأيضًا خطيب الجمعة في طهران .

المطلب الثاني : السلطة القضائية والمؤسسة العسكرية ومؤسسات المجتمع المدني :

تمت الإشارة في الفصل الخامس من الدستور أن السلطات الثلاث في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستقلة عن بعضها البعض ، ولكن لم تثبت هذه الإستقلالية لهذه السلطات بالنظر إلى الدور المحوري للمرشد في اطار هذه السلطات ، فهذه السلطات هي المختصة بصنع القرار في إيران ، ولكن يتأثر صنع القرار أيضًا بالمؤسسة العسكرية ومؤسسات المجتمع المدني التي تشكل قوى في صنع القرار واتجاهاته في إيران .

أولًا : السلطة القضائية :

تم تأسيس وتنفيذ النظام القضائي في إيران لأول مرة على يد علي أكبر دافار وبعض معاصريه تحت حكم رضا بهلوي ، وبعد سقوط أسرة بهلوي في عام ١٩٧٩م وقيام الثورة الإسلامية ، تم تغير النظام بشكل جذري ويعتمد التشريع الآن على القانون الاسلامي الشيعي . وطبقًا للدستور الايراني فإن القضاء في إيران سلطة مستقلة ، كما أن النظام القضائي بإكمله في إيران من المحكمة العليا إلى المحاكم الاقليمية مرورًا بالمحاكم المحلية تقع جميعا تحت ادارة وزارة العدل الإيرانية بالاضافة إلى وزير العدل ورئيس المحكمة العليا . ويتم تعين رئيس السلطة القضائية من قبل قائد الثورة الاسلامية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحدد المادة (١٥٦) من الدستور الإيراني صلاحيات القضاء الإيراني كما يلي :

١- "التحقيق واصدار الحكم بخصوص التظلمات والاعتداءات والشكاوى والفصل في الدعاوى والخصومات ".

٢- صيانة الحقوق العامة وبسط العدالة والحريات المشروعة .

٣- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين

٤- كشف الجريمة ومطاردة المجرمين ومعاقبتهم وتعزيزهم وتنفيذ الاحكام الجزائية الاسلامية المدونة .

٥- اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة ولاصلاح المجرمين .

وفي مواد الدستور من (١٥٧الى ١٦٢) فإنها جاءت لتشرح الهيكل الوظيفي للسلطة القضائية بدرجاته الاربع الاساسية وهي : رئيس السلطة القضائية ، ووزير العدل ورئيس المحكمة العليا (او رئيس محكمة النقض)،و المدعي العام (او النائب العام) ، ويضع الدستور على رأس السلطة القضائية شخصًا "مجتهدًا عادلًا ومطلعًا على الامور القضائية ومديرًا ومدبرًا" يختاره المرشد الاعلى لمدة خمس سنوات (المادة ١٥٧) ، كما ان تعديلات عام ١٩٨٩م على الدستور جاءت لتعطي رئيس السلطة القضائية منصبًا رفيعًا مماثلًا لمنصب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى الاسلامي . (مسعد ،٢٠٠١: ص١٢١)

أما صلاحيات رئيس السلطة القضائية كما وردت في الدستور المعدل فهي :

١- استحداث الادارات اللازمة للاضطلاع بالمسؤوليات المذكورة في المادة ١٥٦.

٢- اعداد اللوائح القضائية .

٣- توظيف القضاة العدول واللائقين والبت في عزلهم وتنصيبهم ونقلهم وتحديد وظائفهم وترفيع درجاتهم ....الخ . (المادة ١٥٨) .

٤- وضع القواعد اللازمة لـ " تشكيل المحكمة العليا للبلاد " . (المادة ١٦١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة لأنواع القضاء الموجودة في إيران فهي ثلاثة أنواع : (مسعد ،٢٠٠١ : ص١٢٤، ١٢٣، ١٢٥)

١- القضاء العام : فهي تنظر في جميع الدعاوى إلا مايدخل منها في نطاق اختصاص المحاكم الثورية والخاصة .

٢- القضاء الثوري : وتنظر بـالقضايا التالية : الجرائم الموجهة للأمن الداخلي والخارجي ، إهانة مؤسس الجمهورية الاسلامية الخميني أو المرشد الأعلى للجمهورية الحالي ، التآمر ضد النظام وممارسة التخريب ضده ، التجسس ، تهريب المخدرات ،التربح غير المشروع .

٣- القضاء الخاص : تكونت بعض المحاكم الخاصة مثل محكمة الأسرة ، والمحاكم العسكرية ، ومحكمة الصحافة ، ومحكمة رجال الدين .

ثانيًا : المؤسسة العسكرية :

عندما خرجت إيران من من حرب الخليج الأولى التي خاضتها مع العراق على امتداد ثمانية أعوام كانت قواتها المسحلة في وضع لاتحسد عليه من جميع الجوانب ، من جانب ضعف البنية التنظيمية والافتقار إلى الهيكلة القيادية الواضحة وهما عاملان كان لهما اثر سلبي كبير على الاداء الايراني خلال الحرب ، وكانت القوات الإيرانية تعاني ايضًا من الانقسام في القوات المسلحة النظامية من جيش وسلاح بحرية من جهة ووحدات الحرس الثوري والباسيج (المتطوعين)التي كانت تحولت بسرعة إلى جيش رديف ينافس القوات النظامية على الصلاحيات والمهمات والعتاد من جهة اخرى . (العبادي ،٢٠٠٨: ٣١، ٣٢) .

ومن الجدير بالذكر أن القوات المسلحة الإيرانية تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي : الجيش، والحرس الثوري ، وقوات التعبئة او النفير .

١- الجيش : جاء الحديث عن الجيش في المبحث الثاني من الفصل التاسع من الدستور ، حيث تخضع القيادة العليا للقوات المسلحة للمرشد الاعلى وليس لرئيس الجمهورية ، وقدد حدد الدستور المعدل مهام الجيش وهي : " مسؤولية الدفاع عن استقلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- البلاد ووحدة أراضيها وعن نظام الجمهورية الاسلامية فيها " (المادة ١٤٣) . والاستفادة منه في وقت السلم " في أعمال الاغاثة والتعليم والانتاج وجهاد البناء وذلك إلى حد لايضر بالاستعداد العسكري للجيش مع مراعاة موازين العدالة الاسلامية بشكل كامل " (المادة ١٤٧) . (مسعد ،٢٠٠١ : ١٣١، ١٣٢)

٣- الحرس الثوري : ديباجة الدستور تجعل للحرس الثوري جنبًا إلى جنب مع الجيش لتصدير الثورة الإسلامية من خلال الجهاد لبسط حاكمية القانون الالهي في العالم . (المادة ١٥٠) وقد حدد الدستور مهام الحرس الثوري وهي : حماية الثورة وأمنها وقمع كل القوى المناوئة لها ، دعم حركات التحرر في العالم ، حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الامريكي والصهيوني وعملائهم في المنطقة ، الحفاظ على الحدود من تسلل الاسلحة والجواسيس والعملاء ، اقامة الدوريات على الطرق والمدن ،ضرب الانفصاليين . ويتمتع الحرس الثوري بقوة بسبب دوره في حرب العراق حيث ان الرأى العام الايراني ظل يحفظ للحرس الثوري بسالته في الحرب واستعداده للتضحية ، كما أن له علاقة وطيدة مع مراكز القوى في إيران في مقدمتها المرشد الاعلى ، وتأتي قوته ايضا من انتشار رجاله في العديد من مراكز صنع القرار ومؤسساته في إيران . (مسعد ، ٢٠٠١ : ١٣٥-١٣٨) .

٤- قوات التعبئة أو النفير (البسيج) : يشير البعض أنها تكونت في مستهل الثورة لاحباط اي محاولة لاطلاق سراح الرهائن الامريكية ، وفي حرب الخليج الاولى كان البسيج يفتح الطريق أمام تقدم قوات الجيش والحرس الثوري من خلال مسح الالغام باجسادهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثًا : مؤسسات المجتمع المدني :

يتميّز المجتمع المدنيّ في إيران بخصوصية يستمدّها من خصوصية النظام الإيرانيّ، فمثله مثل هيكل السلطة، يغلب عليه الطابع الدينيّ، وتتنوّع مؤسّساته وتتشابك، لتجمع بين الديمقراطية والتسلّطية، والعقائدية والمصلحية، إلى جانب عديد الثنائيات المتضادّة التي تشير إلى وجود هامش كبير يمكن لهذه المؤسّسات أن تتحرّك فيه، وتحرص دائما في تحرّكاتها تلك إذا اختلفت مع السلطة ألا تصل بهذا الخلاف إلى طريق مسدود.

وقد سمح الدستور الإيرانيّ في مادّته السادسة والعشرين بإقامة الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية والاتحادات المهنية، كما كفل لها الحرية اللازمة لممارسة نشاطها بشرط ألا تتناقض مع أسس الاستقلال، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، ومبادئ الجمهورية الإسلامية، ورغم ذلك فإنّ حصر مؤسّسات المجتمع المدنيّ في إيران من الصعوبة بمكان، نظرًا لتداخل عمل هذه المؤسّسات من ناحية، وتكوّن المؤسّسة الواحدة من عدّة مؤسسات منبثقة عنها. (مكرم ،٢٠١٣: ٢٠)

وفي هذا الإطار خضع المجتمع المدنيّ في إيران الجمهورية لرؤيتين مختلفتين، أولاهما جاء في عهد ما قبل الإصلاحات، وقد وضعت هذه الرؤية في اعتبارها نموذج التنمية الصينية، الذي يدعو إلى أن تكون التنمية الاقتصادية مقدّمة على سائر أنواع التنمية في البلاد، وفق نظرية مفادها أنّ التنمية الاقتصادية ستؤدّي حتمًا إلى تقدّم على مستويات التنمية الأخرى، أمّا الرؤية الثانية، وهي التي دعا إليها الرئيس محمد خاتمي، فمفادها أنّ التنمية السياسية هي قاطرة التنمية للمجالات الأخرى، وذلك من خلال تحقيق حرية الصحافة والانتخابات الحرّة والعادلة، وتداول السلطة، وعلى هذا الأساس عملت حكومة الرئيس خاتمي على مساعدة القطاع الخاصّ في تكوين المجتمع المدني، غير أنّ عدم توافق كلّ مكوّنات النظام مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الرؤية – نظرًا لكون جزء من هذه السلطة يعدّ جاذبا للمؤسسات والجزء الآخر طاردًا لها – كان أهمّ عوائق تنفيذ هذه الرؤية وتحقيقها. (مكرم ،٢٠١٣: ٢١) .

ويمكن تقسيم مؤسسات المجتمع المدني في إيران إلى :

١- القوى الدينية : لهذه القوى حضورها في اطار الحركة الوطنية منذ ما قبل الثورة ، وكذلك لها مصادر قوتها ، التي تبدأ من هيبة العلماء عند الشيعة وتمر بتلقي المراجع منهم زكاة الخمس الواجبة على كل شيعي ، وتنتهي بالقدرة على التعبئة والتحريك بآليات مختلفة وفي مناسبات وساحات متعددة . (مسعد ،٢٠٠١: ١٤٢، ١٤٣) وتضم القوى الدينية مايلي

أ- مؤسسة الحوزة : وهو المكان الذي يؤمه طلاب التعليم الديني على أيدي علمائها ، ويتدرجون في مراتبها من مستوى إلى آخر : ثقة الاسلام ، فحجة الاسلام والمسلمين ،فآية الله ، فآية الله العظمى ، وفي الحوزة تيارات ومواقف ومذاهب سياسية كثيرة تتمتع بالاستقلال في مواجة بعضها البعض ،فعندما قامت الثورة تشعبت قضايا الخلاف وشملت السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتصدير الثورة ، والعلاقة مع الغرب وايضا قضية الحرب مع العراق . (مسعد ،٢٠٠١: ١٤٣، ١٤٤) .

ب- الأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات : تضم في عضويتها خمسة من رجال الدين يتم تعينهم من قبل المرشد ، ويرجع الاهتمام بمنابر صلاة الجمعة إلى خصوصية منزلة يوم الجمعة عند الشيعة بما يفوق اهميتها المعلومة عند عموم المسلمين ، حيث نجد ان قضية حرب الخليج الثانية شهدت خلافًا كبيرًا في الرأي بين أدعياء الحياد ، وأدعياء الحياد المشروط ،وأدعياء الوقوف في صف العراق . أما حدود التأثير في صنع القرار فتتوقف على أعلمية الخطيب بقدر ماتتوقف على طبيعة القضية التي يُختلف فيها أو يُتفق .

٢- القوى الإقتصادية : وتضم : أ- البازار، الذي يسيطر على ٧٥% من التجارة الداخلية في إيران وحوالي نصف الواردات، إلى جانب ب- المؤسسات الخيرية، التي تشمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- بدورها مؤسسات المستضعفين، والشهيد، والإمام الرضا، و١٥ خرداد، وإمداد الإمام، وهي مؤسسات أخذت على عاتقها مساعدة الفئات ذوات الحاجة على اختلافها في البلاد، مستفيدة بالأملاك السابقة للشاه وأسرته، وما تتلقاه من أموال الخمس الواجبة على كلّ شيعيّ . (مكرم ،٢٠١٣ : ٢٤) .

٤- التنظيمات شبه الحزبية: والتي تضم تنظيم الحجتية، والمؤتلفة، ورابطة علماء الدين المناضلين، وحركة الحرية، وحزبي جبهة المشاركة، وكوادر الإعمار، وهي تنظيمات تمثل الأطياف السياسية الإيرانية المختلفة من إصلاحية ومحافظة بأجنحتها المعتدلة والمتشددة. (مكرم ،٢٠١٣: ٢٥)

٥- التنظيمات النسائية: وهي مؤسسات إمّا حكومية تتمثل في مكتب الشؤون النسائية الملحق برئاسة الجمهورية، والأمانة المركزية للجان شؤون المرأة بوزارة الداخلية، أو منظمات غير حكومية مثل رابطة السيدة زينب، ومنتدى العاملات، وهي مؤسسات تهدف في مجملها إلى خدمة المرأة الإيرانية وتطوير أوضاعها.

٦- الصحافة: ويمكن التمييز بين مجموعتين من الصحف في إيران، يمثلان التيارين الرئيسيين بكلّ التنويعات داخلهما، فعلى سبيل المثال تحسب صحف جمهوري إسلامي، وكيهان، ورسالت على التيار المحافظ، وتحسب صحف أمروز، وخرداد على التيّار الإصلاحي .

٧- الحركة الطلابية : كان أول تعبير عن دور الحركة الطلابية على الساحة الإيرانية يوم ٧ كانون الاول عام ١٩٥٣م ، عندما تظاهر طلاب جامعة طهران على الزيارة التي قام بها كل من مبعوث الحكومة البريطانية ومساعد الرئيس الامريكي ، وجاءت احتجاجاتهم في اطار الرفض سياسات الحكومة ، وقد نجح الشباب والنساء بالصعود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بخاتمي إلى سدة السلطة في عام ١٩٩٧م وحسمهم الانتخابات لصالحه على الرغم من قوة منافسه علي أكبر نوري المدعوم من المرشد ومؤسساته . (مسعد ،٢٠٠١ :١٦٧-١٦٩) .

ومن الجدير بالذكر الحديث عن المؤسسات العابرة للسلطات ، والتي لها تأثير أيضًا في صنع القرار في إيران والمقصود بها تلك المؤسسات التي تتماس في اطارها السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في التشكيل والوظائف ، وبالتالي يصعب نسبها إلى أي ثلاثتهما بشكل مفرد وهي مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس الأمن القومي الأعلى ومجلس اعادة النظر في الدستور . وقد نصت المادة ١٧٧من الدستور المعدل على وظائف مجمع تشخيص مصلحة النظام وهي : ١- المشاركة في "تعيين السياسات العامة " للنظام من خلال تشاوره مع القائد . (المادة ١١٠) .

٢. اختيار أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور لعضوية مجلس الشورى الذي يخلف القائد في حالة وفاته أو استقالته أو عزله ، ويضم بخلاف هذا الفقيه رئيسي الجمهورية والسلطة القضائية على ماسبقت الاشارة " . (المادة ١١١) .

٣- تشخيص المصلحة " في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى يخالف موازيين الشريعة او الدستور في حين لم يقبل مجلس الشورى الاسلامي رأى مجلس صيانة الدستور " والتشاور "في الأمور التي يوكلها القائد اليه " .(المادة ١١٣) .

٥- المشاركة في اقتراح المواد التي يلزم اعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها " .(المادة ١٧٧)

أما مجلس الامن القومي فقد حددت المادة ١٧٦من الدستور وظائفه وهي "تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الاسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية " .

ويتشكل مجلس إعادة النظر في الدستور كما حددتها المادة ١٧٧ من الدستور المعدل من : أعضاء مجلس صيانة الدستور, ورؤساء السلطات الثلاث, والأعضاء الدائمين في مجمع تشخيص مصلحة النظام, وعشرة أشخاص يعينهم القائد ومثلهم من نواب مجلس الشورى, وثلاثة أشخاص من داخل المؤسسات الاتية : القضاء – الوزارة – الجامعة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية

تحتل العلاقة بين إيران والدول العربية مساحة واسعة من الجدل السياسي في الوطن العربي ، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، وربما خارجها أيضًا ، فبين العرب والايرانيين تبرز مدرستان في تناول العلاقة بينهما : تنطلق الأولى في إيران من الشراكة التاريخية ؛ أي أن العرب وإيران مكونين مهمين للأمة الأسلامية وأن لغتيهما العربية والفارسية هما اللغتان الاولى والثانية على التوالي في تلك الحضارة الاسلامية . أما المدرسة الثانية فترى في العلاقة تناقضًا وصراعًا وأن الأرث الذي تراه المدرسة الأولى ماهو إلا إرثًا فرضه من كان قويًا (العرب) على من كان ضعفيًا (بلاد فارس) .

فالدول العربية في ظل ما تعيشه حاليًا من انقسامات وتجزئة وضعف، فمن المسلم أنه لاتوجد سياسية عربية خارجية ، وأن الدول العربية الحالية لا تتفق على تحديد الصديق من العدو . وحال العلاقة مع إيران هي حالة نموذجية من التنافر الرسمي العربي في تحديد الصديق والعدو .فالعلاقات العربية الإيرانية ليست هي المشكلة ، وانما المشكلة هي مساهمة الأوضاع العربية بقصوراتها وتشوهاتها الراهنة في طبع العلاقة مع إيران، وحتى في طبع الدورالايراني.

ومما يزيد العلاقات العربية- الإيرانية تشابكًا وتداخلًا مجمل التفاعلات الإقليمية والدولية في النظام الإقليمي للشرق الاوسط ، لأن هذه العلاقات هي التي تحدد الدور الذي تلعبه إيران في المنطقة العربية ، في ضوء تزايد القدرة العسكرية الإيرانية والتنافس بين إيران وهذه القوى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسيتم في الفصل الثالث مناقشة طبيعة العلاقات العربية الإيرانية والمتغيرات الإقليمية والدولية مع التركيز على العراق التي تشكل حالة الدراسة من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية وآفاق تطورها .

المبحث الثاني : المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات العربية – الإيرانية

المبحث الثالث : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق وآفاقها المستقبلية .

المبحث الأول : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية وآفاق تطورها :

تُترجم السياسة الخارجية في الدولة الأفكار والأيديولوجيات التي يتبناها النظام السياسي ، وتُمثل وسيلة لتحقيق أهدافها ومصالحها ، وتلجأ إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل لتحقيقها ، وتتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالمبادئ والقيم والمعتقدات الدينية والفكرية والسياسية التي يؤمن بها صّناع القرار والتي تؤثر في القرار نفسه ، ولاتخرج إيران عن هذا السياق في علاقاتها مع الدول العربية ، فلم تكن العلاقات العربية الإيرانية متشابكة بهذا الشكل كما هي في مرحلة مابعد الإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م ، وتستند السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية إلى العامل الديني (الأيديولوجي) ، الذي يمنح إيران فرصة كبيرة لتعزيز وجودها في بنية النسيج الإجتماعي للدول العربية ، وتعتمد إيران كثيراً على وحدة الشعور الديني الشيعي ، ووجود طائفة شيعية مهمشة بعيدة عن النفوذ السياسي ، وعن مراكز القرار في المنطقة العربية ، وهي تدعم هذه الطائفة أينما وجدت ،علنًا أو سرًا ، باعتبارها أصبحت تمثل قوة اقليمية مؤثرة في معظم القضايا السياسية في المنطقة العربية ، خاصة بعد حرب الخليج الثانية ، والإحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ م .

وسيتم التركيز في هذا المبحث على السياسة الخارجية الإيرانية لبعض الدول العربية والتي تم ذكرها في حدود الدراسة في مطلبين وهما :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج واليمن .

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول بلاد الشام .

المطلب الأول : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج واليمن :

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الإستراتيجية في العالم المعاصر ، كما أنها في الوقت نفسه أكثر بقاع الارض عرضة للنزاعات والاضطرابات ؛ حيث تتشابك المصالح الإقتصادية مع المطامع الإقليمية والتباينات العرقية والأيديولوجية . ونظرًا لمخزونها الهائل من النفط الخام (٦٠% من الاحتياطي العالمي) إلى جانب الغاز الطبيعي ، جعلها محط اهتمام الدول الصناعية والقوى الكبرى في الشرق والغرب ، كا أنها تتمتع بموقع جغرافي يشكل حلقة الوصل بين قارات العالم ومحيطاته وحضاراته . ومع قيام الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩م أصبح التوتر هو العنصر الحاكم في العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي ؛ نظرًا للأطماع الإيرانية في تزعم العالم الاسلامي ، وهو الأمر الذي من شأنه أن يهدد مكانة المملكة العربية السعودية ، وزادت الامور سوءًا عندما ساور القلق دول الخليج العربي من احتمالات تصدير الثورة إليها . أما اليمن فقد كانت العلاقات بين إيران واليمن ودية منذ الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩م ومع ذلك تضررت في السنوات الاخيرة لدعم إيران للمتمردين الحوثيين الذين يشاركون في نزاع مسلح مع القوات اليمنية بشكل متكرر .

أولًا : دول الخليج :

يقع الخليج العربي جغرافيًا بين شبه الجزيرة العربية غربًا ، وايران شرقًا ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا ، والعراق شمالًا . والخليج العربي حوض ضحل نسبيا يمتد بمسافة تقرب من(١٣٠٠)كم من شط العرب شمالًا حتى رأس مسندم في الجنوب . (الطائي،٢٠١٣،ص١٥) .

وتبرز هناك إشكالية في التسمية هل الخليج عربي ام فارسي ؟ جميع الوثائق والخرائط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعاهدات الدولية – تقريبًا- التي صدرت قبل عام ١٩٦٠م كانت تطلق على الخليج "الخليج الفارسي " ، وأول من اطلق هذه التسمية "نيارخوس" قائد اسطول الاسكندر الاكبر ، وكان قد عاد من الهند بأسطوله بمحاذاة الساحل الفارسي (الشرقي) فلم يتعرف على الجانب العربي (الساحل الغربي) من الخليج . (الضعيان :ص٥) . ومنذ بداية ستينيات القرن الماضي بدأت الدول العربية تطلق اسم الخليج العربي بدلًا من الخليج الفارسي على الخليج ، ولقد أظهرت الدول العربية في الامم المتحدة قبولها مسمى الخليج الفارسي من خلال قبولها لوثائق تحمل هذا الاسم ، ويبدو أن سبب التسمية هم حكام الخليج أنفسهم لأنهم قبلوا بهذه التسمية لفترات طويلة .(الطائي،٢٠١٣: ١٧) .

إن السلوك الخارجي لإيران تجاه دول الخليج تظهر مابين الانفتاح على العالم الخارجي والعمل على تحسين علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي انطلاقًا من البوابة السعودية ،وبين الإصرار على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث ورفض أي شكل من أشكال المساومة بشأنها والعمل على تكريس هذا الاحتلال ، واستفزاز الجارات الخليجيات بتلك المناورات العسكرية التي أجريت بالمياه الأقليمية للجزر المتنازع عليها . (شحات :ص١٠) .

أ- طبيعة التقارب الخليجي الايراني :

لقد اعتمدت إيران في تقاربها مع دول الخليج على أسلوب المبادأة ، وهو أسلوب لاينتظر مبادرات بل يقدمها ، وما جاء به الرئيس خاتمي من مبادرات ، وبخاصة حوار الحضارات والإنفتاح على دول العالم عامة ودول الجوار الجغرافي خاصة ، خير دليل على ذلك ، وهذه النظرية مبنية على التضامن والتعاون بين دول المنطقة وحدها ، من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى ، خاصة في المسائل المهمة : الخلاف الحدودي ، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، والخلاف الايديولوجي. وكذلك فإن النظرية الأمنية الإيرانية تتطلب ضرورة توفر عدة عناصر للمشروع الأمني ، من أهمها الإدراك المشترك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمعنى الأمن بعيد المدى ، عدم التعارض مع الأمن العالمي ، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . (الجرابعة ،٢٠١٢: ٣٠- ٣٣) .

وعلى الرغم من خفوت البعد الإيديولوجي في خطاب النظام الايراني ، واعتماده بشكل رئيسي حاليًا على البعد البراجماتي ، فإن مخاوف وهواجس دول الخليج من لهجة هذا الخطاب ما زالت مسيطرة على مخيلة صانعي السياسة بهذه الدول ، خاصة وأن طهران ما زالت على موقفها المعارض لأي شكل من أشكال التحالف بين دول المنطقة وغيرها من دول عربية أو أجنبية ، وخاصة إذا ما ارتبط ذلك بوجود أجنبي للقوات على الارض وهو ما يعني خليجيًا رغبة لدى إيران في ممارسة دور الدولة المهيمنة أو القوامة على المنطقة . فالسياسة الخارجية الإيرانية تشهد تغيرات ملحوظة منذ فترة وإن كانت لم تتغير ثوابتها حتى الآن ، ولاسيما أن هذا التغير جاء نتيجة ظروف داخلية واقليمية يصعب القفز فوقها أو تجاهلها ، فغلب على توجهات الرئيس خاتمي الإصلاحية عنصر أو منطق الإقتصاد ، على منطق السياسة والثورة ، إذ أن تداعيات الأزمة الإقتصادية حتمت عليه وعلى عناصر في المؤسسة الحاكمة ، ومنهم المتشددون ، التفكير في التخلي عن الالتزامات الصارمة لأهداف الثورة وأغراضها والبدء بدراسة بعض الأفكار البديلة التي تنقذ البلاد من سوء الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن سوء الأوضاع الإيرانية الخليجية . (شحات :ص ٢٠- ٢٤) .

ولقد ظهر الإهتمام المشترك بين الدول الخليجية وإيران في مظاهر عدة كان أهمها الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين ، وتوقيع اتفاقيات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والتجارية ، وبما يهدف إلى تنشيط التبادلات التجارية البينية وتفعيل الاستثمارات المشتركة . هذا إضافةً إلى تبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة ،إلى جانب التنسيق المستمر في اطار منظمة اوبك . (الجرابعة ،٢٠١١: ص ٣٢) .

كما واعتمد خاتمي في محاولة منه لتغليب الطابع المصلحي في علاقات بلاده الخارجية على سياسة التهدئة وفتح مسارات غير رسمية للاتصال بينها وبين حكومات العالم العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والغربي على السواء ، ارتكازًا على مبدأ حوار الحضارات مع الولايات المتحدة وفتح سوق النفط الايراني للاستثمار الاوروبي ، والتقليل من حدة الخطاب المتشدد مع الدول العربية ، ومد يدها إلى دول الخليج ، املًا في فك طوق العزلة الذي فرضته عليها منطلقات سلوكها الخارجي وسياسة الاحتواء الامريكي . أما في عهد الرئيس حسن روحاني حيث قال في كلمة ألقاها أمام أهالي مدينة جاسك بمحافظة هرمزكان جنوب إيران ،إن سياسة حكومته هي الصداقة مع جميع دول الجوار سيما دول الجوار الجنوبي لايران في منطقة الخليج وبحر عُمان ، وأضاف قائلًا" أن بلاده تسعى ومع كل الدول التي تحد إيران من الجنوب إلى علاقات أفضل لايجاد منطقة تنعم بالامن ومستعدة للاستثمار" ، وقال روحاني "إن كل الايرانيين بداخل البلاد وخارجه بامكانهم الاهتمام بمستقبل هذه المنطقة . لذلك ترى إيران أنه ليس هناك بد من إحداث مزيد من التغيرات" بناء على الاتي : (شحات : ص٢٧-٣٠)

أولًا : إن اختيار سياسة المهادنة وتقليل حدة المواجهة مع الدول الخليجية ، والولايات المتحدة أحيانًا ، مرده إلى رسوخ يقين لديها بأنها لاتستطيع أن تتحمل الدخول في مواجهة عسكرية مع الأطراف الكبرى في المنطقة والتي تحاول عن طريق واشنطن التمتع بكل الضمانات التي تؤهلها لمواجهة أي احتمالات لتطور الدور الايراني في المستقبل المنظور .

ثانيًا : إيصال رسالة إلى دول الخليج المعنية ودول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة مفادها أنها لم تعد ذلك العدو التقليدي الذي يجب الخوف منه والاحتراز منه وإنما مجرد دولة يجب أن يحسب ثقلها في أي خطط امنية او أي اشكال تعاونية مستقبلية ، خاصة أن التنسيق مع دول المحيط يحقق لها هدفين الأول يتعلق بالتخلص من العزلة الامريكية المفروضة ، وفتح الباب أمام الاستثمارات الاوروبية في حقول النفط الخاصة بها ، والثاني مواجهة الأعباء الإقتصادية المتضخمة والإستفادة بما قد يحققه التنسيق مع دول الخليج في مجال التعاون الاقتصادي ، ولو على الأقل فيما يخص موضوع الخفض المشترك لانتاج النفط .

وبعد فترة من القطيعة مع عدة دول عربية وخليجية، والإصرار على التدخّل في شؤون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول المنطقة، دفعت التغييرات التي طرأت على الساحة الإقليمية والعالمية، والتي حدّت من النفوذ الإيراني، طهران إلى العودة إلى جادّة الصواب؛ عبر خطوة تتّجه بها لمحاولة فتح صفحة جديدة مع دول الخليج. حيث قام الرئيس الإيراني حسن روحاني، بزيارة التي تم إعلانها لكل من سلطنة عُمان والكويت، في ٢٠١٧م ، حملت رغبة إيرانية في كسر تعنّتها ،في وقت يتزايد فيه خصوم إيران عالميًا، ومع وصول الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إلى الحكم، وتصريحاته المعادية لها، تتخوّف إيران من الانزلاق مجددًا نحو عقوبات أمريكية، في ظل تردّي الوضع الإقتصادي للبلاد، ويأتي ذلك بعد حملة من التصعيد على لسان ترامب "المتشدد ، برغبته في إلغاء الاتفاق النووي، وأنها "أخذت أكثر مما تستحق"، والقول إن "إيران تلعب بالنار، ولن أكون مثل أوباما." التخوّفات الإيرانية كانت سببًا كفيلًا للبحث عن مخرج من عزلتها، ومحاولة فك طلاسم الخصومة التي تحيط بها، بعد ثبوت تورّطها بصورة مباشرة في دعم المليشيات المسلّحة في العديد من الأقطار العربية، سقط على إثرها آلاف الضحايا، كما حدث في اليمن والعراق، ويحدث في سوريا.

وجاءت زيارة حسن روحاني كبوابة لفتح حوار مع دول الخليج العربي حيث أكدت البيانات الرسمية العمانية والكويتية إلى أن زيارة روحاني أتت للتباحث في العديد من القضايا؛ أهمها "التطورات البالغة الأهمية التي تشهدها المنطقة والعالم في هذه الفترة"، و"بحث الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول سلمية في سوريا واليمن، والتعاون في مكافحة الإرهاب بشتى أشكاله وأصنافه، والعمل على مضاعفة الجهود وبذل المساعي لضمان استمرار الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم"، وفق ما ذكرته وكالة الأنباء العمانية، ١٤ /شباط ٢٠١٧.

- بوادر المرونة الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني :

وحرصًا على فتح مسارات جديدة مع الخليج، أبدى وزير خارجية إيران، جواد ظريف مرونة "غير معهودة" تجاه السعودية، ضمن تصريح سابق له، قال فيه: "لا أرى سببًا في أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكون هناك سياسات عدائية بين إيران والسعودية"، وذلك أثناء مشاركته في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، ١٨ /كانون الثاني ٢٠١٧. وأسهمت لهجة التصعيد الخليجية ضد إيران، عبر فضح أنشطتها "المشبوهة"، في بلورة تصوّر إيراني في أن الموقف الخليجي غير متراجع في طريق قطع الطريق على تدخلاتها. برز ذلك في تصريح ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، لمجلّة فورين أفيرز، في ١٨ /كانون الثاني ٢٠١٧، حين قال: "لا توجد أي فرصة للتفاوض مع السلطة الحالية في إيران"، وإن إيران "لا تزال مصرّة على تصدير أيدلوجيتها الإقصائية، وانخراطها في دعم الإرهاب، وانتهاكها سيادة الدول الأخرى".

وتشترط دول الخليج أن يكون تحسين العلاقات، وإظهار حسن النوايا، من الطرفين حسبما يشير تصريح لوزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، أثناء وجوده بمنتدى دافوس ، قال فيه: "سيكون من الرائع العيش في سلام وتناغم مع طهران، لكن لا بد من أن يكون هناك جهد من الطرفين". الحذر الخليجي من إيران لم يقف عند تصريح الجبير وبن سلمان، بل جاء ضمن رسالة نائب وزير الخارجية الكويتي، خالد الجارالله، قبل زيارته لإيران، التي أوصل فيها رسالة خليجية، قال فيها: إن "الحوار الخليجي الإيراني محدّد بشروط وأسس؛ تتركّز على حسن الجوار، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة الدول، وهي أسس دولية نتفق عليها مع الإيرانيين، ونحن نسعى من هذا المنطلق إلى الاتصال بالإيرانيين بناءً على هذا الأساس".الرسالة التي ساقها الجارالله، في ١٣ /كانون الثاني ٢٠١٧، دلّت على أن دول الخليج بحرصها على فتح قناة حوار مع إيران، فإنها اختارت طريقًا ثالثًا يحول دون الوصول للصدام العسكري، تقوم على أساس العلاقات الثنائية، وضمن منطلقات جديدة تفرضها دول الخليج، خاصةً أنها البوابة للمنطقة العربية إذا ما رغبت طهران في تحقيق مكاسب اقتصادية من المنطقة؛ لإنقاذ اقتصادها من التهاوي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ماهو مطلوب عربيًا في المقام الأول ، على مستوى الأمن القومي والخليجي ، هو إدراك أن إيران جزء من نسيج المنطقة ولا يمكن صياغة أمن جماعي اقليمي او خليجي فعال من دون أن تكون إيران منخرطة فيه ، ومطلوب عربيًا تفادي الانسياق وراء أي سياسة امريكية معادية لايران على طول الخط . ومطلوب من إيران أن تطمئن العرب لها وأن تتوقف عن أفكار تصدير الثورة واستفزاز اعصابهم الامنية فهناك دومًا ماهو مقلق من جهة إيران إزاء العرب . (الطائي ، ٢٠١٣:ص١٥٤)

نستنج مما سبق مايلي :

١- لقد اتخذت إيران قرارها بإقامة علاقات طبيعية مع دول الخليج ،وهذا غير مرتبط بصعود تيارمعين للسلطة .

٢- الزيارات المتعددة والنوعية من قبل الطرفين (إيران والدول العربية) تعكس جدية وتحركًا دبلوماسيًا من نوع جديد اسهمت في عملية التقارب بينهم .

٣- شكل موضوع النفط تأثيراً واضحًا على عملمية التقارب لما له من أهمية كبرى في اقتصاديات دول الخليج ، حيث عانت من تدهور اسعاره بدءًا من عام (١٩٩٧- ١٩٩٨) حيث نزل سعره إلى أقل من (١٠) دولارات للبرميل ، ونتيجة لاتفاق البلدين (السعودية وايران والتعاون مع بعض الدول النفطية فقد استقر سعره ضمن منظمة اوبك ، فقد ساهم التقارب بين إيران والسعودية وبعض الدول الخليجية بالحفاظ على استقرار السوق النفطية بما يحول دون انهيار الاسعار إلى مستويات تضر بالاداء الاقتصادي لتلك الدول .

٤- الإهتمام بالتعاون الثقافي في إطار اتفاقية التعاون المعقودة بين السعودية وإيران من أجل تعزيز التبادل الثقافي بين البلدين .

٥- الزعامة الاسلامية : منذ نجاح الثورة الاسلامية في إيران واستمرار مرحلة التأسيس الثوري حتى وفاة الخميني حدث صراع حول زعامة العالم الاسلامي ، فالدولتين تريان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في نفسيهما الممثل الحقيقي للاسلام ادى ذلك إلى صراع ، ولكن مع انخفاض وهج الثورة الاسلامية في اواخر الثمانينات ، وحدوث بعض المتغيرات الاقليمية والدولية ، والتأكد من عدم القدرة على تحقيق اهداف الثورة وظهور قيادات ايرانية براغماتية جديدة ، كل ذلك ادى إلى تبلور قناعة لدى السعودية وايران أن صراع الشرعيات بينهما لن يؤدي إلى نتيجة ، وأن هذا الصراع لن يؤدي إلا لمزيد من من عدم الاستقرار في المنطقة . من هذه القناعات تبلورت أرضية تفاهم مشتركة بين البلدين للتقارب .

وقد أسهمت عوامل متعددة في دفع عمليات التقارب بين الخليجي – الإيراني منذ عهد الرئيس خاتمي وهو امتداد لسياسة الرئيس السابق رافسنجاني بإتجاه تطبيع العلاقات مع دول الخليج .

ومن العوامل العامة للتقارب ما يلي : (الجرابعة ،٢٠١١: ص٣٣ ،٣٤) .

١- ما جاء به الرئيس خاتمي من أُطروحات خاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم عامة ، ودول الجوارالجغرافي خاصة ، وقد عدت هذه الاطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول من قبل في سياسة إيران التي كانت تعتمد لفترة طويلة على مبدأ تصدير الثورة .

٢- التحولات الأيدولوجية الداخلية في إيران ، ونعني هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة ،فبعد رحيل الخميني ومجيء قيادات ايرانية جديدة تنتهج المنهج الاصلاحي والبرجماتي في ادارة علاقات إيران الدولية والاقليمية ، اسهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والايرانية ، فوجد شبه اجماع داخل السياسة الإيرانية بشان التقارب مع دول الخليج بغض النظر عن وجود الاصلاحين او المحافظين في السلطة .

٣- السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق ، ومحاولة واشنطن فرض مزيد من العزلة الدولية والاقليمية عليهما . السياسة الامريكية إزاء العراق ، والتي وصلت إلى احتلاله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفرض سياسات الامر الوقع عليه ، مما دفع بالسياسة الإيرانية إلى العمل على تحسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة ولضمان جذب الاستثمارات الاجنبية وفتح اسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية ، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لإستقرار أسعار النفط بعده المحور الرئيس للأقتصاد في الخليج وايران .

٤- محاولة التخفيف من حدة الانفاق العسكري في المنطقة ، وذلك من خلال عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية .

٥- التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربي إزاء السياسة الإيرانية ، وذلك منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٧م التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية ، لانها وضعت المبادئ العامة لجوار ايراني خليجي يضمن حسن الجوار واحترام سيادة الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والاعتراف بالمصالح المشتركة . وكانت زيارة الرئيس خاتمي للسعودية عام ١٩٩٩م بمثابة مؤشر جديد على مزيد من التقارب .

٦- تطورات المنطقة الاقليمية والدولية ، وأهمها تطورات الصراع العربي الاسرائيلي ، وتنامي الغطرسة الاسرائيلية ، والتخوف من انفراد اسرائيل بالمنطقة اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا ، بعد تدمير القوة العراقية ، والدور الامريكي المتعاظم ، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية .

٧- احتلال مسألة أمن الخليج موقعًا مهمًا في أجندة العلاقات الإيرانية الخليجية ، لذلك كان من الضرورة العمل على بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح الثقافتين الفارسية والعربية تحت مظلة اسلامية راسخة واسعة ، لان مفهوم الامن اضحى يضم العناصر الاقتصادية والاستراتيجية والامنية المختلفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- وجود قواسم مشتركة بين الدول الخليجية وايران ؛ فإيران بحكم انتمائها إلى المحيط الاسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى شرعية دينية ، الكثير من وجهات النظر تلتقي مع جاراتها الخليجيات .

٩- مسألة النفط : كانت حالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وتدني اسعاره لادنى مستوياتها في بعض فترات التسعينيات عاملًا مهمًا ورئيسيًا حتم على كل من إيران والسعودية اعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين اوضاع السوق .

ب- عوامل التباعد في العلاقات الخليجية الايرانية :

لقد دفعت العديد من العوامل بالعلاقات الخليجية – الإيرانية نحو مزيد من التنافر ؛ تُمثل عقبات أمام نمو العلاقات الخليجية الإيرانية ودفعها نحو مزيد من التباعد أكثر منها إلى التقارب منها ماهو سياسي وديني وثقافي وأمني ، ومنها ماهو خاص بظروف خارجية من أهم هذه العوامل :

أولاً : النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث :

إن السياسة الإيرانية تجاه الخليج تكاد تتجسد مع الإمارات العربية المتحدة ، كما هو معروف عن قضية الجزر الثلاث طنب الصغرى ،وطنب الكبرى ،وأبو موسى ،وأن استمرار إيران احتلال الجزر الاماراتية الثلاث قد ظل يشكل حاجزًا امام نمو العلاقات الخليجية – الإيرانية وبخاصة العلاقات السعودية الإيرانية كون هذه القضية تضع علامات استفهام امام التوجه الايراني نحو دول الخليج . وأن هذا لا يشكل توجهًا استراتيجيًا بقدر مايشكل تكتيكًا مؤقتًا يفرضه الضغط الامريكي على طهران ، واعتبر البعض أن من دلائل هذا البعد توجه إيران لعقد قمة مع كل من سوريا والعراق لبحث الاستقرار في المنطقة دون الحرص على دعوة السعودية لمثل هذه القمة . (المشاقبة ،٢٠١١: ص١٧٢) . وترى الامارات وبعض دول الخليج في استمرار السعودية في تسوية علاقاتها مع إيران واغفال الهواجس الاماراتية ،لايخدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقاتهم الاخوية ،فالتخوف الاماراتي لاينبع من اساس تجاري او غيره ،بل من خشيتها ان يكون موضوع الجزر المتنازع عليها قد يتراجع في سلم الاولويات الملحة لبرامج مجلس التعاون الخليجي التنفيذية ، ومن ثم يكون موضوع التقارب السعودي الايراني على حساب دول مجلس التعاون . (الجرابعة ،٢٠١١: ص٣٥) .

وتكمن أهمية هذه الجزر في موقعها الطبيعي، حيث تقع هذه الجزر الثلاث في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تقع بدورها على ساحل الخليج العربي الممتد من مخرج شط العرب في الشمال الغربي إلى مضيق هرمز في الجنوب الشرقي ، وتتضح الطبيعة الجغرافية للجزر الثلاث في أن جزيرة طنب الكبرى تقع في الخليج العربي وتتبع لامارة رأس الخيمة في دولة الامارات العربية المتحدة وهي دائرية الشكل ومساحتها ٩كم/ مربع ، وتقع شمال شرق جزيرة أبو موسى ، وتتميز بغناها في المعادن وبخاصة أكسيد الحديد الاحمر ،ويعمل معظم سكانها في الغوص لاستخراج اللؤلؤ وصيد الاسماك بسبب قلة الاراضي الصالحة للزراعة ، وعدم توفر المياه العذبة . وجزيرة طنب الصغرى تقع في الخليج العربي وتتبع امارة رأس الخيمة في دولة الامارات وتسمى بجزيرة نابيو طنب ،وهي مثلثة الشكل ، وتتميز هذه الجزيرة بكثرة اعشاش الطيور البرية والبحرية فيها ؛لأن الطيور المهاجرة تلجأ إليها أثناء هجرتها السنوية من الشتاء الباردة شمالًا إلى الجنوب الدافئ والعكس ، أما جزيرة ابو موسى فتقع في الخليج العربي وتتبع امارة الشارقة في دولة الامارات، وهي طولية الشكل ، وتتميز هذه الجزر بتوفر المياه العذبة والتربة الخصبة ، واكتشاف اكسيد الحديد الاحمر والبترول ،ويمتهن اهلها الرعي والتجارة والصيد ولأن البرول اصبح السلعة الاكثر اهمية ، فقد منح للجزر دور التحكم في الاشراف على وصول بترول الشرق الأوسط للدول الصناعية مثل الولايات المتحدة واليابان وبعض دول أوروبا الذي تعتمد اسواق العالم على إنتاجها بنسبة كبيرة . (المومني والشنيكات،٢٠١٢: ص٦٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم أن احتلال إيران للجزر الثلاث يشكل مصدر توتر في العلاقات بينها وبين دول الخليج ،إلا أنها ترفض مبادرات الوساطة التي تطلقها دول مجلس التعاون الخليجي ، بل وتقابلها بمثل قول المتحدث بإسم الخارجية الإيرانية "إن جزر الخليج هي ايرانية إلى الابد ، وهي جز لا يتجزأ من الجمهورية الاسلامية " كما انها ترفض التحكيم الدولي وتصر على التفاوض الثنائي بشأنها مع الامارات . (الضعيان : ص ٢٠)

وعى الرغم من الإتفاقيات التي وقعتها إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي ، فما تزال السياسة الرسمية العامة لدول مجلس التعاون تعكس ضيقًا سائدًا او شكًا فيما يتعلق بالطموحات الإستراتيجية والسياسية الإيرانية في المنطقة ، ويعود هذا الشعور بالأساس إلى المشكلة الاساسية التي ماتزال تنتظر الحل بين إيران ودولة الامارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث ، لذا فإن امكانية استمرار الموقف الايراني من مسألة الجزر تجعل التنافر بين إيران والدول الخليجية في حالة من الاستمرارية ، وخاصة بعد محاولات إيران المتكررة انتقاد البيانات الختامية الصادرة عن قمم مجلس التعاون لانها تدين اصرار إيران على احتلال الجزر الاماراتية . (الجرابعة ،٢٠١١: ص٣٥) .

ثانيًا : الخلاف الطائفي بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية شعوب دول الخليج والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران :

منذ تأسيس الدولة الصفوية في إيران عام ١٥٠٧م، وضُعت إيران خارج الخريطة السنية للعالم الاسلامي ، الأمر الذي أسس لعلاقة جديدة بين العرب وايران مازالت مؤثرة حتى الساعة ، وقد دفع التحول المذهبي في إيران باتجاه تشكيل هوية جديدة ومركبة على اساس قومي ومذهبي مغايرة للمحيط العربي السني ، الامر الذي صاغ ولايزال شكل العلاقة بين الطرفين . (الزويري ،٢٠١٢: ص٦٠) . ومن المفارقات أن العرب هم من نشر المذهب الشيعي الاثني عشر في إيران ،وقد اتخذ الشاه اسماعيل الصفوي قرار تشيع إيران ، وقام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتنفيذ عرب قدر عددهم بحوالي ١٢٠ داعية ، من جبل عامل في لبنان ، والكرك في الاردن ، والقطيف في الجزيرة العربية . (هويدي،١٩٩١: ص٥٣) .

وتعتبر قضية تثور الشيعة من أبرز عوامل التوتر الدائمة بين دول الخليج العربي وايران ،فرغم الخلافات الايدولوجية في صفوف الزعامات الإيرانية التي هيمنت على عرش الثورة منذ قيامها ، ورغم تعقيد المسرح الديني في إيران ، إلا أن الهدف الذي ظل ثابتا في قاموس السياسة الإيرانية هو تصدير الثورة إلى دول الجوار الجغرافي ،ويمارس رجال الدين السياسيين في إيران تبادل الادوار في خدمة هذا الهدف ، حتى أولئك الذين يوصفون بالمعتدلين ،فهم يخططون ويعملون لتقوية ودعم الأقليات الشيعية في دول الخليج ، وأن اختلفت اساليبهم عن الثوريين المتشددين ، فلقد بات من حكم المشتهر ،ذهاب الآلاف من شيعة السعودية إلى سوريا صيف كل عام ومنها إلى إيران ، حيث تتعاون السفارة الإيرانية وسلطات الجوازات السورية معهم بمنحهم جوازات سفر غير سعودية ، أو توضع اوراق خارجية ترفق بحوزتهم يتم ختم الدخول والخروج عليها إلى إيران، ثم تنزع بعد عودتهم إلى سوريا . يقضي هؤلاء الشباب فترة شهرين يتدربون فيها في معسكرات الحرس الثوري الايراني على مختلف أنواع الأسلحة وفنون القتال ، ويتلقون مزيدًا من الشحن والتعبئة الطائفية ، كما أن اعدادًا من هؤلاء الشباب يتم تدريبهم في معسكرات حزب الله في سهل البقاع . (الضعيان ،٣٥) . على الرغم من أن الطائفة الشيعية في السعودية اعطتهم الحكومة منذ التسعينيات الفرصة للتعبير عن رأيهم بعدهم جزءًا لايتجزأ من الوطن ، وذلك بعد أن ساد الهدوء في العلاقة بين السعودية وايران ، فلهم حقوق كبقية الشعب ولايجدون تفرقة من قبل الدولة، ولايعيشون عيشة أقلية كما هو الحال في بقية الدول، وينالون مناصب قيادية ويمارسون حقهم في العبادة والتجارة . أما السنة في إيران فمن الملاحظ ما يلي : (الجرابعة ،٢٠١١:ص٣٦)

أ- لايوجد في الحكم الإيراني واحد من مسلمي السنة ،علمًا أن ثلث السكان من السنة . فالحكم في إيران حكم طائفي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- قيام إيران بقتل علماء السنة ، وهدم مساجدهم ، ولايوجد مسجدًا واحدًا لأهل السنة في طهران او في المدن الكبرى .

ولكن التوجه الحالي الملاحظ من الطرفين ،العربي والايراني نتيجة لما يحدث ، هو الوعي لنقطة مهمة وهي وجوب الاستفادة من امكانيات الشيعة خاصة أن لهم دولة قوية نسبيًا ،في مواجهة مخططات أعداء الاسلام الظاهرين كاليهود والصليبين لمواجهة الهجمة على ديار الاسلام ، أفضل من التناحر الداخلي بين الفرق الاسلامية . (الجرابعة ،٢٠١١:ص٣٦)

ثالثًا : تأييد إيران لبعض السياسات النفطية المناوئة للسعودية ؛ ومنها التأيد الايراني عام ٢٠٠١م للمرشح الفنزويلي لأمانة منظمة الاوبك ضد المرشح السعودي الأوفر حظًا .هذا بالأضافة إلى بعض السياسات النفطية الإيرانية التي كانت تخرج عن الحصص المقررة لها من قبل منظمة ، وما حدث في أواخر ٢٠٠١م خير دليل على ذلك ،عندما قامت إيران بزيادة انتاجها في شهر تموز بمقدار (٥٤٨) ألف برميل عن حصتها المقررة لها ، على الرغم من نفي مندوبها آنذاك كاظمبور اردبيلي في مجلس امناء اوبك .

رابعًا : الوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج منذ حرب الخليج عام ١٩٩١م وازدياده بعد الإحتلال الأمريكي للعراق.

لايمكن الحديث عن أمن الخليج العربي بدون الاشارة إلى الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت اكثر حضورًا وتغلغلًا ، وأكثر تأثيرًا في حاضر ومستقبل النظام الإقليمي الخليجي ، هذا الحضور يزداد ويشكل المزيد من العبء على الأمن والإستقرار في هذا الجزء الحيوي والاستراتيجي من الوطن العربي ، إذ تهدف الولايات المتحدة إلى ادارة شؤون النظام الإقليمي الخليجي ، وإن من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية أن تعيش المنطقة باستمرار في حالة "من عدم الاستقرار المتحكم فيه " . لأنه لو تحقق الاستقرار وساد السلام فيما بين الشعوب في المنطقة ،لن تكون هناك حاجة إلى السلاح الامريكي ، ولن يكون هناك مبرر لطلب الحماية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الامريكية ،أو ضرورة لطلب العون والوساطة منها . (الطائي، ٢٠١٣: ٢٢٧) . فهناك خمسة أهداف على أجندة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بشأن أمن الخليج وهي : (الطائي،٢٠١٣: ٢٢٧، ٢٢٨) :

١- تعزيز الأمن الإقليمي الخليجي .

٢- ضمان حرية الوصول إلى الموارد والاسواق دونما عوائق .

٣- حماية المواطنين الامريكان والممتلكات الامريكية في الخليج العربي .

٤- تدعيم أمن الحلفاء والاصدقاء الاقليميين .

وبالتالي فإن إيران ترفض الوجود الامريكي ، الذي تعتبره مصدر التهديد الاساسي لأمنها ، لذا فإنها تطالب بالمشاركة في الترتيبات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي ، وبالمقابل تدرك دول الخليج أن السياسة الإيرانية تجاه الخليج تهدف إلى الهيمنة عليه ، في ظل غياب توازن استراتيجي عربي – خليجي – ايراني في الوقت الراهن. .(الضعيان :ص٣٠).

خامسًا : التخوف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني .

تتمسك دول الخليج بمبدأ منع إيران من امتلاك القدرات النووية العسكرية ،وهذا نابع من حقيقة السياسي والمذهبي لهذه الدول ،الذي سيجعل منها ومن شعوبها الضحية المحتملة والهدف الرئيس للضغوط السياسية والعسكرية الناتجة عن انضمام إيران للنادي النووي ، والذي من شأنه إحداث تغيير جذري في ميزان القوى الاقليمية .كما أن الموقع الجغرافي سيجعل دول الخليج ومياه الخليج أول المتضررين من أي تسرب نووي عرضي أو متعمد.(الضعيان:ص٣٥)

كما عملت إيران باستمرار على طمأنينة جيرانها بشأن برنامجها النووي ، وأنه يستخدم للاغراض السلمية ، ومنها تأمين ٢٠% من الطاقة الكهربائية ، من أجل خفض استهلاك النفط والغاز ، وكذلك رغبتها في أن تصبح قوة كبرى في الاقتصاد والطاقة في منطقة غرب آسيا في العشرين عامًا المقبلة . (الطائي ،٢٠١٣:ص ٢١٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع هذا القلق الواضح بشأن البرنامج النووي الايراني إلا أن وزرير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل حاول أن يلطف ويهدئ الوضع مع إيران وذلك بعد الازمة الاخيرة في برنامجها النووي مع المجتمع الدولي ، عندما قال: "إن علاقة المملكة مع إيران علاقة صريحة ومنفتحة . وأن إيران دولة عريقة ولها تاريخ طويل وامكانيات عظيمة لأن تكون قوة من أجل الاستقرار في المنطقة .إن السياسة التي اتفقنا عليها أن منطقة الخليج ومنطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل ، وسنواصل الحوار مع الايرانيين ونتحدث إليهم عما نشعر به من قلق ونحن واثقون بأنه يمكننا الوصول إلى تفاهم يأخذ في الحسبان مصالح جميع دول المنطقة بصورة جماعية لنتأكد من أننا نستطيع أن نجعل منطقتنا منطقة آمنة ومستقرة خاصة وأنها من المناطق المهمة في العالم ".(الجرابعة ،٢٠١١:ص ٣٧) .وتنظر دول الخليج للبرنامج النووي الايراني باعتباره تطورًا فرعيًا في السياسة الخليجية ،لكن ادعاءات الامريكيين وتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عززت المخاوف والشكوك لدى الدول العربية وبالأخص دول الخليج وهذا يعرض المنطقة بأكملها إلى خطر ماحق ،وقد اعربت دول الخليج لأول مرة في قمة الخليج عام ٢٠٠٥م عن قلقها من تطورات المشروع النووي الايراني ،بعد تلقي قمة الخليج رسالة من عمرو موسى الامين العام السابق للجامعة العربية ، مطالبًا دول الخليج بنظرة أكثر شمولًا، ومنبهًا إلى أهمية الدعوة إلى اخلاء منطقة الشرق الاوسط كلها من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية . (الشقيرات،٢٠١٣: ص١١٩) .

سادسًا : الإدعاءات الإيرانية بعائدية البحرين :

إن من أخطر المسائل في العلاقات الخليجية – الإيرانية منذ القرن التاسع عشر على نحو خاص هو مسألة الادعاءات الإيرانية في السيادة على بعض مناطق الخليج العربي ، ويقف الإدعاء الإيراني بالسيادة على البحرين في مقدمة الادعاءات ، ولقد استندت الادعاءات الإيرانية بالسيادة على البحرين إلى أنها كانت من ضمن المناطق التي ظلت تحت السيطرة الفارسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقرون طويلة وخلال فترات الحكم الفارسية المختلفة ، إلا أن المصادر التاريخية تؤكد أن العرب من القبائل اليمنية قد سكنت البحرين وساحل الخليج العربي منذ العام ١٩٠٠ق.م وبعد انتشار الاسلام ظلت البحرين تتبع الدول العربية الاسلامية ، حتى الاحتلال الايراني لها عام ١٦٠٢م مع اعتراف ضمني بحكم القبائل العربية في البحرين. (الطائي ، ٢٠١٣: ص١٠١) .

جاء حديث ناطق نوري ، مستشار المرشد العام والمفتش العام في مكتب قائد الثورة الاسلامية ، والذي تناول فيه ما رأى أنه روابط سكانية ومذهبية وطائفية تربط بين الشعب البحريني وايران ، مشيراً أن البحرين كانت المحافظة الإيرانية الرابعة عشر ، وأن النظام الشاهنشاهي السابق قد تنازل عنها . وقد أثار حديث نوري ردود أفعال قوية على الصعيد البحريني والعربي والدولي ، الأمر الذي دفع الإدارة الإيرانية إلى التحرك السريع لاحتواء الأزمة ، في حين أكدت السلطات الإيرانية أن ما قاله نوري لايعبر عن الموقف الرسمي الايراني ، مؤكدة احترام إيران لسيادة واستقلال البحرين وحرصها على علاقات اخوية وصديقة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون والعمل الشترك . وفي شهر شباط عام ٢٠١١م قامت تظاهرات داخل البحرين تطالب بالتغيير لكل من السلطة والدستور ، وتطالب بنظام حكم ملكي دستوري يستطيع فيه أبناء الشعب المشاركة في السلطة ، وقد أدت هذه التظاهرات إلى تدخل قوات درع الجزيرة التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي لفض هذه المظاهرات لشدتها وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا ، وقد اعترضت إيران على ارسال المملكة العربية السعودية قوات عسكرية إلى البحرين للمساعدة في حفظ الامن ، وقامت البحرين بسحب سفيرها في إيران والبلدان يتبادلان طرد الدبلوماسين . (الطائي ،٢٠١٣: ص١١٢).

و لن تكف إيران عن المطالبة بالبحرين كورقة ضغط تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، بسبب مطالبات الاخيرة بإعادة الجزر الاماراتية الثلاث ، ولن يستقر وضع البحرين إلا بتكاتف ابنائه وتوحدهم والكف عن التشظي والسير في الركاب الأجنبي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعًا : الخلاف بين إيران والكويت والسعودية حول الجرف القاري (البحري):

يعتبر الجرف القاري في الخليج العربي من المواضيع المهمة لما يحويه قاع الخليج العربي من ثروات طبيعية هائلة وعلى رأسها الموارد النفطية والغازية ، لقد عملت هذه العوامل على دفع الدول الاقليمية وخاصة إيران إلى الاهتمام بالجرف القاري لكونها تقع على الضفة الاخرى للخليج العربي المقابلة لدول مجلس التعاون الخليجي ، وبقيت المشكلة الرئيسية العالقة ولم تحل إلى الآن هي مشكلة الجرف القاري بين إيران والسعودية والكويت ، وليس بخافٍ على أحد ان إيران ترغب دائما بقاء نقاط خلاف قائمة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي لكي تستخدمها أوراق ضغط تجاه تلك الدول ، وتعتبر جزءًا من استراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي .

ثانيًا : اليمن :

لم تكن اليمن غائبة عن توجهات السياسة الخارجية الإيرانية الهادفة إلى ترسيخ نفوذها الاقليمي في المنطقة العربية ، ووفق هذا المنظور سعت إيران إلى استغلال المكون الحوثي المرتبط عقائديًا بفكرة الثورة الاسلامية ، وقد لعب الموقع الاستراتيجي لليمن وأهميته على المستويين الاقليمي والدولي دورًا هامًا في تعزيز الحضور الواسع الايراني سواء بيئته الاجتماعية (من خلال الحوثين) أو في مياهه الاقليمية وسواحله .

حيث مرت اليمن بأحداث جسام وفتن يمكن الجزم معها أن هناك قوى خفية كانت تمارس أدوارًا معينة من أجل تسيير هذه الاحداث والفتن ، وذلك من أجل الوصول إلى مطامع سياسية ، من خلال العمل على تفكيك النظام السياسي القائم في البلاد ، وتشكيل حكومة شيعية على انقاض النظام ،بعد السماح الاجنبي وعبر مايسمى بالأقليات الشيعية في اليمن ؛ أن تقيم دولة إمامية المعتقد إيرانية السياسة والتوجهات . (الحنيطي ،٢١٠٣: ص٦٢) . ومن هذه الاقليات الحوثيين ، ويتمثل خطر الحوثيين على اليمن بإثارة الاختلافات الطائفية واتساع رقعته ، وشق رقعة الصف ، لتقسيم اليمن إلى أقاليم ، ومن ثم الزحف على اجزائه وقضمها شيئًا فشيئًا ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد لعبت السياسة الخارجية الإيرانية دورًا مهمًا في تأجيج الصراع الحوثي الحكومي بإعتراف الشيخ " عبدالله المحدون" وهو من قادة الحوثيين الذين استسلموا للجيش اليمني ،فقد كشف المحدون في عام ٢٠٠٩م عن الدور الايراني في تأجيج الصراع في صعدة وأعترف "بتلقي الحوثيين دعمًا ايرانيًا لا محدودًا من السلاح والتمويل بإشراف الحرس الثوري الايراني وخبراء من عناصر حزب الله اللبناني . (الشقيرات ،٢٠١٣: ص١٧٣) .

فعملت السياسة الخارجية الإيرانية على استدراج جماعة الحوثيين في اليمن وارتباطهم بالنظام السياسي في إيران بعد حدوث الحرب بين انصار الرئيس اليمني السابق "علي عبدالله صالح" ونائبه "علي سالم البيض " عام ١٩٩٤م ، حيث استقبلت إيران بدر الدين الحوثي وابنه حسين بحكم التقارب الفكري بينهم وبين افكار الثورة الإيرانية ، وبعد سنوات رجع الابن إلى اليمن مشحونًا بأفكار الثورة الإيرانية ، ومكث والده هناك إلى عام ٢٠٠٢م ، واستطاع حسين بدر الدين بتنظيم رحلات طلابية جماعية بالعشرات لأنصاره إلى إيران حيث يقيم والده بحجة الدراسة ، وهو ما كانت تتمناه إيران لتصدير ثورتها الاسلامية وتحقيق طموحاتها التوسعية منذ عام ١٩٧٩م ،فاستقبلتهم بحفاوة لتقوم بمساعدة بدر الدين بغسل ادمغتهم واعادة صياغتها وفقًا لخطط متفق عليها مسبقًا ، وصار الحوثيون يقتفون خطوات حزب الله وزعيمه حسن نصر الله في التبعية لايران ، مقابل دعمها التعبوي من خلال الحوزات العلمية ،والخلوات الدعوية ،والرحلات والجمعيات الخدمية ، والتظاهرات ، والتدريب والتسليح للشباب ، واستطاعوا تجنيد الشباب من اعمار الخامسة عشرة حتى الخامسة والعشرين ،مع اغراءات بالمال والسلاح الوارد من إيران بحاويات تقذفها السفن قريبًا من الشواطئ اليمنية فيستلمها الحوثيون بعيدًا عن الرقابة الحكومية ، فضلًا عن سلاح كانوا يبتاعونه من ضباط متواطئين معهم بالجيش . (الشقيرات، ٢٠١٣: ص١٧٢، ١٧٣) .

وعلى الرغم من الوجود الإيراني الظاهر في مشهد الصراع الداخلي في اليمن منذ عام ٢٠٠٤م ، الا ان صنعاء وجدت نفسها بين وقت وآخر مرغمة على فتح ملف الدعم الايراني للمتمردين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحوثيين تمامًا كما هي مرغمة على إغلاقه ، في محاولة لتنجنب البلاد خصومات مع إيران ، فعلى سبيل المثال فقد أعلنت السلطات اليمنية في تشرين اول عام ٢٠٠٩م عن احتجاز سفينة ايرانية محملة بالأسلحة للمتمردين الحوثيين من مضادات دروع ،وأسلحة مختلفة، وفي عام ٢٠١٢م أفادت بعض وسائل الاعلام بأن قوات الجيش اليمني ضبطت شحنة اسلحة في محافظة تعز في طريقها إلى صعدة قادمة من إيران عبر البحر الاحمر ،وفي شهر كانون الثاني ٢٠١٣م تم ضبط السفينة جيهان الإيرانية تحمل (٤٠) طنًا من الاسلحة موجهة إلى الحوثيين ،إلا أن السلطات اليمينة عادت لاغلاق هذه الملفات تجنبًا منها لإثارة المشكلات مع إيران . (الاحمدي وحسان، ٢٠١٣ : ص٦٠، ٦١) .

وتشير بعض التقارير لمؤسسة "ستراتفور" الامريكية المعنية بالتقارير والتحليلات الامنية ذات الطابع الاستخباراتي في تقرير لها في ٢٠٠٩/١٠/٨م ، تحت عنوان (اليمن ارتفاع وتيرة التدخل الايراني في التمرد القائم)أن مصادر مقربة من حزب الله ،ادعت قيام عناصرها في اليمن بإسقاط طائرات تابعة للقوات اليمنية بإستخدام أنظمة صواريخ (ارض- جو) ،وقد سارعت مصادر إلى التأكيد لستراتفور بأن الموجودين في اليمن أطلقوا صواريخ(١ Misagh) وهي نظام دفاعي جوي محمول على الكتف ، من انتاج مصانع مجمع الكازمي الايراني ، وهو نسخه معدلة من نظام (١-Q فانجارد) الصيني .

وفي عام ٢٠١١م أقدم الايرانيون من خلال حزب الله على التواصل مع سالم البيض زعيم الحركة الانفصالية في جنوب اليمن ،ويقال أن لبنانيًا شيعيًا قريبًا من حزب الله متزوج من ابنه علي سالم البيض ، هو الذي استجلبه إلى لبنان ووصله بالحزب . على أية حال فإنه ليس معروفًا حتى الآن اشياء كثيرة عن علاقة الايرانيين بالقاعدة في وسط اليمن وجنوبه ، كما أنه ليس معروفًا نوع الدعم الذي يمكن أن يكون تلقاه علي سالم البيض من إيران . (السيد،٢٠١٤: ١٥٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد أقامت المبادرة الخليجية السلطة المؤقتة على إثر استقالة علي عبدالله صالح بعد تردد كبير . ولكن اتباع الرئيس السابق مايزالون اقوياء . وقد يكون لهم مصلحة بالتقارب مع الحوثيين نكاية بإعداء حزب الاصلاح وآل الاحمر ، واليوم هناك ثلاث حركات تمرد في اليمن الحوثيون والقاعد والانفصاليون . (السيد ،٢٠١٤: ١٥٩)

ومن هذه المؤشرات نستنتج على أن إيران وان لم تعترف رسميًا بدعمها للحوثيين إلا أنها وظّفت العديد من اوجه سياستها الخارجية في المنطقة العربية لدعمهم ، ولقد اتبعت السياسة الإيرانية سنن السياسات الاسرائيلية والامريكية في التعامل مع الدول الاخرى والتدخل في شؤونها الداخلية ، حيث قامت تلك السياسة على بث الشقاق وتفعيل الصراع وإثارة الفوضى والازمات وإيقاظ الفتن في اليمن .

ويتضح أن سياسة إيران الخارجية المتعلقة بصعود نفوذ الحوثيين في اليمن ماهي إلا نتيجة طبيعية لضعف السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة اليمنية ، وتراجعها عن القيام بمهامها حتى بات الوضع السائد في اليمن ، حكومة ضعيفة في مواجهة حركة سياسية قوية موالية لايران ، وهكذا استغل الحوثيون الاحداث في اليمن على المستوى الشعبي من اجل تقوية نفوذهم من خلال الدعم الايراني المتواصل لهم سواء أكان ذلك على المستوى المادي والمعنوي . ودليل على نجاح السياسة الخارجية الإيرانية في التغلل داخل اليمن من خلال الحوثيين فإن الحوثيين لم يقفوا على الحياد في الازمة السورية الحالية حيث سارعوا لإرسال العديد من الشباب الحوثي للقتال مع نظام بشار الاسد ضد معارضيه ، وبالتنسيق مع حزب الله اللبناني ، واشارت التقارير ان هؤلاء الشباب تطوعوا للقتال ،لاسباب عقائدية ومالية بتشجيع من إيران.

- الافاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية الخليجية واليمنية :

إن التشابك الواسع للعلاقات الإيرانية – الخليجية اليمنية وارتباطها بمجموعة من المسائل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المهمة ، ولذا فإن مسار السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي ليس ثابتًا ،وإنما هو متغير ومرتبط بالعديد من القوى السياسية الداخلية والاقليمية والدولية ، ومن أجل فك هذا التشابك لابد من وضع تصورات مستقبلية لها ، قريبة من الواقع وبعيدة عن الخيال ، ولابد أن تكون لها نظرة موضوعية مستمدة من صميم الواقع ، فمن الممكن دراسة المشاهد المستقبلية عن طريق الاحتمالات ومالذي يمكن أن يحدث في المستقبل اذا ما استمرت سياسة إيران الحالية حيال دول الخليج العربي واليمن بالادوات والاتجاهات نفسها؟ أو اذا تغيرت ماذا سيحدث ؟

أ- دول الخليج :

- المشهد الأول : احتمال استمرار الوضع الحالي ومحاولة إيران للهيمنة على الخليج :

في ضوء ماتشهده إيران من تغيرات عديدة في سياستها منها تراجع اهمية الخطاب الايديولوجي داخليًا وخارجيًا ، بعد وفاة الخميني ، وتدشين مايسمى بمرحلة "التحول من حالة الثورة إلى حالة الدولة " واستبعدت إيران سياسة تصدير الثورة ،في تعاملها مع تطورات العالم واستعاضت بأحداث اخرى مثل تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربية على غرار سوريا بهدف اكساء تمردها في الاقليم غطاءً مريبًا ،وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات مثل حزب الله اللبناني ،وحركتي حماس والجهاد الاسلامي في فلسطين ، فضلًا عن استثمار الاخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها العديد من القوى الاقليمية والدولية لاسيما بعد بداية مايسمى بـ (الحرب الامريكية على الارهاب) التي انتهت باحتلال كل من افغانستان والعراق وذلك لدعم طموحاتها في أن تصبح رقمًا مهمًا في معظم الملفات الاقليمية وإن لم يكن مجملها .(الكعود، ٢٠١٥: ٣٧).

ولكن في ضوء استمرار إيران عن عدم تنازلها عن قضية الجزر الاماراتية الثلاث ،وتمسكها باحتلال هذه الجزر ودليل ذلك عدم تعاونها مع اللجنة الثلاثية المكونة من قطر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسلطة عمان والسعودية لبحث الخلاف الايراني الامارتي على هذه الجزر، في ظل هذه المؤشرات سترفض إيران الحلول المقدمة لحل هذه القضية في الوقت الحاضر او المستقبل المنظور ، مما يحكم توجهها المستقبلي تجاه الدول العربية الخليجية ،فاستمرار النزاع سيؤدي إلى التباعد أكثر من السابق بين دولة الامارات العربية المتحدة وايران ، وفي الوقت نفسه فإن المخاوف المشتركة حول مضيق هرمز (في حالة تدخل القوى الدولية في شؤون هذا المضيق) ستؤدي إلى توثيق العلاقات بين سلطة عمان وايران .

ومما يزيد من التباعد والتنافر بين الدول الخليجية وايران تصريحات مسؤوليها باعتبار البحرين محافظة ايرانية من ناحية ، وتهديد أمن السعودية عبر دمجها في تمرد الحوثيين في اليمن من ناحية ثانية . الامر الذي يدعو إلى ضرورة التدقيق في طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية ، وهي علاقات يعتريها قدر كبير من التناقض ،سواء على المستوى الثنائي أي بين إيران وكل دولة خليجية على حدا ،أو على مستوى مجلس التعاون الخليجي الذي لاتحكمه استراتيجية موحدة تجاه إيران ،فالدول الخليجية بعضها يحكمها علاقات تنافر مع إيران مثل (حالة البحرين وامارة ابو ظبي) والبعض الآخر يحكمها علاقات تعاون فعالة معها (حالة قطر وسلطنة عمان والكويت وامارة دبي) والبعض الاخر تحكمه حالة فتور (حالة السعودية) (الكعود ،٢٠١٥: ٣٨) .

لاشك ان دائرة الخليج العربي تقع في سلم اولويات إيران الجيوبوليتيكية ، فتعزيز النفوذ الايراني في هذه المنطقة وتسيدها ، والاعتراف بها القوة الاقليمية الاولى هو هدف كل التحركات الإيرانية في المنطقة العربية ، ولن تتخلى إيران مستقبلاً عن مشروعها للهيمنة على الخليج في ظل عاملين اساسين هما : (باكير،٢٠١٢: ٣٠)

١- الضعف البنيوي لدول مجلس التعاون الخليجي :

إذ تبدو دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء السعودية نسبيًا) ضعيفة (ديمغرافيًا، عسكريًا ، وسياسيًا) ،وهي غير قادرة على تأمين محيطها الاقليمي بما يصون أمنها واستقرارها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

،كما أنها غير قادرة على مواجهة المخاطر والتحديات خارج حدودها ،ولاتمتلك الادوات اللازمة لذلك ،ولهذا فهي تعول بشكل مطلق على الحماية الامريكية للخليج . وإذا لم يتم ايجاد حلول عملية لهذا الخلل البنيوي (البعض يطرح اقامة اتحاد خليجي او كونفدرالية) فإن إيران ستبقى تحاول الاختراق والهيمنة في الخليج .

٢- العامل الأمريكي :

أما المشكلة الاخرى التي أكدتها الاحداث ، فهي أن الأمريكي حليف غير موثوق ، وقد يتخلى عنك في أية لحظة ، وحتى لو تجاهلنا هذا المعطى ، فهناك معطى آخر يشير أن امريكا لم تعد قادرة على مواجهة التحديات الامنية الاقليمية بفاعلية ، في الوقت الذي يتراجع فيه النفوذ الامريكي العالمي في العديد من المناطق .

وهذا الوضع لاشك إذا استمر سيغري إيران باستمرار المحاولات للهيمنة على الخليج ، خاصة اذا ما استغلت طهران انشغال العالم بالثورات العربية التي حدثت من اجل تسريع برنامجها النووي ،لامتلاك القدرات العسكرية النووية .

إن الجديد في العلاقات بين الجانبين الايراني ودول الخليج العربي بعد (ثورات الربيع العربي)، فلا يمكن رصد بعض العوامل التي تفسر حالة (الصراع) مع دول الخليج العربي ، وهي في مجملها عوامل مرتبطة بتداعيات (الربيع العربي) ، ولم يفض عدم الاستقرار الاقليمي واسع الانتشار إلى توسيع قوة إيران ونفوذها ، بل وجدت طهران نفسها في موقف رد الفعل تجاه الاحداث ، ولم تحقق رؤيتها في ولادة الشرق الاوسط الاسلامي في المنطقة على انقاض الانظمة التي سقطت .

ويتضح على ضوء هذا المشهد ،أن إيران سوف تستمر في رفضها للتواجد العسكري الأجنبي في الحاضر والمستقبل في منطقة الخليج العربي كونه الخطر الأول الذي يهدد المنطقة ويخلق حالة من عدم التوتر وعدم الاستقرار فيها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مشهد التغيير :

إن استبعاد دول الخليج لايران من ترتيبات الامن في المنطقة يثير مخاوف إيران من تداعيات وتهميش دورها واستبعادها ،فإيران تعد من جهتها القوة العسكرية والاداة الرئيسية التي تسعى من خلالها إلى المشاركة في اي ترتيبات للامن القومي ، سواء في منطقة الخليج او على مستوى الشرق الاوسط ككل ، وبناءً على ذلك تسعى إيران دائما إلى تطوير قدراتها العسكرية إلى حد تحولت فيه لشأن بالغ الاهمية في السنوات الاخيرة على وجه الخصوص ،وربما كان امتلاك إيران للقدرة والسلاح النووي يعد تطورًا بارزًا في هذا الشأن لما سيكون له من انعكاسات كبيرة على الاستقرار الاقليمي والسياسة العالمية عمومًا . (الكعود ،٢٠١٥: ٤٠) .

والأكيد إمتلاك إيران لقنبلة نووية سيعطي مبررًا اضافيًا لمشاعر الاستقواء او الاختراقات فإذا قامت إيران بتعميق التناقضات ، وايهام جزء كبير من المواطنين الخليجيين بأنها الحامية لهم والقادرة على دعمهم لتحقيق طموحاتهم في مزيد من المشاركة في السياسة والاقتصاد والقرار ، فالبرنامج النووي الايراني قد يشجع إيران على اتباع سياسة خارجية أكثر حزمًا وتأثيراً في المنطقة ، سيما ان إيران اصبحت مدخلًا لأي مفاوضات جديدة في المنطقة ،ويأتي كل ذلك على حساب دول الخليج ولاسيما السعودية ، التي تحرص على المحافظة على دورها المؤثر في عملية تشكيل السياسات الشرق أوسطية .

وفي حال حدوث ضربة عسكرية على إيران ، فإن دول الخليج الحليفة للولايات المتحدة ستجد نفسها في المواجهة ؛ لوجود قواعد امريكية على أراضيها ،ويضاف إلى هذا القلق أمن النفط الذي يعد الشريان الرئيسي لدول الخليج ، والمناورات التي يجريها الحرس الثوري في الخليج العربي ومضيق هرمز ، وأيضًا المخاطر المتعلقة بإحتمالات الحرب أو تداعيات العقوبات على إيران ،تدفع هذه الأسباب إلى سباق تسلح خطير في الخليج ، واذا استطاعت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيران من النجاة بمشروعها النووي بسبب التناقضات الدولية وقدرتها على التفاوض ، فسباق من هذا المستوى سيهدر امكانات دول الخليج وايران على حدٍ سواء .

وعليه ،فإن موقف دول الخليج أمام هذا الملف الساخن ،وربما بنتائجه الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة دول يمكن تلخيصه بالقول : إن دول الخليج وقياداتها في وضع لاتحسد عليه ،بين الموقف الايراني السائر بتصميم نمو تطوير البرنامج النووي لخدمة الأغراض العسكرية من جهة والموقف الامريكي – الاسرائيلي المصمم على نزع القدرات النووية الإيرانية مهما كلف الثمن .

ب- أما الحالة اليمنية : فلاشك أن أهميتها بالنسبة لإيران إنما تنبع من كونها الفناء الخلفي للمملكة العربية السعودية ، اكثر من أي شيء آخر ، ورغم مطالبة إيران الحكومة اليمنية بالاحجام عن استخدام عن العنف واحترام مطالب شعبها ؛ لضمان وحدة البلاد، فقد ذهب بعض المراقبين إلى أن الموقف الايراني إزاء الثورة اليمنية جاء متخبطًا ؛نظرًا لعدم تمكن إيران من قراءة النظام السياسي مستقبلاً وعما إذا كان سيصب في مصلحتها أم لا ، نظرًا لمراهنتها السابقة على الحوثيين ،غير أن تطور الاحداث جعلها تدرك أن هذه الثورة ثورة شعبية لاتستلهم الثورة الإيرانية ، ناهيك عن انشغال إيران بالاحداث في المنطقة .

المطلب الثاني : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول بلاد الشام :

إن سياسة إيران الخارجية ، تلعب دورًا في تحديد طبيعة علاقاتها مع الدول العربية ، مابين تنافر أو تقارب أي حالة من عدم الاستقرار في العلاقات ، فالدول العربية في بلاد الشام (الاردن،فلسطين ،لبنان ،سوريا) ،حالها كحال بقية الدول العربية الاخرى فتتأثر علاقتها بإيران حسب المتغيرات الإقليمية مابين شد وجذب ، فالأردن ظلت العلاقات الاردنية الإيرانية تتأرجح مابين العداء والدبلوماسية الحذرة بعد الثورة الإيرانية ، أما فلسطين اصبح من أولويات السياسة الخارجية الإيرانية الدفاع عن القضية الفلسطنية؛ لأنها قضية تخص المسلمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميعًا ، ويأتي التحالف الإيراني - السوري على رأس اولويات مشروع إيران الاقليمي ، فعن طريقه يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الاقليمي تبدأ من غرب إيران مرورًا بالعراق وصولاًالى سورية التي تنظم سلسلة النفوذ الايراني وصولًا إلى لبنان والاراضي الفلسطينية المحتلة .

أولاً : سياسة إيران الخارجية تجاه الأردن وفلسطين :

أ- الأردن :

ظلت العلاقات الأردنية - الإيرانية منذ انتصار الثورة الإيرانية بقيادة الخميني عام ١٩٧٩ وحتى الوقت الراهن ، تتأرجح مابين العداء والدبلوماسية الحذرة ، إذ أن الجانبين لم ينجحا تمامًا في التوصل إلى ارضية علاقات تقوم على مصالح ثنائية مشتركة واضحة المعالم لاتتأثر بعلاقات أي منها الاقليمية أو الدولية . فبعد سقوط نظام شاه إيران محمد رضا بهلوي انهارت علاقات البلدين تمامًا ، ووصلت إلى مستوى قطع التمثيل الدبلوماسي . واستمرت هذه العلاقات تسير في طريق التوتر بعد مساندة الاردن للعراق في حرب الثمانية أعوام مع إيران والتي اندلعت عام ١٩٨٠م ، ثم جاءت ازمة الجزر الاماراتية الثلاث . (الجرابعة ،٢٠١١: ٢٤)

وفي مطلع التسعينيات شهدت العلاقات الاردنية – الإيرانية نوعًا من التحسن ، والتي كانت قد أُعيدت في عام ١٩٩١م ، وفي ٢٤/شباط ١٩٩٨م قام نائب وزير الخارجية الايراني سعيد محمد الصدر بزيارة إلى عمان ، وتم استقباله من جانب الملك حسين وولى عهده الامير الحسن في ذلك الوقت وعدد من المسؤولين الاردنيين ، وتم إجراء محادثات حول توطيد العلاقات بين البلدين بضرورة توسيعها بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .وايضًا قام وزير الخارجية الاردني في ١٠/آب من نفس العام بزيارة إلى طهران واجرائه محادثات وصفت بأنها مثمرة مع المسؤولين الايرانيين لتوسيع العلاقات بين البلدين ، ويذكر أيضًا أن شركة الخطوط الجوية الملكية استأنفت رحلاتها إلى طهران في عام ١٩٩٨م لاول مرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ ثمانية عشر عامًا . (الشريف : ١٣٠) . وبعد هذا التحسن في العلاقات واستعادة العلاقات الدبلوماسية تدريجيًا ،بادر الاردن بإغلاق مكاتب حركة "مجاهدي خلق "المعارضة لإيران في عمان وابعاد مسؤوليها ، والغاء كل التسهيلات التي كانت ممنوحة لهم على أراضيها (مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،٢٠٠١: ٣٤) .

غير أن العلاقات بين الأردن وايران عادت للتوتر مرة أخرى في عام ٢٠٠٠م ، الذي شهد تفجير أحداث ضخمة ، مثل انتفاضة الاقصى الثانية في ايلول عام ٢٠٠٠م والتي أثرت في علاقات العديد من دول المنطقة مع إيران ، وبرزت بالشكل الاكبر مع الاردن ، التي اتهمت طهران بمحاولة ايجاد موطئ قدم لها بالمنطقة يؤهلها لتكون طرفًا رئيسيًا في معادلة الصراع في الشرق الاوسط ، على حساب مصالح الاردن السياسية والامنية . وذلك بعد أن أعلن أكثر من مرة ضبطه محاولات ايرانية لتهريب الاسلحة من اراضيه للأراضي الفلسطينية ، وتجنيد إيران عناصر اردنية وعربية على الاراضي الاردنية لمناكفة الاسرائيليين. (الجرابعة،٢٠١١: ٢٤) .

وبالرغم من عودة العلاقات بين البلدين في عام ٢٠٠٣م ، بعد زيارة الملك عبدالله الثاني إلى إيران والتي تعد الأولى من نوعها منذ انهيار النظام الملكي في إيران ،الا انها بدأت بالتهاوي مع سقوط بغداد على يد قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة ، والحديث عن تنامي النفوذ الايراني في العراق والمنطقة ، وتوجت هذه المخاوف بتصريحات ملك الاردن عبدالله الثاني في عام ٢٠٠٤م للتحذير من أطماع إيران لإقامة ماسماه "الهلال الشيعي" بالمنطقة. (الجرابعة،٢٠١١: ٢٥) . حيث قال الملك عبدالله :"إن أكثر من مليون ايراني عبروا مسافة ٩١٠ميل من الحدود إلى العراق ، كثير منهم للتصويت في الانتخابات بتشجيع من الحكومة الإيرانية ، أنا متأكد من أن هناك الكثير من الناس ، والكثير من الايرانيين سوف يستخدمون كجزء من استطلاعات الرأي للتأثير على النتيجة " وقال " إن الحصول على جمهورية اسلامية في العراق يصب في مصلحة إيران ، وبالتالي فإن انخراط الجانب الايراني في العراق يهدف إلى تحقيق حكومة غاية في الموالاة لايران . وقال أيضًا :"إذا هيمنت الاطراف أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسيين الموالين لإيران على الحكومة العراقية الجديدة ،فإن هلال جديد مهمين من الحركات أو الحكومات الشيعية التي تمتد من إيران إلى العراق وسوريا ولبنان يمكن أن يظهر ويغير موازين القوى التقليدية بين البلدين الرئيسين الاسلاميين ، ويفرض تحديات جديدة أمام مصالح الولايات المتحدة وحلفائها " وأضاف قائلاً :"إن خلق هلال شيعي جديد من شأنه أن يزعزع بشكل خاص الاستقرارفي دول الخليج التي تحتوي على سكان شيعة ، وحتى المملكة العربية السعودية ليست بمنأى عن هذا . وستكون مشكلة كبيرة من شأنها الدفع باحتمال حدوث نزاع بين الشيعة والسنة ، وما يؤدي اليه هذا النزاع من نتائج عندما يخرج من حدود العراق إلى دول الجوار . (العتوم ،٢٠٠٩: ٢٤٢، ٢٤٣) .

ويتضح من ذلك ، إن تحذير الملك عبدالله الثاني من أطماع إيران لإقامة ما سماه "الهلال الشيعي " بالمنطقة ، ليس المقصود من هذا الهلال الحديث عن منظور ديني ، بل يعني نفوذ سياسي اقليمي ايراني ، ويرى البعض أن النفوذ السياسي والاستخباراتي الايراني واضح ولايحتاج إلى اثبات وهو يمتد حتى اليمن والجهة الغربية من الخليج العربي ومصر .

ورغم محاولات الأردن اللاحقة لامتصاص الغضب الايراني ، ومحاولة التهوين من تصريحات الملك عبدالله فإن الريبة الاردنية من الاطماع الإيرانية " الشيعية" بالمنطقة عادت لتظهر مرة أخرى بعد كثرة الحديث عن تورط إيراني في الحرب الطائفية التي أطلت برأسها في العراق بين الشيعة والسنة هناك, خاصة بعد "المظاهر الطائفية" التي ظهرت خلال عملية إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. كما أن تطورات حالة الاقتتال الطائفي في العراق, وما رافق ذلك من اتهامات لايران, قد اسهم بتبدل المزاج الشعبي الاردني تجاه إيران, وبرز ذلك من خلال مطالبة نواب اردنيين حكومتهم بقطع علاقتها مع طهران. ولأول مرة خرجت مظاهرات أردنية لمهاجمة سياسات إيران في المنطقة, وذلك بعد سريان الشكوك بشان استغلال إيران نفوذها في بعض دول المنطقة, لخدمة "مصالحها الخاصة" كما هو الحال في مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حزب الله في لبنان, او محاولة فرض نفسها كاحد مفاتيح القوى في المسالة الفلسطينية من خلال التقرب لاحد اطراف القوى الفلسطينية.

ويرى البعض أن سياسة إيران بحركات الاسلام السياسي السني أو بتعبير آخر حركات الاخوان المسلمين ، والحركات المشابهة في مصر والاردن والسودان وبين الفلسطينيين ،فهي تخترق هذه الحركات وتعمل على خلق تأزمات داخل الاسلام السني ، وتأزمات بين تلك الحركات والانظمة السائدة في بلدانها . (السيد،٢٠١٤: ١٤٤) .

وفتحت المُصافحة التي جرت بين العاهل الأُردني الملك عبد الله الثاني والرئيس الإيراني حسن روحاني، في اسطنبول على هامش القمة الاسلامية حول القدس الباب على مصرعيه أمام المزيد من التكهنات بخصوص حراك محتمل على جبهة الاتصالات بين الجانبين في ظل التفاهمات الأردنية التركية على مِحور ملف القدس.

لم تُعرَف ظروف المصافحة ولا اللقاء ولا طبيعة الحديث الذي دار بين الزعيمين، لكن مجرد حصول اللقاء أمام الكاميرات اعتبره مراقبون رسالة سياسيّة من الجانب الأردني تُوحي بأن تنمية الاتصالات مع إيران لا يزال من الخيارات المُتاحة بين يدي الأردن، خصوصًا إذا استمر حليفه السعودي بتجاهل احتياجاته. أحد أعضاء مجلس النواب الأردني قال لرأي اليوم بأن الحديث الذي دار بين روحاني والملك في اسطنبول رسالة تنطوي على تنويع الخيارات الأردنيّة. النقاش وحسب مصادر خاصة جدًّا تعلق بتبادل عبارات المجاملة فقط، وبإشارة من روحاني إلى أن بلاده تقف مع الأردن ضد الإدارة الأمريكيّة في أزمة الوِصاية الهاشميّة على القدس روحاني طلب فيما يبدو إعادة السفير الاردني إلى طهران الغائب منذ عام ونصف حتى تستطيع بلاده تأمين قنوات رسمية لأي تعاون بشأن قضية القدس على الأقل. الجانب الأردني بدا مُهتمًّا بفتح ثغرة في جدار الصمت مع إيران ليس لمُتابعة موضوع القدس تحديدًا، ولكن لضمان وجود اتصالات تمنع إيران من التخطيط عكس الأولويّات الأردنيّة بخُصوص الجنوب السوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأنّ أولويّة الأردن هي الحفاظ على سياسة تخفيض التصعيد في جنوب سورية خصوصًا إذا ما اشتدت المعارك العسكرية، والمطلوب من إيران بهذه الحالة ضبط الميليشيات التابعة لها في الجنوب السوري والتي يطلق وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي عليها اسم الميلشيات الطائفيّة .السفير فردوسي كان يشتكي من أن المسؤولين الأردنيين خصوصًا في مجال الأوقاف والشؤون الدينيّة يمتنعون عن تلبية زيارات الدعوة التي تقدم لهم من الجانب الإيراني خُصوصًا في وزارة الأوقاف ودائرة قاضي القُضاة.(جريدة رأي اليوم ،٢٠١٨) .

ب- فلسطين :

لاشك في أن دعم قضية فلسطين وتحرير القدس قد شكلا أحد المقومات الايديولوجية للثورة وبعدها لدى نظام الجمهورية الاسلامية ،سواء كان ذلك موقفًا اصيلاً ،أم ردة فعل على سياسة الشاه التحالفية مع اسرائيل والولايات المتحدة ،أم تنافسًا مذهبيًا بشأن تحرير القدس ، وكان من اول القرارات التي تم اتخاذها بعد الثورة الإيرانية استبدال سفارة (اسرائيل) في طهران بسفارة فلسطين هي اول قرارات الحكومة الإيرانية .

ويعلن الايرانيون أن القضية الفلسطينية ليست قضية قومية فقط ، وإنما هي قضية اسلامية اذ انها خرجت من الاطار القومي إلى الساحة الاوسع الاسلامية التي تجمع المسلمين من عرب وغيرهم للدفاع عن هذه القضية العادلة . فهي تعد قضية جمع وتوحيد بين أبناء الأمة الإسلامية كافة ، وطبيعي أن ينظر إليها كوسيلة جمع بين العرب والايرانيين لأنهم ينتمون إلى أمة الاسلام ويدلل الايرانيون على رأيهم هذا بما يأتي : (الجرابعة،٢٠١١: ٢٥) :

١- مثلما رأى العرب في القضية الفلسطينية قضيتهم القومية فان المسلمين رأوا فيها قضيتهم الاولى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- وحدة المخاطر المرتبطة بالقضية الفلسطينية, لانها قضة تجمع بقوة كل من الايرانيين والعرب وبقية المسلمين بعضهم إلى بعض.

٣- وحدة الاستهداف, ويقصد بها إن كل الدول العربية والاسلامية مستهدفة من قبل القوى التي تريد الاستحواذ على ثروات المنطقة, وإن اختلفت طريقة التعبير عن هذا الاستهداف.

فالموقف الايراني الرسمي من الاحتلال وفلسطين والمقاومة كان من صلب عقائد الثورة, وفي هذه المرحلة زادت إيران في دعمها للمقاومة الفلسطينية واللبنانية, وهو ما فسر على انه تدخل ايراني في الشأن العربي واستغلال قضية فلسطين. وطبعًا, يتفاقم الوضع ويتعقد في الحالة اللبنانية بسبب التشابك المذهبي, الوضع أبسط في حالة حركتي "حماس" والجهاد, فهما حركتا مقاومة اسلامية. فلقد تأثرت حركة الجهاد, منذ البداية, بمبادئ الثورة الاسلامية على غرار حركات اسلامية سنية كثيرة ألهبت هذه الثورة خيالها, بما فيها الاخوان المسلمون. ولقد كان للثورة الاسلامية تأثير مباشر فيما يسمى حاليًا بالصحوة الاسلامية في ثمانينيات القرن الماضي. فقد اعتبرتها الحركات الاسلامية نموذجًا يحتذى به . لكن الامر تغير خصوصًا أبان الحرب العراقية – الإيرانية .(بشارة ،٢٠١٢: ٢٤-٢٥) .

فبعد العام ٢٠٠٠م تولت إيران دعم حماس من خلال الحرس الثوري ، وصولًا إلى قرار الاستيلاء على غزة وفصلها عن الضفة ، ولا شك أن الدخول الايراني على القضية الفلسطينية كان له اثارًا كبيرةً على العرب ، وعلى الامريكيين ، وعلى المسرح الشرق أوسطي بشكل عام من خلال تنظيمات مسلحة يوجهها الحرس الثوري الايراني بالتنسيق مع النظام السوري . وقسمت لأول مرة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى طرفين متناحرين ، أحدهما منظمة التحرير بالتنظيمات الوطنية واليسارية الداخلة فيها، والاخر حركتا الجهاد الاسلامي وحماس ذواتا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوجه الاسلامي ، وتوترت العلاقة بين منظمة التحرير وحماس بعد فوزها في انتخابات عام ٢٠٠٦م فقامت حماس بقرار من إيران وسورية عام ٢٠٠٧م بإنشاء دويلة في غزة ماتزال ماثلة إلى الان .(السيد ،٢٠١٤: ١٣٢-١٣٤) .

لاشك أن حركة حماس في وضعها الحالي كانت تفضل من حيث طبيعتها الايديولوجية ، وبدرجة أكبر بسبب قواعدها الاجتماعية في العالم العربي ، لو تلقت هذا الدعم الذي تتلقاه من إيران حاليًا من دولة عربية . وعلى النقيض من ذلك فهناك دولًا عربيةً ساهمت في حصار غزة منذ عام ٢٠٠٥م بشكل مباشر . فلا غرابة ان تملأ إيران فراغًا استراتيجيًا فعليًا على الساحة العربية . (بشارة ،٢٠١٢: ٢٥) .

ويتضح لنا أنه ونتيجة لضعف العرب وعجزهم عن حماية مصالحهم القومية والاستراتيجية ،فقد فقدوا جزءًا مهمًا من مشروعية وضعهم الاستراتيجي بحيث تقدمت إيران لسد هذا الفراغ ، مع أن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف ظاهريًا بايران كشريك في منطقة الشرق الاوسط الجديد أو الكبير، فأنه أصبح معروفًا أنه لايمكن تجاهل حماس في أي سلم او حرب ، ومن ورائها إيران . فدخول إيران على خط القضية الفلسطينية كانت له عواقب كبرى بالنسبة للعرب ولايران على حد سواء ،فإذا كانت إيران شريكًا في الحرب ،فإنه لايمكن إنجاز سلام من دونها . ورغم أن السبب الرئيسي لعدم تحقيق تسوية للقضية الفلسطينية هو أن حكومات (اسرائيل) ما كان السلام خيارًا استراتيجيًا لها، ولاشك أيضًا أن الحركات الاسلامية المقاتلة والتي تدعمها إيران اسهمت بقوة في عملية التفشيل ذاتها التي دخلت فيها (اسرائيل) . ومن جهة أخرى ظهرت اصوات في إيران ضد سياسة حكام إيران بما فيها الدعم الذي يقدم خارجيًا ،لانه بحد تعبيرهم مصدر من مصادر مشكلات إيران الاقتصادية . وسوف تستمر إيران في رفضها لعملية التسوية للصراع العربي – الفلسطيني ، وهو الامر الذي تصاعد مع الانتصارات التي حققتها المقاومة اللبنانية ،مما عد من قبل العديد من المحللين بمثابة نجاح لمنهج إيران ، المتمثل في طرح خيار المقاومة حلًا وحيدًا للصراع لاعادة الحقوق العربية والذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبرز من خلال الموقف الايراني من الانتفاضة الفلسطينية ، وعلاقاتها بكل من لبنان وحزب الله وحركات المقاومة في فلسطين . وان لايران مصلحة في التعاون مع الدول العربية للتعامل مع عملية التسوية فـ (اسرائيل) خطر عليها مثلما هي خطر على الدول العربية وأن (اسرائيل) لن تتيح لايران مجالًا للحركة ، فمنطق تاريخ الشرق يقول انه لايحتمل قوتين كبيرتين من غير مواجهة ويتعذر على إيران تحقيق توازن مع (اسرائيل) .

ثانيًا سياسة إيران الخارجية تجاه سوريا ولبنان :

أ- سوريا :

تبدو العلاقة السورية – الإيرانية الاكثر ثباتًا بين العلاقات العربية كلها مع إيران . فلم تشهد أي تراجع أو برودة لافتة على الرغم من التغيرات الخطرة التي عصفت في المنطقة ، وخصوصًا بعد احتلال العراق ،لقد بدأت هذه العلاقة بعد انتصار الثورة مباشرة ، وكان الابرز فيها الانحياز الاستراتيجي السوري إلى إيران في حربها مع العراق ، إذ راهنت القيادة السورية رهانًا خطرًا على مستقبلها بهذا الانحياز ، فلو انتصر العراق في هذه الحرب لواجه النظام السوري بكل تأكيد تهديدًا مباشرًا من النظام العراقي الذي كان على خلاف وتوتر دائمين مع توأمه سورية . (عتريسي ،٢٠١٢: ٩٨، ٩٩) . حيث أن سقوط الشاه في عام ١٩٧٩م مهد الطريق لاصطفاف استراتيجي جديد بين سورية وايران فقد رحبت سورية باستيلاء الخميني على السلطة في طهران وفي شهر آب قام وزير خارجية سوريةعبدالحليم خدام بزيارة طهران ،وافتخر ان سورية دعمت الثورة الإيرانية قبل قيامها وفي اثناء اندلاعها وبعد انتصارها. (الجرابعة ،٢٠١١: ٢٨) .

لقد نشأ التحالف السوري – الإيراني في أعقاب الثورة الاسلامية في إيران وتطور مع الزمن ، وفي حين أن بعض الدوافع الأولية للتحالف تراجعت ظاهريًا . حيث نجد أن السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإيرانية تتقارب مع سوريا للأسباب التالية : (العبادي ،٢٠٠٨: ٨٤-٨٥) .

١- إبقاء سوريا في الاتجاه المعادي للولايات المتحدة و (اسرائيل) حيث أن سوريا وايران تعلمان أن هناك إجماعًا دوليًا على عزلهما .

٢- العمل على بقاء سورية على موقفها من عملية السلام حيث أن سوريا تشترط شروط يعتبرها الجانب (الاسرائيلي) أنها شروط غير واقعية وغير منطقية لكي تتم عملية السلام وايران حريصة أن تبقى سوريا الاداة الرئيسية المعطلة لعملية السلام في الشرق الاوسط .

٣- تحرص السياسة الخارجية الإيرانية على على رفض الوجود الامريكي في المنطقة وتشترك سوريا معها في هذا الاتجاه . واتفق الجانبان على ما يلي :

أ- اعتبار أي اعداء على سوريا هو اعتداء على إيران والعكس صحيح .

ب- الالتزام الايراني بتقديم الدعم لسوريا في حال تعرضها لأي اعتداء .

ج٠ التعاون العسكري بين القوات الإيرانية والسورية .

٤- تنظر إيران لسوريا على أنها نافذة كبرى على الدول العربية وهي سبيل لتحقيق التقارب الايراني العربي .

٥- تعتبر إيران أن سوريا نقطة العبور الاولى إلى لبنان .

٦- تهدف من اقامة التحالفات مع سوريا وحزب الله ومع الشيعة في كل العالم هو ارسال رسالة تحذيرية إلى الولايات المتحدة مفادها أن إيران تمتلك القدرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة إذا ما ارادت توجيه ضربة عسكرية لايران .

شكلت سوريا بعلاقتها الإستراتيجية مع إيران بوابة عبور لايران على العالم العربي ، وخصوصًا الى لبنان ،لان الحرب مع العراق رافقتها قطيعة عربية شاملة بايران ، فأصبحت سوريا الممر الوحيد للدعم الايراني المباشر إلى حزب الله منذ تأسيسه كحركة مقاومة ضد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتلال (الاسرائيلي) للبنان ،وقد تعرضت سوريا لمحاولات إضعاف نظامها بين سنة ٢٠٠٥وسنة ٢٠٠٨م بعد خروج قواتها المسلحة من لبنان ، وللحصار ولمحاولات فك تحالفها مع إيران ،لكن ذلك كله فشل في تغيير ثوابت تحالفاتها ، وواجهت سوريا بسبب علاقاتها مع إيران تهمة التحالف مع "العدو القومي " للأمة العربية ، وأيضًا هناك مستوى آخر للتحالف بين إيران – وسوريا فيتصل بدعم حركات المقاومة في لبنان وفلسطين وهو دعم واضح ولولاه لما حققت هذه الحركات انجازاتها ضد الاحتلال . (عتريسي ،٢٠١٢: ١٠٠، ١٠١) .

- السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الثورة السورية :

بدأت الاحتجاجات السورية ضمن ما سمي (بالربيع العربي) في مدينة درعا على أثر قتل خمسة عشر طفلًا في درعا اثر كتاباتهم شعارات تنادي بالحرية في مدينة درعا بتاريخ ٢٦/ شباط ٢٠١١ حيث اتسم الموقف الايراني بالحيادية في بداية الازمة كما فعلت ازاء الثورة التونسية والليبية من قبل إلا أنها سرعان ما أعلنت أن هذه الثورة ما هي إلا مؤامرة خارجية تهدف إلى كسر محور المقاومة والممانعة في المنطقة, وهذا معناه أن الموقف السياسي الايراني تجاه الثورة السورية إذ وضع في اطار مقارنة مع موقفها السياسي إزاء الاحتجاجات العربية التي سبقت الثورة السورية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن, يبدو مغايرًا تمامًا, في حين اعتبرت أن الحركات الشعبية (في دول الربيع العربي) باستثناء سوريا والبحرين قد استلهمت من روح الثورة الإسلامية الخمينية ، اعتبرت أن الحراك الشعبي السوري نظمته أيادٍ خارجية هدفها زعزعة المحور المقاوم (لاسرائيل) وامتعنت أمام سياسات الغرب في المنطقة ،وأدى تطور أحداث الاحتجاجات السورية إلى ارباك النظام السوري ضمن التفاعلات السياسية الاقليمية والدولية الأمر الذي وجدت به إيران تهديدًا لمصالحها في المنطقة من خلال البوابة السورية ، فتغيرت السياسة الإيرانية من الموقف المحايد والتصريحات الداعية للحل السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمن محاولات النظام السوري لطرح حزمة من الاصلاحات السياسية إلى الدعم السياسي والعسكري للنظام . (الشقيرات،٢٠١٣: ١٥٥)

فوجهت إيران اشارات عديدة ، بأنها لن تقف صامتة أمام الضغوطات المتصاعدة التي يواجهها النظام السوري ، واعتبرت سقوطه "خطًا أحمر" بالنسبة لها على حد قول علي أكبر ولايتي متشار المرشد للعلاقات الدولية الذي قال " إن سورية تعد في المنطقة جزءًا من حلقة ذهبية للمقاومة ، ولذا فعلى الجميع أن يعلم أن الهجوم على سورية سيكون بمثابة هجوم على هذه الحلقة ، وكذلك على إيران . (الشقيرات ،٢٠١٣: ١٥٥، ١٥٦) . وقد ترنح نظام الاسد بعد ثمانية أشهر من الثوران وكثرة الانشقاقات في الجيش ، ثم ترنح بعد مقتل قادته الامنيين ، ومنذ أواخر عام ٢٠١١م بدأ الايرانيون بإرسال خبرائهم ومتطوعيهم ، بعد ان كان الروس سبقوهم بذلك في خريف عام ٢٠١١م . وحتى أواخر عام ٢٠١٢م كان الايرانيون قد أمدوا الاسد والمالكي رئيس وزراء العراق ، بخمسة عشر مليار دولار ، وبكميات هائلة من الاسلحة عبر الاجواء العراقية واللبنانية . وقال وزير الخارجية الايراني :"إن إيران تعتبر الدفاع عن نظام الاسد دفاعًا عن الأمن الايراني . " فايران تعتبر سوريا جزءً اساسيًا من المحور الذي أقامته . (السيد ،٢٠١٤: ١٦١) .

وقدمت إيران للنظام السوري مختلف أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري وأيضًا دفعت حلفاءها في العراق (كتائب ابو الفضل العباس) وفي لبنان (حزب الله) للقتال إلى جانب النظام السوري لمعرفتها أن سقوط هذا النظام يعني تراجع نفوذها في المشرق العربي وتركها وحيدة في مواجهة الغرب بشأن ملفها النووي بدون أوراق مساومة ، وقد تغير موقف إيران وعملت اجراءات تكتيكية في موقفها من الازمة السورية ، من خلال الدعوة إلى تنظيم حوار بين النظام والمعارضة ، والتأكيد على أن تنحي بشار الاسد شأن داخلي ، وقد استضافت في هذا الاطار بعض قوى المعارضة الداخلية السورية في طهران للمشاركة في مؤتمر "الحوار الوطني السوري " الذي عقد في ٢٠١٢م وأكد رفضه لأي شكل من أشكال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية وشدد على تحقيق المصالحة الوطنية وأكد على رفض العنف بكل أشكاله وصوره وإدانة من يعمل على تهريب السلاح للمسلحين في سوريا ودعم الارهابيين ومساندتهم ، ووجوب تجفيف منابع الارهاب المتدفقة إلى سوريا من جهات عربية واقليمية ودولية . (التقرير العربي الاستراتيجي ،٢٠١٣: ٢١٤) .

ولقد ساهمت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الثورة السورية ودعمها للنظام السوري في اضفاء صفة الصراع الطائفي على الصراع في سوريا باعتبار أن أغلبية المعارضة من السنة وعناصر عرقية محدودة من الاكراد والتركمان ، وهذا مايفسر تأييد كل من السعودية وتركيا للمعارضة السورية بدرجات متفاوتة ، وقد أدت السياسة الخارجية الإيرانية لروسيا والصين وايران على وجه الخصوص وفي ظل وقوفها التام مع النظام السوري إلى فرض معطيات اخرى على الساحة السياسية مثلما فرض سفك الكثير من دماء الشعب السوري وإزهاق الكثير من الاروح وخاصة في المجتمع السني السوري المعارض للنظام العلوي هناك .(الشقيرات ،٢٠١٣: ١٥٨، ١٥٩) .

* الآفاق المستقبلية للعلاقات السورية الإيرانية :

* سيناريو سقوط الاسد :

إذا سقط النظام السوري فسيسقط معه أهم وأكثر التحالفات الإستراتيجية ثباتًا في الشرق الاوسط خلال العقود الثلاث الماضية ، وهو مايعني حصول زلازل جيوبوليتيكي ينهي النفوذ الايراني في بعض المناطق ، ويقلصه إلى أدنى حد ممكن في مناطق أخرى ،ويمتد من فلسطين إلى العراق ، وقد يصيب إيران نفسها .

وانطلاقًا من كون سوريا المدخل الرئيس لاختراق إيران للساحة العربية ، فإن فقدان نظام الاسد سيكون له تداعيات عميقة على بنية المشروع الايراني في المنطقة ، بحيث ستنقطع الحلقة الواصلة مع حزب الله الذي يعتبر ذراعه الرئيس ، كما سيفقد القدرة على التأثير المباشر مع سقوط المنظومة السورية السياسية والامنية في لبنان . (باكير :ص ١٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* سيناريو سحق الاسد للأنتفاضة :

على الرغم من صعوبة التسليم بهذا السيناريو, إلا أن تصرفات النظام السوري تبدو في سياق عسكري, أمني, سياسي, إعلامي يعتمد على توظيف خبراته السابقة في القمع الوحشي, والتفاوض الدبلوماسي, وفي استغلال الأوراق المتاحة لتحقيق هدفه, مراهنًا على ان للناس طاقتها ايضا, ولا يمكنها الاستمرار إلى ما لا نهاية في ظل العزلة الاقليمية والدولية التي تعانيها, وفي ظل وقوف العالم متفرجًا أمام المذابح التي يقوم بها نظام الاسد ضد الابرياء العزل مستعينًا بالجيش والوحدات الخاصة والدبابات والمدفعية.

كما أن هناك مخاوف دائمة من امكانية أن يقوم النظام السوري بصفقة مع امريكا او (اسرائيل) مقابل بقاء النظام, خاصة وان للنظام السوري تجارب سابقة في عقد الصفقات مع امريكا و(اسرائيل), رغم كل ما يقوله عن الممانعة!! . (باكير :ص٢٠)

وفي حال نجاح السيناريو القمعي هذا فمن المنتظر أن يتجه الوضع إلى أحد المسارين وهما :

١- بقاء النظام ضعيفًا :

وهو الاحتمال الأكثر ترجيحًا في هذا السيناريو ، فقد يضطر حينها ، وفي محاولة منه لاصطناع شرعية بديلة ، أن يدخل في مناورة معقدة تشمل الاتجاه للتفاوض مع امريكا و(اسرائيل) ، ويعزل نفسه أكثر فأكثر عن إيران وحزب الله ، وفي هذه الحالة تفقد إيران الكثير من قدرتها في امتلاك القرار السوري او التأثير عليه ، أو على العكس قد يدخل مع امريكا واسرائيل في صراع يأخذ اشكالاً متعددة ، دون ان ننفي امكانية الدمج بين التصورين ، كما كان يفعل النظام السابق فتبقى العلاقة مع إيران قائمة كما هي اليوم .

٢- استعادة النظام قوته :

لن يكون الداخل السوري فقد في مأزق ، بل من المنتظر أن تصبح المنطقة برمتها في مأزق ؛ إذ سيحاول نظام الاسد أن يفرض سياسة الامر الواقع على المجتمع الدولي ومن باب القوة ، وحينها قد يعطي هذا الواقع أفضلية لإيران في المنطقة ، على اعتبار أنها تكون قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحكمت السيطرة على الهلال الشيعي بشكل كامل (لبنان ، سوريا ، العراق ، إيران) .

ب. لبنان :

لم تشهد العلاقة بين إيران ولبنان وتيرة واحدة، مثل معظم العلاقات العربية ، فكانت السمة الأبرز لهذه العلاقة أنها بدأت بعد انتصار الثورة رسمياً مع لبنان أي مع حكومته والمسؤولين كافةً ، وكانت استمرارًا لتلك العلاقة قبل انتصار الثورة أي أن الثورة لم تغير أو تبدل في طبيعة علاقاتها الرسمية بلبنان . ومع بداية الثمانينات إلى بداية التسعينيات تغيرت طبيعة العلاقة بسبب حدثان استراتيجيان وهما الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠- ١٩٨٨م) والاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢م. (عتريسي ،٢٠١٢: ٩٠) .

فالعلاقات اللبنانية – الإيرانية تأثرت كباقي الدول العربية بالحرب الإيرانية - العراقية وعند توقف هذه الحرب ونهاية الحرب الاهلية في لبنان ، بدأ مسار جديد للعلاقات اللبنانية - الإيرانية ،فأصبحت العلاقة بينهما أكثر وضوحًا وثباتًا مع لبنان الرسمي الذي وقع العديد من الاتفاقيات في المجالات كافةً ، ولكن إيران احتفظت بعلاقتها بالقوى والاحزاب اللبنانية ، وفي مقدمتها حزب الله على مستوى الدعم بكافة الاشكال ، وحافظت العلاقات على نفس المستوى من الاستقرار حتى اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام ٢٠٠٥م ، فاتخذت السلطة في لبنان مواقف متشددة من إيران ، واتهمتها بالتدخل في شؤونها الداخلية ، وبالرغبة في الهيمنة على المنطقة ، ومن ثم عادت العلاقات إلى طبيعتها في عام ٢٠٠٩م والتي ترافقت مع تحولات داخلية في لبنان عبر تأليف حكومة وحدة وطنية في عام ٢٠٠٨م ، والمصالحة مع سوريا بعد اعلان براءتها من اغتيال الحريري . (عتريسي ،٢٠١٢: ٩١) .

إن أهمية لبنان بالنسبة لإيران تتجاوز روابطها الروحية والسياسية مع الشيعة اللبنانيين ، فبدون حرية الوصول إلى لبنان ، ستكون إيران معزولة إلى حد كبير عن المشرق ، لذلك فإن إيران تحتاج إلى لبنان للحفاظ على نفوذها في هذه الساحة ، كما أن الوجود الايراني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في لبنان سيؤثر ويتأثر بالتطورات ضمن الحركة الاصولية الاسلامية الاوسع في المنطقة ، وتمثل لبنان منطقة رخوة يمكن عندها أن تتقاطع الاستراتيجيات الاقليمية والدولية بل تتصارع حتى يستطيع كل فريق الحصول ليس على ما يريده كله ولكن وفق معادلات تتوقف على من يحسن استغلال كل مفاصل القوة لديه ويترجمها لمكاسب سياسية . (العبادي ،٢٠٠٨: ٩٩) .

- حزب الله وايران :

أما القصة الإيرانية مع حزب الله فهي قصة نجاح خالص ، فقد نشأ الحزب على يد الحرس الثوري عام ١٩٨٢م .(السيد ، ٢٠١٤: ١٢٩) ،وتشكل العلاقة بين إيران وحزب الله تحالفًا استراتيجيًا كون العلاقة بينهما لها بعدان : البعد الديني العقائدي والبعد السياسي ، وتربط حزب الله بالمرجعيات الدينية الإيرانية روابط روحية عميقة ، كما يعد مرشد الثورة الاسلامية في طهران أكبر مرجعية دينية بالنسبة لحزب الله . (الشقيرات ،٢٠١٤: ١٧٧) .

- نشأة حزب الله :

لقد جاءت ولادة الحزب في ظروف حروب خارجية وداخلية عنيفة شهدها لبنان, وقد كان لايران الدور الابرز في ولادة الحزب إثر انتهاء دور حركة امل الشيعية التي كانت مصالحها في الفترة الاخيرة من تلك المرحلة مرتبطة بالخطة (الاسرائيلية) بتصفية الوجود الفلسطيني في لبنان.(باكير:ص٢٦) ,وتعود جذور نشأة حزب الله اللبناني إلى رجل الدين الشيعي موسى الصدر, الذي ولد في مدينة "قم" الإيرانية عام ١٩٢٨م, نشأ حزب الله في لبنان بعد حصول الإنقسام في حركة أمل الشيعية اللبنانية بسبب قيام الثورة الاسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م التي تسببت بانقسام الحركة إلى جناحين : أحدهما حركة أمل التي ترى أن المرجعية الدينية لابد أن تكون من داخل لبنان, وحزب الله الذي اعتمد المقاومة خيارًا استراتيجيًا له في مواجهة اسرائيل, وقد ارتبط الحزب بايران انطلاقا من ثوابت ومفردات فكرية وعقائدية. وبدأ عمله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كحزب سياسي وعسكري شيعي تحديدًا عام ١٩٨٥م ، فالوجود التنظيمي لحزب الله سبقه وجود منابع فكرية عقائدية تعود في غالبيتها إلى إيران والعراق .(الشقيرات ،٢٠١٤: ١٧٨،١٧٩)

فتحكم العلاقة مابين إيران وحزب الله مجموعة من الأبعاد التي لايمكن تجاهلها وهي: (الصمادي ،٢٠١٢: ١١٧، ١١٨)

١- نظرية الحكم : تقوم هذه النظرية لدى حزب الله وايران على نظرية ولاية الفقيه .

٢- الإنسجام السياسي : يأتي من خلال تبني الشعارات المخالفة للاستكبار والداعية إلى الاستقلال ورفض التبعية وتقديم الدعم لحركات المقاومة .

وهناك مجموعة من العوامل التي جعلت حزب الله متأثرًا في الاساس بالثورة الاسلامية الإيرانية منها : (الصمادي ،٢٠١٢: ١١٨، ١١٩)

أ- النموذج الشيعي : من الناحية التاريخية شكل لبنان محورًا اصليًا من محاور التشيع ، ويشترك كل من الجانبين في توظيف رموز عاشوراء ، وشهادة الامام الحسين والمقاومة .

ب- ولاية الفقيه وقيادة آية الله الخميني : تعد ولاية الفقيه من الخصائص الأساسية التي تحكم العلاقة بين إيران وحزب الله مقارنة بالحركات الاخرى ويقبل حزب الله ولاية الفقيه وقيادة الخميني قبولًا كاملًا ، بحيث تحول فكر الخميني إلى مصدر للحاكمية في الحزب .

ج. الدور المحوري لرجال الدين في العمل السياسي : فقيادات حزب الله معظمهم رجال دين تلقوا علومهم الدينية في الحوزات .

د- الادبيات السياسية : تكشف الادبيات السياسية لحزب الله تأثيراً كبيراً بالثورة الاسلامية الإيرانية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن العلاقة الوثيقة التي تجمع إيران بحزب الله ،هي علاقة متعددة الابعاد روحية ومادية وتعود جذورها إلى مايقرب من ربع قرن ، وتشير بعض الدراسات إلى أن إيران تدعم حزب الله بما لايقل عن ١٠٠ مليون دولار سنويًا ، أنها هي التي زودته مابين ١١ألف - ١٣ ألف صاروخ من طرز مختلفة وبمديات متعددة ، وإن كان أكثرها قصير المدى ومتوسطه ، ويضاف على ذلك أن بعض كوادر الحرس الثوري انتقلوا من مهام تدريب مقاتلي الحزب إلى مهام القتال بين صفوفهم ، وتشير بعض الدراسات ،إن مايتلقاه الحزب من إيران لايتجاوز ٢٥ إلى ٥٠ مليون دولار سنويًا ، تتوزع مابين الدعم المادي والمساعدات العسكرية .(العبادي ،٢٠٠٨: ١٠٨) . ولاتوجود معلومات حقيقية عن مقدار الدعم الذي يتلقاه حزب الله من إيران لعدم وجود بيانات رسمية من الطرفين .

كما وأوضح العدوان (الاسرائيلي) على لبنان في عام ٢٠٠٦م أنه من الصعوبة عدم الربط بين الحرب على لبنان وتصاعد الازمة بين الولايات المتحدة الامريكية من جهة وايران وسوريا من جهة أخرى ، حيث هدفت واشطن من هذه الحرب منح (اسرائيل) الفرصة الكاملة لتدمير البنية العسكرية لحزب الله ، ثم الانتقال بعد ذلك لتصفية حماس ، وإسقاط حكومتها وتشكيل تحالف دولي اقليمي قابل لإغراء سوريا بالانضمام إليها والبدء بالعمل على عزل إيران وتقليص نفوذها في المنطقة .

واعتبرت الولايات المتحدة و(اسرائيل) أن حزب الله يمثل أداة اقليمية بيد سوريا وايران وأنه بتجريد حزب الله من سلاحه سوف يتم القضاء على النفوذ السوري والايراني في لبنان . ويجري تقيم حزب الله من خلال زاويتين : ترى الاولى : أنه مجرد أداة لسياسة إيران الخارجية ينفذ الاجندة الإيرانية ويتلقى توجيهات منها ، ويتحرك على هدى سياساتها في المنطقة ومن أجل خدمتها . أما الثاني فيرى : أن حزب الله يتلقى بالفعل دعمًا ماليًا وعسكريًا من إيران وانه تأسس في طهران وبتوجيه مباشر من الخميني . (الشقيرات ، ٢٠١٤ : ١٨٥) .وبغض النظر عن دقة اي من الرأيين فإن إيران استفادت من علاقتها بحزب الله ، حيث قدمت نفسها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للجمهور وللعالم الاسلامي على أنها هي التي تحارب (اسرائيل) وهي التي انتصرت عليها ، هذا الامر أتاح لإيران تحقيق حضورًا معنويًا لدى بعض الاطراف العربية ، وأصبح بمقدورها تمرير الكثير من خيوط مشروعها بعد ان بات دعاة أفكارها يقرنون انجازات حزب الله بالدعم الايراني.

ويتضح مما سبق أن إيران تمتلك أدوات نفوذ لتوظيفها لتحقق سياستها في المنطقة متمثلة بحزب الله الأداة التي من خلالها تنفذ مشروعها في المنطقة العربية ، واستطاعت إيران من خلال الدور الفاعل لسياستها الخارجية في المنطقة العربية أن تبني علاقة فائقة الحدود مع حزب الله وساهمت هذه العلاقة بتمرير الكثير من الاجندات الإيرانية والتي تصب في نهاية المطاف في مصلحة أمنها القومي .

- المشهد المستقبلي للعلاقات اللبنانية – الإيرانية :

وعلى عكس التطورات الجارية في الوطن العربي يتراجع النفوذ الايراني في عدد من الدوائر العربية ، فإن لبنان سقط بداية عام ٢٠١١م بشكل كلي وكامل في دائرة النفوذ الايراني ومعه السوري ، عند تفجير حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها الحريري باستقالة ١١ وزيرًا يمثلون حزب الله وحلفائه ، والنتق ليخضع مع بدء الثورات العربية إلى دائرة القرار المباشر ايضًا لايران وسوريا مع استيلاء حزب الله على الوضع اللبناني بشكل كامل ، مع تشكيل حكومة نجيب ميقاتي التي ابصرت النور في الوقت الذي وصلت فيه الثورات العربية إلى دمشق .

حيث أن بقاء النفوذ الايراني على حاله في لبنان ، أو تراجعه جراء التطورات التي أحدثتها الثورات العربية في المنطقة سيعتمد في المرحلة المقبلة على عاملين وهما : (باكير: ٤٠)

١- مستقبل النظام السوري :

إذ أن سقوط النظام السوري سيؤدي إلى انقطاع القناة التي تصل البحر الايراني بالبركة اللبنانية التي يديرها حزب الله الآن . هذا الانقطاع سيؤدي إلى انقلاب سريع في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشهد اللبناني لغير صالح إيران وحلفائها ، حتى وإن بقي حزب الله صامدًا خلال الفترة الاولى لهذا الزلازل الجيوبوليتيكي ؛فإن مورادة وقدراته ستشح مع مرور الوقت الذي من المرشح أن يكون سريعًا في حال نشوء نظام عربي سني في دمشق .

٢- مستقبل حزب الله :

إذ أن لحزب الله وضعه الداخلي الخاص ايضًا والذي سينفجر في أي لحظة بمعزل عن سوريا وايران ، فسلاح الحزب بدأ منذ عام ٢٠٠٠م يثير انقسامًا في لبنان حول مدى مشروعيته ، والاستثمار السياسي له ، ومن ثم تعميق الانقسام بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٦م ، واسقاط نتائج الانتخابات الشعبية ، ومصادرة السلطة السياسية لمصلحته باستخدام السلاح ، وصولًا إلى اتهام المحكمة المختلطة الخاصة برفيق الحريري عام ٢٠١١م عناصر تابعين لحزب الله باغتيال رئيس وزراء لبنان الاسبق .

المبحث الثاني : المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في العلاقات العربية – الإيرانية :

لايمكن الحديث عن علاقات عربية – إيرانية من دون الاشارة إلى المتغيرات الاقليمية والدولية التي تؤثر في هذه العلاقات ، فبعض هذه المتغيرات يدفع العلاقات بين الطرفين إلى التجاذب وبعضها الاخر يدفعها إلى التنافر ، فهناك تنافس في المنطقة العربية من قبل بعض القوى لأخذ دور الدولة المهيمنة ، وهناك تخوف وتحفظ على الدور الذي تلعبه إيران في المنطقة ، فهناك بعض القوى لاترغب في أن تنفرد إيران في المستقبل بلعب دورًا مهم في المنطقة، وأن يكون دورها مقننًا ضمن اطار القوى الكبرى المؤثرة في المنطقة .

وسيتم مناقشة هذه المتغيرات في مطلبين هما :

المطلب الأول : متغيرات إقليمية .

المطلب الثاني : متغيرات دولية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : المتغيرات الإقليمية :

يكتنف العلاقات العربية – الإيرانية عدد من المتغيرات الإقليمية المهمة، التي لها التأثير المباشر وغير المباشر على مجمل العلاقات بينها ، فالقوى الإقليمية المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط هي تركيا و(اسرائيل) وايران ، حيث تغيرت سياسة ايران بعد الثورة واعتلاء الخميني سدة الحكم تجاه المنطقة والقوى المؤثرة ، فدعت الى ضرورة تغير العلاقات مع تركيا على أساس الصداقة والاحترام والتعاون ، وانتهجت مسلكًا آخر مع (اسرائيل) يقال عنه ظاهريًا بإنه عدائي ، واعتبرت إيران أن عدم الاستقرار في المنطقة يعود إلى (اسرائيل) وامريكا .

أولا: العلاقات الايرانية – (الاسرائيلة) :

بعد قيام الثورة في ايران سلك القادة الجدد منهجًا مغايرًا عما كان عليه منذ زمن الشاه ، فقد قطعت ايران العلاقات مع (اسرائيل) ، وعليه بدأت ايران في انتقاد الاقطار العربية بأنها اخفقت في حل القضية الفلسطينية . في حين ينطلق المسؤوليين والمحللين (الاسرائليين) في معاداتهم لايران من مجموعة من المعطيات ، وفي مقدمتها أن إيران تعد منافسًا على النفوذ ، وبسط القوة في المنطقة ، حيث تسعى إيران الى القضاء على الرؤية الصهيونية للمنطقة ، التي تفترض أن (اسرائيل) هي الدولة المهيمنة والدولة النووية الوحيدة فيها (النعيمي ،٢٠١٢: ٥٢٥- ٥٣٢) .

تدرك (اسرائيل) عبر تاريخ علاقاتها الطويلة مع إيران الثورة ، أن الهدف الاستراتيجي لطهران ليس تدمير (اسرائيل) ، وأن النقاش يجب أن يدور مع الايرانيين حول كيفية دمجهم في منظومة الامن الاقليمية دون التعرض (لاسرائيل) ،فيقول وزير الخارجية الاسرائيلي الاسبق بن عامي :" السؤال المطروح اليوم ليس حول تحديد متى ستصبح ايران قوة نووية وإنما حول كيفية دمجها في سياسة الاستقرار الاقليمي قبل ان تمتلك تلك القوة ،إن ايران لا يدفعها هوس بتدمير (اسرائيل) وإنما المحافظة على نظامها وتثبيت نفسها كقوة استراتيجية اقليمية إزاء (اسرائيل) والدول العربية . (الشاويش، ٢٠١٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن الكيان الاسرائيلي شكل قاعدة استعمارية متقدمة تستنزف القدرات العربية ، وتهدد مباشرة أي نهوض قومي أو وحدوي ، فايران ايضًا شكلت دور الاسفنجة في امتصاص جزء من الطاقات العسكرية العربية ، مما يجنب (اسرائيل) قوة عسكرية عربية مقتدرة ،ويتيح لها فرصة التفوق العسكري المستمر . (الجرابعة ،٢٠١١: ٤٤) . فيقول الدكتور "بارسيمون طوف " الباحث في معهد فان لير :

" إن ايران لعبت دورًا مهمًا وخطيراً في مساعدة (اسرائيل) عسكريًا ، عن طريق منع العراق من توجيه قوات عسكرية فاعلة الى خطوط المواجهة مع (اسرائيل) ،سواء عن طريق حشد قواتها على حدود العراق والدخول في اشتباكات معها ، او عن طريق دعم التمرد التركي" ويضيف قائلًا :"أنه لو علمنا أن العراق ، لم يتمكن في الماضي من تفريغ اكثر من فرقتين لارسالهما الى الجبهة الشرقية من مجموع جيشه الذي يتكون من عشر فرق ، يتبين لنا مدى وأهمية الدور الايراني الداعم لاسرائيل ".

وتعمل (اسرائيل) جاهدة على وأد واجهاض أي جهود عربية – عربية للتضامن والتوحد ، فالمشروع الصهيوني في جوهره مشروع استيطاني ، تقوم فلسفته على استمرار الصراع لابتلاع المزيد من الاراضي العربية ، وجلب المزيد من المهاجرين من أراضي دول أخرى ، لإحلالهم محل المواطنين الفلسطينين ، وبتمويل من أطراف ثالثة ، وفرض هذا كأمر واقع بالأبتزاز وقوة السلاح . (العبادي،٢٠١٣: ٣٦) .فإيران تسهم بدعم هذا التهجير من خلال تهجير يهودها الى (اسرائيل) لدعم (اسرائيل) في صراعها الديمغرافي مع الفلسطينيين ، فقد تم تهجير مايقرب من اربعين يهوديًا من اصل ايراني الى مطار بن جوريون القريب من تل أبيب في اطار حملة سرية للغاية نفذتها الوكالة اليهودية بالتعاون مع منظمة الصداقة الدولية المسيحية اليهودية .

وكانت (اسرائيل) قد قدمت الدعم لايران في حرب الخليج الاولى وبحسب ما ذكره رونن برجمان قامت اسرائيل بمد ايران بالاسلحة وبيعها اسلحة قيمتها (٧٥) مليون دولار ، وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تألف الدعم الاسرائيلي لايران من عدة عوامل : (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية ،٢٠١٥)

١- مبيعات الاسلحة إلى إيران التي قدرت بـ٥٠٠ مليون دولار امريكي في الفترة من عام ١٩٨١الى عام ١٩٨٣م

٢- قامت (اسرائيل) بتسهيل عمليات شحن الاسلحة من الولايات المتحدة الى ايران .

٣- قيام (اسرائيل) في عام ١٩٨١م بمهاجمة المفاعل اوزيراك النووي العراقي .

٤- قدمت أيضًا لإيران المساعدات غير التسليحية والمدربين .

ويميل ٥٠% من المستوى السياسي والأمني والإستراتيجي في كيان العدو الى التفاهم الأمني مع طهران بحسب جابي سيبوني خبير المخاطر والقائد السابق في لواء النخبة جولاني والذي دعا إلى ضرورة فتح قنوات تفاهم امنية وتأسيس تعاون أمني بين طهران واسرائيل ، لمحاربة السلفية الجهادية التي يبدو أنها حلت محل العدو العراقي ، كما أن طهران ترى ان الخطر ممثل في السعودية وليس في تل ابيب وهو ما سربه السفير السابق للولايات المتحدة الامريكية فريدريك هوف حيث قال : " أن مسؤولين ايرانيين قالوا له أن إيران لم تكن على صراع مع (اسرائيل) وامريكا انما ترى أن عدوها الاول هو الرياض . (الشاويش ،٢٠١٦) .

ويتضح لنا أن العلاقات الإيرانية – (الاسرائيلية) تعطي كثيراً من الانطباعات والتناقضات، فعلى صعيد التصريحات لاتخلو لغة المسؤولين الايرانيين منذ الثورة عام ١٩٧٩م ، من مفردات العدو والعمل على إزالة (اسرائيل) من الوجود ، وشعارات تحرير القدس، والاحتفالات بهذا الشان كثيرة ، وكلها لاتخرج عن لغة التعاطف والتأييد اللفظية ،بينما الواقع على الارض عكس ذلك ، ومنها ماهو مثبت بشكل لايحتمل التأويل مثل امداد إسرائيل لايران في حربها مع العراق بالاسلحة في الثمانينيات ، وفي الوقت الحاضر بينما تشدد امريكا وتقود تحالفًا لحصار إيران اقتصاديًا تتسرب تقارير صحفية عن استيراد (اسرائيل) لكميات ضخمة من الفستق الايراني ، وكشفت ايضًا الحكومة السويسرية عن فضيحة الاستيراد الاسرائيلي للنفط الايراني .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا سيكون هناك تقارب (اسرائيلي) ايراني سببًا في التخلص من التهديد الصاروخي لحزب الله دون خسائر ، وتحويله إلى حزب سياسي ،واضعاف دعم المقاومة الفلسطينية ، وضمانات بأن لاتقوم طهران بفتح جبهة في الجولان كبديل عن ورقة الجنوب اللبناني التي سحبتها (اسرائيل) من طهران ودمشق بانسحابها من الجنوب ما يعني أن مخرجات الملف السوري ستحسم الكثير من الأمر .

ثانيًا : العلاقات الإيرانية التركية :

إن الاعوام التي أعقبت الاحتلال الامريكي للعراق شهدت تزاحم القوى الاقليمية وفي مقدمتها تركيا وايرن على حجز مكان لها في الخارطة الجيوستراتيجية الناشئة بعد عام ٢٠٠٣م ، فتركيا تحولت من دولة منعزلة نسبيًا عن محيطها الاقليمي ومشكلاته ، وانخرطت في تفاعلات عسكرية ،أدى إلى توتر علاقاتها بأغلب جيرانها ،إلا أنها تبقى الفاعل الاقليمي في العلاقات الواسعة والمتعددة الجوانب مع دول المنطقة . وترافق ذلك مع سعي إيران للهيمنة على المنطقة وتوسيع نفوذها الاقليمي مستغلة خروج العراق من معادلة التوازن الاقليمي لها ، الامر الذي اسهم في بروز دورها الاقليمي وتصاعد نفوذها في المنطقة .(عيشون،٢٠١٧: ٨١).

وتتجاوز العلاقات الإيرانية-التركية في أبعادها السياسية والاستراتيجية معاني أي علاقات ثنائية بين بلدين غير عربيين ، إذ إن طبيعتها الخاصة تجعلها تؤثر مباشرة في واقع منطقة الشرق الأوسط. ولئن أمكن نظريًا اعتبار إيران وتركيا عمقًا حضاريًا وجغرافيًا للدول العربية، إلا أن هذا الاعتبار لا يجد ترجمته أوتوماتيكيًا على أرض الواقع، إلا من خلال سياسات عربية فاعلة تستخرج من طاقات إيران وتركيا ما يفيد المصالح العربية وتحيّد ما قد يطرأ من تناقض في المصالح بينها وبين أي من إيران أو تركيا. ولكن في حالات الغياب العربي عن الحضور والفعل، يكون طبيعيًا أن تتمدد الأدوار الإقليمية لكل من طهران وأنقرة لملء الفراغات، وهذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمدد بدوره يضع الدول العربية في بؤرة الاهتمام الإيراني والتركي. تأسيسًا على ذلك تعتبر الأقطار العربية محددًا ثابتًا في معادلة العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا ، باعتبارها ترمومترًا لقياس درجات التمدد الإقليمي لهما.(اللباد ،٢٠١١) .

شهدت العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا في عقد الثمانينيات فترة من الانتعاش النسبي أثناء الحرب الإيرانية- العراقية ، بسبب اضطرار إيران إلى تمرير صادراتها وارداتها عبر حدودها مع تركيا، والتي تمتد من شمال غربي إيران وجنوب شرقي تركيا بطول ٤٩٩ كيلو مترًا ولكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وظهور الدول الآسيوية المستقلة عنه في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ظهر صراع إقليمي جديد بين إيران وتركيا على مناطق النفوذ هناك. ومرد ذلك أن هذه المنطقة الجغرافية الممتدة من قازقيستان شرقًا وأذربيجان غربًا، والتي تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي لكلا البلدين، ترقد على ثروات نفطية وغازية هائلة، يعتقد المختصون أنها سوف تؤثر في معادلات التوازن بسوق الطاقة العالمية، وما يعنيه ذلك من توزيع جديد لأوراق اللعب الاستراتيجية إقليميًا وعالميًا.

وجاء التحالف الاستراتيجي بين تركيا و(اسرائيل) في النصف الثاني من التسعينيات متناغماً إلى حد كبير ومصالح الدولة التركية كما تراها المؤسسة العسكرية التي تحرك خيوط سياستها، بحيث بدا هذا التحالف بمنزلة توزيع جديد للأثقال النسبية في الشرق الأوسط لغير مصلحة إيران. فأصبح هذا التحالف بهذا المنطق تهديداً مباشراً للمصالح الإيرانية وإحدى ركائز النقاط الخلافية بين البلدين.

دخلت العلاقات الإيرانية- التركية مفترقًا حاسمًا بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م ، إذ ساهم هذا الاحتلال في تبدل موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران وبشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر من جراء طفور الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول وأغلبيته السكانية الكردية. كما أدى احتلال العراق إلى إعادة توزيع لموازين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوى الإقليمية عمومًا وبين إيران وتركيا خصوصًا، إذ إن انهيار النظام العراقي السابق وهيمنة الأحزاب السياسية الشيعية على الحكومة والبرلمان العراقيين وكذلك طفور دور الأكراد في شمال العراق والسلطة المركزية ببغداد، أدت كلها إلى تزايد النفوذ الإيراني في بلاد الرافدين بالترافق مع نشوء تهديدات جديدة للأمن القومي التركي .

وعلى صعيد الملف النووي ، فإن مؤسستي السياسة الخارجية والدفاع في تركيا تشعران بعدم ارتياح تجاه حصول إيران على تكنولوجيا نووية ، ويخشيان من ان يؤدي حصول إيران على أسحلة نووية إلى اختلال توازن القوة الحساس في منطقة مضطربة ، لاتتولى فيها دولة واحدة وضعًا مهمينًا ، وفي الوقت نفسه لاتريد تركيا نسف التحسن الاخير في العلاقات الثنائية مع إيران ، حيث ايدت تركيا الجهود الدبلوماسية ، وبخاصة جهود الترويكا الاوروبية ، من أجل ايجاد حل دبلوماسي للمأزق النووي ، وأعلنت تركيا أنه لن يتم استخدام أراضيها أو مجالها الجوي في أي عمليات عسكرية ضد إيران ، لانها تدرك تركيا الحاجة إلى إقامة علاقات جيدة مع إيران لكي تحقق طموحاتها وتعظم من تنوع مصادرها للحصول على الطاقة .(باقر،٢٠١٨: ١٠٨) .

ويتبين لنا أن كل من تركيا وايران تعتمدان على مبدأين أساسيين في التعامل مع بعضهما البعض ، يقوم الأول على تجاهل الإختلافات الايديولوجية للدولتين . ويقوم الثاني على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

على ضوء ذلك ، يمكن اعتبار أن مستقبل تطور العلاقات الإيرانية-التركية في الفترة القليلة المقبلة، يبقى رهنًا بتصارع مجموعة من العوامل فيما بينها، ويتصدر هذه العوامل التناقض في الأفكار المؤسسة لأدوار كل من النظامين السياسيين في طهران وأنقرة، وكذلك بقدرتهما على لعب دور حاسم في تجذير التباعد بينهما.

ومن جملة هذه العوامل أيضًا التنافس التاريخي للبلدين على النفوذ في المنطقة، وتصادم المنظومة الفلسفية والقيمية لكل منهما، والمواقع المتناقضة في التحالفات الدولية. تشترك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طهران وأنقره في حقيقة أنهما تمتلكان موقعًا جيو-استراتيجيًا مهمًا في المنطقة، لكنهما أيضًا تعانيان سويًا عدم وجود إطار مؤسسي يجمعهما مع الدول العربية في منظومة إقليمية وأمنية مشتركة، وإن كانت تركيا تستعيض عن ذلك بالانخراط في حلف الناتو والتحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، أما إيران فلم تتمكن من الانخراط في أي منظومة إقليمية أو دولية، وعلاقاتها الدولية مع روسيا والصين لا ترقى إلى مستوى علاقات تركيا بالغرب، ناهيك عن وضوح التفوق الأميركي على نظيريه الروسي والصيني في حلبة السياسة الدولية.

ويتضح لنا من خلال المتغيرات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط ، أن جوهر هذه التفاعلات الاقليمية يقول أن هذا النظام يتجه إلى ثلاثة هياكل قيادية متصارعة ؛ إذ تسعى (اسرائيل) إلى أن تفرض نفسها كقوة اقليمية عظمى مسيطرة ، في حين ترفض إيران ذلك ،وتقوم بدور القوة المناوئة والساعية إلى فرض نفسها كزعامة مهيمنة اقليمية بديلة ، في حين أن تركيا أنها راضية بدور الموازن الاقليمي ،فإنها أيضًا حريصة على أن تكون قوة منافسة على الزعامة الاقليمية إن كانت تعطي الاولوية لعناصر القوة الناعمة دون الخشنة عكس القوتين (الاسرائيلية) والايرانية.

فخريطة توازن القوى الاقليمية تعبر عن حالة اشتباك بين مشروعات اقليمية ثلاثة وهي المشروع الاسرائيلي الصهيوني ، والمشروع الايراني ، والمشروع التركي ، فالتنافس بين هذه المشروعات يؤثر على الامن القومي العربي ويزيد الخيارات العربية تعقيدًا ، وبالذات بالنسبة للعلاقة مع إيران التي تثير انقسامًا واضحًا في الادراك السياسي العربي .

المطلب الثاني : المتغيرات الدولية :

من بين أبرز المتغيرات الدولية في منطة الشرق الاوسط هو دراسة مدى تأثير الفاعلين الدوليين في مجمل العلاقات بين أطراف الصراع ، والمتغيرات الدولية هي متغيرات البيئة الدولية المؤثرة في العلاقات الإيرانية – العربية سلبًا أو ايجابًا ، وسنتناول تأثير القوى العظمي الولايات المتحدة الامريكية وروسيا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : الولايات المتحدة الامريكية :

عرفت العلاقات الامريكية -الإيرانية توترًا منذ اعلان قيام الجمهورية الاسلامية الإيرانية ورغم أنها عرفت تقاربًا خجولًا خلال فترة الرئيس باراك اوباما بعد التوصل للاتفاق النووي ،فإن التوتر عاد مجددًا مع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الامريكية .

إن سنوات من عدم الثقة المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة الامريكية قد تجعل من الصعب الاعتقاد أن الطرفين كانا في يوم من الايام أقرب حليفين في الشرق الاوسط , فقد كان آخر ملوك إيران محمد رضا شاه بهلوي ، لاينظر إلى الولايات المتحدة بوصفها شريكًا ضروريًا للحفاظ على حكمه فحسب ، بل وشريكًا لحماية الشرق الاوسط من الشيوعية والقومية العربية الراديكالية أيضًا . وقد أعادت إطاحة الشاه من قبل ثوار مناهضين للولايات المتحدة عام ١٩٧٩م تشكيل سياسة إيران الخارجية تجاه الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة بشكل عميق على الرغم من أن إيران تسعى لقلب النظام الاقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة في المنطقة ،فإنها تهتم بالمقام الاول بالدفاع عن إيران ضد العدو الخارجي ،وفي الوقت نفسه تعمل على ابراز القوة الإيرانية خارج حدودها ، وتسعى أيضًا لتحقيق مصالحها الوطنية.(نادر،٢٠١٤: ٩)

- مراحل تطور العلاقات الإيرانية – الامريكية :
- القطيعة :

في ٤ تشرين الثاني عام ١٩٧٩م وبعد سبعة أشهر من إعلان قيام الجمهورية الاسلامية ، هاجم طلاب من أنصار الخميني مقر السفارة الامريكية في طهران ، واحتجزوا ٥٢ عاملاً فيها رهائن طيلة ٤٤٤ يوما ،(موسوعة الجزيرة ،٢٠١٨) مطالبين بشرط للافراج عنهم تضمنت : عودة الشاه إلى إيران ، وإعادة ثروة الشاه ،كما وتدفع لها تعويضات مالية ،وبأن تعترف الولايات المتحدة أمام الرأي العام العالمي بأنها ارتكبت جرائم بحق الشعب الايراني ، واعتراف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة وتعهدها بعدم التدخل في سياستها الداخلية والخارجية في المستقبل . (النعيمي ،٢٠١٢: ٢٥٣، ٢٥٤) ، وانتهت الازمة عندما أقلت طائرة جزائرية الرهائن من طهران (موسوعة الجزيرة ،٢٠١٨)،ولكن تأخر الافراج عن الرهائن واتضح بعد ذلك أن هذا التأخير كان موضع صفقة فتأخير الرهائن مقابل أن يتعهد (ريجان) مرشح الرئاسة الامريكية عند فوزه بإعطاء إيران مساعدات تحتاج لها في معركتها مع العراق ،فلم يشأ الخميني أن يجعل كارتر يعلن للأمريكيين نهاية قضية الرهائن .(النعيمي ،٢٠١٢: ٢٦١- ٢٦٣) .

وحسب الصفقة السرية آنذاك فإن حكومة ريغان في حال فوزها تزود إيران بالأسلحة عبر (اسرائيل) وسميت بفضيحة إيران – جيت ، تفجرت الفضيحة حين كشفت الصحف عن أن ادراة ريغان قد باعت سرًا اسلحة لإيران عن طريق (اسرائيل) وذلك رغم الحظر المعلن على بيع الاسلحة على إيران ، وتفجرت فضيحة أخرى عندما أعلنت صحيفة الشراع اللبنانية عام ١٩٨٦م أن الولايات المتحدة باعت اسلحة اللا إيران سرًا من أجل تأمين اطلاق سراح سبعة رهائن أمريكيين كانوا محتجزين لدى جماعات شيعية مؤيدة لإيران في لبنان . (الضعيان ،٢٠٠٨: ٥)

- ادراج إيران في دول محور الشر :

في نيسان عام ١٩٩٥م فرضت الادارة الامريكية حظرًا اقتصاديًا شاملًا على إيران ، متهمة إياها بالسعي " للتزود بأسحلة نووية " بحس قول الرئيس بيل كلنتون ، وفرضت العقوبات في عام ١٩٩٦م على الشركات التي تستثمرفي القطاعات النفطية والغازية الإيرانية ، وفي ٢٩كانون الثاني عام ٢٠٠٢م أدرج الرئيس جورج بوش إيران بين "دول محور الشر" التي تدعم الارهاب . (موسوعة الجزيرة ،٢٠١٨)، لانه هناك اعتقادًا جازمًا في داخل الادارة الامريكية من أن إيران تدعم ماليًا وسياسيًا الفصائل الاسلامية في الاراضي الفلسطينية ولبنان ،بهدف تقويض عملية التسوية بين العرب و(اسرائيل) . (النعيمي ،٢٠١٢: ٣٠٦) . ومن أجل تعزيز الحصار على إيران قامت وزيرة الخارجية الامريكية (كوندليزا رايس) في عام ٢٠٠٦م بزيارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى الشرق الاوسط من أجل التعاون مع القوى المعتدلة البازغة كما وصفتها وهي دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والاردن ، بهدف التصدي للقوى المتطرفة التي تعارض المصالح الامريكية ، وأولى هذه القوى هي إيران لانها مصدر قلق للسياسة الامريكية في ضوء السعي لامتلاكها اسحلة نووية . (باقر ، ٢٠١٨: ١١٥، ١١٦) .

- بوادر تقارب إيراني – أمريكي :

وفي عام ٢٠٠٩م ندد الرئيس الامريكي باراك اوباما بالقمع العنيف للمظاهرات في إيران ، وشكك في شرعية إعادة انتخاب احمدي نجاد رئيسًا .(موسوعة الجزيرة ،٢٠١٨) ،فسعت الولايات المتحدة إلى التخفيف من حدة التوتر في علاقاتها مع إيران ، مع حرصها أن لا تثير سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها إزاء إيران مشاكل مع حلفائها في المنطقة ، فقد وجه اوباما خطابًا للشعب الايراني في ٢٠٠٩م حث من خلاله القيادة الإيرانية على التجاوب الايجابي مع مبادرة الحل الدبلوماسي للمشاكل العالقة بين البلدين ، وقدم الطمأنينة للجانب الاخر وهم دول الخليج من خلال الزيارة التي قام بها اوباما إلى السعودية ، وقد تركزت مطالب دول الخليج حول منع إيران من ان تتحول إلى قوة نووية اقليمية تهدد استقرار المنطقة وتبتز دول الخليج . (باقر ، ٢٠١٨: ١١٦) .

وفي ١٥ حزيران من عام ٢٠١٣م ، أعلنت الولايات المتحدة استعدادها للتعاون مباشرة مع الرئيس الجديد حسن روحاني ، حيث التقى وزير الخارجية الامريكي جون كيري ونظيرة الايراني محمد جواد ظريف على انفراد في نيويورك ، وفي اليوم التالي جرى اتصال بين اوباما وروحاني اعتبر الاول من نوعه بين رئيسي البلدين منذ عام ١٩٧٩م . (موسوعة الجزيرة ،٢٠١٨) .

- إعادة التوتر في عهد ترمب:

في ٢٧كانون الثاني عام ٢٠١٧م ، وبعد أسبوع من تنصيبه ، حظر دونالد ترمب دخول الولايات المتحدة بموجب مرسوم على مواطني سبع دول اسلامية من بينها إيران ، وبعد يومين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجرت طهران تجربة لصاروخ بالستي متوسط المدى ، وفي العام نفسه فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ٢٥ شخص وكيانًا يشتبه في تقديمهم الدعم لبرنامج الصواريخ البالستية الإيرانية ، وردت طهران بفرض عقوبات على شركات امريكية ، وأعلنت الولايات المتحدة في ١٨ تموز ٢٠١٧م فرض عقوبات امريكية على إيران بسبب صواريخها البالستية ونشاطاتها العسكرية في الشرق الاوسط الا انها ابقت الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن البرنامج النووي ، وقامت واشنطن بتعزيز العقوبات على إيران غداة اطلاق طهران صاروخًا يحمل اقمارًا صناعية إلى مدار الارض ، واعلنت إيران انها ستواصل بكل قواها برنامجها البالستي ، واشارت إلى حصول حادث جديد بين سفن حربية امريكية وزوارق حربية ايرانية في مياه الخليج .(موسوعة الجزيرة ،٢٠١٨) .

- الولايات المتحدة الامريكية والبرنامج النووي الايراني :

بدأ برنامج إيران النووي بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية وكانت أولى خطواته إنشاء محطة نووية بحثية لإنتاج الطاقة الكهربائية ، وفي بادئ الامر لم يكن لدى القيادة الإيرانية طموحات كبرى في المجال النووي ، هو ماشجع إيران على أن تكون في مقدمة الدول المعنية بقضايا منع الانتشار النووي ، ووقعت على معاهدة الحد من الانتشار النووي في ١٩٦٨م ، ثم وقعت على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٧٥م (الطائي ،٢٠١٣: ٢١٣) .

وبعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ، توقف البرنامج النووي الايراني حتى العام ١٩٨٤م ،فبدأت إيران برنامجًا نوويًا موسعًا ركز على دورة الوقود النووي يضمن ذلك تخصيب اليورانيوم وانتاج فصل البلوتونيوم ، وكان الهدف المعلن هو استخدام المفاعلات النووية لانتاج الطاقة الكهربائية ، وقد شهد البرنامج النووي الايراني قدرًا عاليًا من القوة في أوائل التسعينيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من القرن الماضي ، ولاسيما بعد أن نجحت إيران في تكثيف تعاونها النووي مع كل من روسيا الاتحادية والصين . (الطائي،٢٠١٣: ٢١٣)

ويتمثل القلق السائد بشأن احتمال امتلاك إيران للأسحلة النووية ،في أن ذلك سوف يسمح لها بأن تصبح أكثر عدوانية في تحدي مصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ، وقد تثني سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في فرض عقوبات على إيران ، ومواصلة الحوار الدبلوماسي معها في نفس الوقت ، عن تطويرها القدرة على انتاج اسلحة نووية ، ولكن هذا لايضمن حلًا للازمة النووية الإيرانية ، وحتى لو تم شن هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية ، فإن ذلك لايمكن أن يمنع إيران من تطوير اسلحة نووية ؛ بل يمكن أن يؤدي فقط إلى تأخيرها عن تحقيق ذلك . (نادر ،٢٠١٤: ٧) .

ولقد مثل التعاون الروسي مع إيران النقلة النوعية الاكثر أهمية للبرنامج النووي الايراني ، فقد وقع الجانبان على اتفاقيتين في عام ١٩٩٢م ، وقد أخذ هذا التعاون أبعادًا حيوية عقب إعلان الحكومة الروسية في أواخر شهر تموز ٢٠٠٠م ،أنها على استعداد لبناء خمس مفاعلات نووية جديدة في إيران ، ولم تقتصر مساعي إيران للحصول على التكنولوجيا النووية على روسيا الاتحادية ،إنما تعدى ذلك ليشمل الصين ففي عام ١٩٩١م وقع الطرفان اتفاقية لبناء مفاعل بحوث يعمل بالبلوتونيوم . وأظهرت أدلة على وجود شبكة سرية تخطت الحدود القومية من وسطاء وشركاء يديرها عالم باكستان النووي (عبد القدير خان) وفي عام ٢٠٠٣م اعترفت إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها قامت سرًا باستيراد مكونات الطرد المركزي من باكستان . (الطائي ،٢٠١٣ : ٢١٣، ٢١٤)

وفي ١١نيسان من عام ٢٠٠٦م أعلن الرئيس الايراني احمدي نجاد عن امتلاك إيران لليورانيوم الذي يستخدم للأغراض السلمية ، وعن انضمامها لمجموعة الدول التي تملك التكنولوجيا النووية ، إن السلوك الايراني في البحث امتلاك طاقة نووية ويورانيوم إضافة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجهاتها السياسية جعل الرئيس الامريكي جورج بوش يرد على التصريحات الإيرانية في ٣١ آب ٢٠٠٦م متحدثًا لوكالات الانباء ، وتناقلتها الفضائيات العربية قائلاً " إن العالم اليوم يواجه تهديدًا مميتًا من النظام المتطرف في إيران " (President George Bush's speech in٣١,August,٢٠٠٦).

وعلى الرغم من التصريحات التي أدلى بها قائد الادراة الامريكية آنذاك المناهضة للسياسة الايرانية اعلاميًا على الاقل ، استمرت القيادة الإيرانية بتطوير برامجها التسليحية والنووية ، ولاقت هذه السياسة ترحيبًا شعبيًا ومساندة لها . (Karl Vick:٢٠٠٦)

إن موضوع التسلح الايراني ، وخصوصًا الحصول على التقنية التي قد تمكنها من صنع أسلحة نووية تعتبر خطًا أحمر لدى واشنطن تسعى لمنع إيران من امتلاكها ؛ اذ تعتبر الولايات المتحدة امتلاك إيران أسلحة نووية تهديدًا استراتيجيًا مباشرًا لمصالحها في المنطقة ، خصوصًا منطقة الخليج الغنية بمصادر الطاقة ، فضلًا عن التهديد المباشر لأمن (اسرائيل) ، كما أن امتلاك إيران للاسلحة النووية يثير مخاوف الولايات المتحدة من احتمال وصول هذا النوع من الاسلحة إلى منظمات ارهابية في حالة تفاقم الصراع بين طهران وواشنطن في المستقبل ، كما قد يدفع دولًا أخرى في المنطقة إلى محاولة امتلاك السلاح النووي ، وخوف الولايات المتحدة بأن تحقق إيران مساعيها لتكون قوة اقليمة في المنطقة وهذا يتعارض مع المشروع الامريكي الذي تريد به الهيمنة على المنطقة ، وقد يتعارض المشروعان ، فلكل منهما أجندته وأهدافه الإستراتيجية وقد يفضي إلى نزاع بينهما . (الضعيان : ص٢٠) .

ودائمًا ما تلوح الولايات المتحدة ان إيران فشلت في تنفيذ التزاماتها بشأن برنامجها النووي ؛ لذلك يجب محاسبتها من قبل القوى الكبرى التي تسعى إلى فرض اقسى العقوبات وتبذل الولايات المتحدة أقصى جهدها لكسب التأييد الدولي على اعتبار أن المسألة النووية الإيرانية تمثل مشكلة خطيرة ، ويتفاقم خطرها باستمرار إذا لم يتم معالجتها من المجتمع الدولي وتتبع الولايات المتحدة سياسات واستراتيجيات متعددة لعزلة إيران مثل سعيها لتفعيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محادثات السلام بين سوريا و(اسرائيل) وتصفية جيش المهدي في العراق . (المشاقبة ،٢٠١٢: ١٥٩).

ولقد بدأت الولايات المتحدة منذ فترة بالتمهيد العسكري والمخابراتي تحسبًا لصراع مسلح ينشب بينها وبين إيران لايستهدف فقد تدمير البيئة الاساسية والنووية والصاروخية لايران ،بل إن العديد من المخططات الامريكية تنشد لتحقيق الإستراتيجية الامريكية ، وماتعرض له الرئيس احمدي نجاد عام ٢٠٠٥م لمحاولة اغتيال في بلوشستان إلا دليل دافع على ذلك ،كما تكررت المحاولة ذاتها في اقليم خورستان المضطرب فتم الغاء الزيارة , هذا يدل على ان الإستراتيجية ترمي إلى تحقيق عمليات سرية داخل إيران تستند إلى الاغتيالات والتخريب ، وعملاء يتم تجنيدهم لهذه الغايات من المعارضة الإيرانية كا أنها ترمي إلى تجميع معلومات دقيقة عن تأكيد عدد وأماكن الاهداف الإستراتيجية ،خاصة الصاروخية والنووية ، وتسعى بوسائلها المختلفة إلى رصد حركات كبار المسؤولين الايرانيين .(المشاقبة ، ٢٠١٢: ١٥٩) .

وقد أشار محرر مجلة نيويورك الامريكية سيمورهيرش في تقرير له أن إيران ستكون الهدف القادم للاستراتيجية الامريكية ضد مايسمى الاهاب بعد افغانستان والعراق ،(النعيمي ،٢٠١١: ٣٨٤) ، ولكن بعد تولي باراك اوباما الحكم اتبعت الولايات المتحدة اسلوب الحوار مع إيران ودخلت في حوار دبلوماسي معها هذا يعني ان الولايات المتحدة تنازلت عن موقفها لصالح تخصيب اليورانيوم في إيران وتجميد التهديد العسكري تجاهها ، ورغم ذلك فشلت نتيجة أزمة الثقة بين البلدين واستمر فرض العقوبات وقرار رقم ١٩٢٩. (التميمي ،٢٠١٥: ١٠٥)

- انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الإتفاق النووي الايراني :

وعند تولى دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة شدد الخطاب على إيران ، وأعلن ترامب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الايراني الذي وقع في العاصمة النمساوية فيينا، ووقع مذكرة رئاسية لبدء فرض عقوبات على النظام الايراني ، وستكون العقوبات الاقتصادية بأعلى درجاتها ، وقال ترامب :" إن النظام الايراني مول منظومة ارهاب أهدر فيها ثروات شعبه " مشيراً إلى ان الاتفاق النووي سمح لطهران بالاستمرار بتخصيب اليورانيوم ، وبالوصول إلى حافة امتلاك سلاح نووي ،وأضاف قائلاً :" لوسمحت لهذا الاتفاق أن يستمر فسيصبح هناك سباق تسلح نووي في الشرق الاوسط" وكان مساعدون في الكونغرس الامريكي قد اعلنوا أن مسؤولين في ادراة ترامب قد ابلغوا اعضاء الكونغرس بانسحاب الولايات المتحدة من اتفاق إيران النووي وهذا ما تداولته صحف ومواقع امريكية و(اسرائيلية) ، ولكن كان الاتحاد الاوروبي أعلن في بيان له دعمه الكامل للاتفاق النووي ودعوته جميع اطراف الاتفاق إلى تجنب أي تصعيد لايمكن التحكم فيه بشأن الاتفاق في الايام المقبلة (الجزيرة ، ٢٠١٨)

- مستقبل أزمة الملف النووي :

أدى الاهتمام الدولي والإقليمي بالبرنامج النووي الايراني إلى إيجاد مايمكن تسميته بأزمة الملف النووي الايراني ، ووضعه في دائرة الضوء ، وأصبح يطرح حوله تساؤلات وسيناريوهات متعددة للتعامل معه ، أخطر مافي تلك الاحتمالات الذي يرى قيام الولايات المتحدة وحلفائها بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران ومنشآتها النووية ، في حين يرى احتمال آخر بتوجيه الازمة نحو الانفراج بقصد حلها ، أو تجميدها في المرحلة الحالية للبحث عن تسوية نهائية لها .(ملحم والصمادي ، ٢٠٠٩ :١١٢)

ولقد تعددت الإحتمالات حول مستقبل الملف النووي الايراني بعد توقيع ترامب قرار الانسحاب من الاتفاق النووي الايراني ويكون الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، قد عاد بملف العلاقات الأميركية-الإيرانية إلى ما قبل فترة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، مع مؤشرات وتأكيدات قوية بأن الفترة القادمة ستكون شاهدًا على أنواع جديدة من العقوبات الأميركية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضد إيران بصورة غير مسبوقة من حيث صرامتها والقطاعات التي ستشملها. في المقابل، تقف الأطراف الأوروبية وكذلك الصين وروسيا مواقف معارضة للموقف الأميركي ومؤكدة على ضرورة الإبقاء على الاتفاق وحمايته، وترى هذه الأطراف -وهي التي وقعت الاتفاق النووي في ١٤ /تموز ٢٠١٥ بالعاصمة النمساوية، فيينا، بعد سلسلة من المفاوضات المعقدة والطويلة- أن فشل الاتفاق يعني تصعيدًا غير مسبوق في الشرق الأوسط والعالم قد يجر المنطقة إلى حرب شاملة. (مركز الجزيرة للدراسات ،٢٠١٨)

- الدور الأوروبي لحماية الاتفاق :

فيما تُظهر (إسرائيل) سعادتها بقرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي انتظرته بفارغ الصبر ووصفه رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، بالقرار الشجاع، تبدو الأطراف الأوروبية عازمة على مواصلة السعي للحفاظ على الاتفاق حتى مع انسحاب الطرف الأميركي، ويتحدث الاتحاد الأوروبي عن أن الاتفاق حمل نتائج إيجابية لجميع الأطراف ويؤكد استعداده لحماية استثماراته الاقتصادية التي أنتجها الاتفاق مع دعوة واضحة لإيران بأن لا تحذو حذو الولايات المتحدة الأميركية وتقرر الخروج من الاتفاق مما يقود إلى انهياره. واعتبرت مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فيدريكا موغيريني، أن الاتفاق النووي أفضل إنجاز دبلوماسي مع إيران، لكن الحفاظ على هذا "الإنجاز" قد يتطلب من الاتحاد الأوروبي سياسات لا تُرضي الولايات المتحدة الأميركية .

وفيما تشارك السعودية (إسرائيل) موقفها المرحِّب بإلغاء الاتفاق، تقف الأطراف الدولية مناهضة للخطوة الأميركية؛ فقد اعتبرت روسيا خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي تهديدًا للأمن الدولي؛ حيث أشار رئيس لجنة الدفاع في الدوما (مجلس النواب) الروسي إلى أن قرار واشنطن سيخلق بؤرة فوضى جديدة في الشرق الأوسط، وهو ما تراه تركيا أيضًا؛ إذ قال بيان للرئاسة التركية: إن قرار أميركا بالانسحاب بشكل أحادي من الاتفاق النووي سيزعزع الاستقرار ويسبب صراعات جديدة بالمنطقة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي طهران يقف الرئيس الإيراني، حسن روحاني، في مرمى نيران كثيرة وكثيفة، فهو من جهة ملزم بتقديم خطة عمل لمواجهة القرارات الأميركية والعقوبات الاقتصادية في وقت تشهد فيه العملة الإيرانية انهيارًا مقابل الدولار والنقد الأجنبي، ويدخل الاقتصاد الإيراني في مأزق جديد لم تفلح سنوات الاتفاق القليلة في جعله يتعافى من مشكلاته المزمنة، فضلًا عن الفساد المالي والاقتصادي الذي بدأت ملفاته تتكشف وينخر في جسد مؤسسات الدولة الإيرانية. ويأتي ذلك على وقع حالة احتجاج ضد الأوضاع المعيشية خفتت لكنها تملك مقومات الانطلاق مجددًا وبحدة أكبر من السابق. وداخليًّا أيضًا، تشتد حدة الهجوم من طرف خصوم روحاني ومنافسيه وهم كثر يضاف إليهم فئة سياسية وقفت منذ البداية ضد الاتفاق النووي وحذرت من تبعاته، فيما تتحقق توقعات مرشد الثورة بشأن مستقبل الاتفاق وموقف الولايات المتحدة الأميركية، وهو الذي أكد مبكرًا أن الولايات المتحدة الأميركية لن تفي بتعهداتها وسوف تنسحب من الاتفاق .

- **خيارات إيران والاتحاد الاوروبي :**

وفيما يتعلق بمستقبل الإتفاق النووي بعد انسحاب إدارة ترامب منه، تبدي إيران رغبة في اختبار مقومات استمرار الاتفاق بدون الولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يرتبط بصورة كبيرة بقوة وكفاءة الطرف الأوروبي في تقديم إجراءات عملية تكون قادرة على حماية الشركات الأوروبية وتمكينها من تحدي الموقف الأميركي، لكن تصريحات المسؤولين في طهران حتى أولئك الذين انخرطوا في المفاوضات وأسهموا في إنجاز الاتفاق النووي، والتي سبقت القرار الأميركي عكست حالة من التشاؤم بشأن كفاءة الطرف الأوروبي..

أما فيما يتعلق بالخيارات المطروحة أمام طهران، فيقول إحداها بإمكانية الاستمرار في الاتفاق النووي بدون الولايات المتحدة الأميركية، ويقول الآخر بأن إيران ستخرج هي الأخرى من الاتفاق مما يعني نهايته. ويرتبط إنجاح الاتفاق مع الأوروبيين بصورة أساسية بقدرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الأطراف على مواجهة الضغوط الأميركية، وانتهاج سياسة لا تتفق والسياسة الأميركية وهو ما تقول مؤشرات عديدة بأنه سيكون صعبًا على الرغم من أن التصريحات الأوروبية تعكس رغبة واضحة بإدامة الاتفاق. وإذا ما نجحت هذا المساعي فسيكون القرار الأميركي معزولًا دوليًا. ومن الخيارات المتاحة أمام أوروبا لحفظ الاتفاق أن تلجأ إلى توقيع اتفاق مع الطرف الأميركي يحمي شركاتها التي ترغب بعلاقات تجارية مع إيران من العقوبات الأميركية، لكن ذلك مرتبط بقرار إيران البقاء في الاتفاق، بعد أن انسحبت منه واشنطن واحتمالات ذلك واردة لكنها مشروطة بكثير من الإجراءات التي لن تكون يسيرة على أي من الأطراف الأوروبية.

وليست إيران وحدها من تحتاج إلى اختبار كفاءة الإجراءات الأوروبية ومدى قدرتها على إنجاح الاتفاق بدون الولايات المتحدة الأميركية، فالشركات العالمية وفي مقدمتها الشركات الأوروبية تحتاج إلى تأكيدات على هذا الصعيد، ومما يعزز من الشكوك في هذا الجانب أن هذه الشركات كانت مترددة في الدخول إلى السوق الإيرانية خوفًا من العقوبات الأميركية، حتى قبل انسحاب الطرف الأميركي، ورغم الاتفاقية التي وقّعتها توتال الفرنسية إلا أن الشركات الغربية في المجموع ما زالت متحسبة من المستقبل وترجح الاكتفاء بالحد الأقل من العلاقة الاقتصادية مع طهران. وقد ظهرت حالة التردد هذه بصورة جلية في تقارير عدة لمنظمات دولية من أهمها استطلاع للرأي أجرته مؤسسة مجموعة الأزمات الدولية ومؤسسة بورس وبازار، في /كانون الثاني ٢٠١٨م، استهدف عددًا من المديرين التنفيذيين لشركات لها نشاط اقتصادي في إيران. وذكر ٥١% من المستجيبين أن شركاتهم أجَّلت قرارًا تجاريًّا كبيرًا خلال السنوات الخمس الماضية. وأرجع ٣٣% منهم التأجيل إلى مخاوف من إعادة فرض عقوبات ثانوية على إيران، فيما تحدث ٢٩% منهم عن مخاطر سياسية صاعدة كانت سببًا لهذا القرار. وأكد ٥١ %من المستجيبين أن قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بعدم التصديق على الاتفاق النووي كان له أثر سلبي على خطط شركاتهم بشأن الاستثمار والتجارة في إيران .وأوضح ٦٢% من هؤلاء المديرين أن الحكومات الأوروبية على الأغلب لا تبذل الجهد الكافي لتشجيع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارة والاستثمار في إيران، ويشير ٩٤% إلى أن الولايات المتحدة الأميركية لا تقدم ما يكفي للوفاء بالتزاماتها في المجال الاقتصادي. وما زال أغلب البنوك الأوروبية، وغيرها من البنوك الرئيسية في العالم، محجمًا عن التعامل مع البنوك الإيرانية أو تسهيل التعاملات المالية مع إيران، وتشكو الشركات الإيرانية في الداخل والتجار الإيرانيون في الخارج، من رفض أغلب البنوك التعامل معهم خشية وقوع تلك البنوك تحت طائلة عقوبات أميركية وعقوبات أخرى قد تكلفهم مليارات الدولارات من الغرامات بسبب العقوبات المفروضة على الحرس الثوري. وفق المعايير المعتمدة من قِبل مجموعة العمل المالي (FAFT) والتي التزمت بها حكومة روحاني .

ومن المرجح أن لا يبقى الإيرانيون في الاتفاق في حال لم تقدم الأطراف الأوروبية إجراءات صلبة تقنع الإيرانيين بجدوى البقاء وتجنب التبعات السيئة للانسحاب الأميركي من الاتفاق. لكن فيما يتعلق بمسار القدرات العسكرية الإيرانية وكذلك النفوذ الإيراني في المنطقة فلن تكون العلاقة مع الأوروبيين سلسة على الإطلاق، ولم يقدم الإيرانيون إلى اليوم مؤشرات تقول بأن لديهم أدنى قبول بأن يدخلوا في تفاوض بشأن برنامج بلادهم الصاروخي .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين إيران والسعودية، فكما أن الاتفاق النووي وسَّع من شقة التباعد وعزز من الصراع السياسي بين البلدين فإن انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني لن يخفف من حدة هذا الصراع بل تشير معطيات كثيرة إلى أن سياسات ترامب والدور الأميركي بصورة أشمل سيدفع إلى تصعيد غير مسبوق، سيكون له تبعات سياسية وأمنية على المنطقة بأشملها. ويعني ذلك على الأرجح أن تشهد هذه المنطقة الغارقة في الأزمات نمطًا جديدًا أشد ضراوة من حروب الوكالة، في العراق وسوريا ولبنان واليمن وهو ما قد يفتح على مواجهات أوسع. ويفتح العداء الإيراني-السعودي الباب أمام مرحلة جديدة من العلاقات السعودية-الإسرائيلية وسيكون "التهديد الإيراني" عنوانًا يُظهر ما خفي من تعاون وتنسيق لا تبدو السعودية اليوم حريصة على إخفائه بقدر حرصها على إظهاره .(مركز الجزيرة للدراسات ،٢٠١٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مستقبل اطلاق القنبلة النووية :

يؤكد كتاب ألفه الخبير الاسرائيلي (افرايم كام) بتكليف من وزارة الدفاع " إن إيران من ناحية عملية لاتعتبر (اسرائيل) العدو الاول لها ، ولاحتى الأكثر أهمية من بين أعدائها " ويضيف كام "على الرغم من الخطاب السياسي المناكف (لاسرائيل) إعلاميًا ، إلا أن الاعتبارات التي تحكم الإستراتيجية الإيرانية ترتبط بمصالحها ووضعها في الخليج العربي وليس بعدائها مع (اسرائيل) , ويقول الصحفي الاسرائيلي (يوسي مليمان) :" في كل الاحوال فإن من غير المحتمل أن تقوم (اسرائيل) بهجوم على المفاعلات النووية الإيرانية ، وقد أكد عدد كبير من الخبراء تشكيكهم بأن إيران بالرغم من حملاتها الكلامية تعتبر (اسرائيل) عدوًا لها ، وأن الشئ الاكثر احتمالًا هو ان الرؤوس النووية الإيرانية موجهة إلى العرب " . (الضعيان:ص٢٥) .

وصرح وزير الخارجية الاسرائيلي الاسبق في حكومة نتنياهو ديفيد ليفي قائلاً:" إن (اسرائيل)لم تقل يوم من الايام ان إيران هي العدو"، ويقول الصحفي اليهودي (أوري شمحوني) :" إن إيران دولة اقليمية ، ولنا الكثير من المصالح الإستراتيجية معها ،.....وإن التهديد الجاثم على إيران لايأتيها من ناحيتنا ، بل من الدول العربية المجاورة ،(فاسرائيل) لم تكن عدوًا لايران " .

ويتضح لنا أن مثل هذه التصريحات لاتحتاج إلى تعليق أو مزيد تأكيد على هوية السلاح النووي الايراني ، وهل هي قنبلة نووية اسلامية لردع "العدو الصهيوني" أم فارسية مجوسية يهدد بها من يقف أمام المد الرافضي المجوسي في المنطقة ؟

إن مايجري في العراق اليوم من إبادة لأهل السنة بتحالف امريكي ايراني وبأيدٍ خفية يهودية ، وماجرى منذ قيام ثورتهم من ظلم وكبت لأهل السنة في إيران من ناحية ، والسماح بهجرة اليهود الايرانيين إلى (اسرائيل) عبر وسطاء اوروبيين من ناحية أخرى ، ومن خلال النظر في العلاقات الامريكية اليهودية الإيرانية طيلة مسيرة الثورة ، يجعلن نؤكد أن السلاح ليس موجهًا لهم ، وقد يكون أهل السنة في العراق والخليج وما حوله من المهددين به ، ولايعني بالضرورة استخدام هذا السلاح بسبب الجوار مع إيران فهو على الاغلب سلاح ردع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : روسيا :

بعد انهيار الإتحاد السوفيتي فقد الروس نصف العالم في بداية التسعينات من القرن الماضي ، ومن ربح ذلك النصف هي الولايات المتحدة وحلفائها وأصبحت روسيا من دولة مهيمنة على نصف العالم إلى دولة تفتقد مواقعها ومكانتها في العالم ، ولعل أهم معضلة واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الأنهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية ، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة من ناحية اخرى . (الطائي ، ٢٠١٣: ٢٧٣) .

ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي ، تربط روسيا بايران علاقات جيدة ،فإضافة كونها المزود الرئيس لأسلحة إيران منذ العام ١٩٨٩م ، تعاونت روسيا مع إيران في كل من طاجكستان وافغانستان ضد طالبان ، وأرمينيا ضد اذربيجان ، وهي تعتبر إيران عامل استقرار مهم في المنطقة ، كما أن مشتريات إيران من الاسلحة الروسية بالعملة الصعبة تلاقي ترحيبًا كبيرًا في روسيا مابعد المرحلة السوفيتية ، وقد تعززت هذه العلاقة شبه الإستراتيجية بين الدولتين من خلال معارضتهما لتوسيع حلف الناتو شرقًا، وقلقهما المشترك من النزعة الاحادية للولايات المتحدة بعد أحداث ايلول ٢٠٠١١. (الطائي ، ٢١٣: ٢٧٥) .

وقد جاء هذا النوع من تعزيز العلاقة بين روسيا وايران في إطار السعي الروسي لاقامة علاقات مع الدول المناهضة للولايات المتحدة بهدف ايجاد حزام او كتلة من الدول تقف بوجه الاحادية القطبية، وقد سعت الولايات المتحدة إلى تحجيم النفوذ الروسي والايراني في منطقة اسيا الوسطى والخليج من خلال عقد الاتفاقيات وتقوية الدور التركي في المنطقة وتقديمة كنموذج اسلامي معتدل بدل من النموذج الايراني الثوري . (باقر ،٢٠١٨: ١١٩) .

في حين أن قضايا مبيعات الاسلحة والتجارة بما فيها النفط والغاز ، واسرائيل والاعتبارات الإستراتيجية والجيوبوليتيكية الاوسع تشكل جزءًا من العلاقات الروسية الإيرانية المعقدة ، لكن الدافع الاهم الذي يجعل الحكومة الروسية حريصة حتى الآن على اقامة علاقات تعاونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع إيران هو محاولة منع استبعادها من الاجندة الامنية الاقليمية في الشرق الاوسط ،وآسيا الوسطى وجنوب القوقاز ، ورغم تعدد الاراء،فإن روسيا ربما تكون على وشك أن تقرر أن أعباء دعم إيران بدأت تفوق الفوائد ، ومع ذلك فإن موسكو قد تواصل إرسال رسائل ناعمة مشجعة لطهران وتحاول الحفاظ على علاقتها النووية في هدوء ،فإيران تتمسك بشكل متزايد بعلاقاتها المتزايدة مع روسيا والصين توفران لايران الحماية وشريكين تجاريين هامين في ظل الازمة المتواصلة مع القوى الغربية .(باقر ،٢٠١٨: ١١٩)

إن وقوف الاتحاد السوفيتي مع إيران في حربها مع العراق خصوصًا في الشهور الاولى ، ساعد القوات الإيرانية على استيعاب آثار الهجوم العراقي ، كما أن الدعم الدبلوماسي السوفيتي لايران في عام ١٩٨٧م كان له انعكاسه على نجاح إيران في تضمين قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ بعض شروطها ، ومنها : الوقف المتبادل لاطلاق النار ، وعدم فرض حظر على صادرات السلاح لايران رغم الضغوط الامريكية في هذا الاتجاه اضافة إلى تأثير الدعم الروسي للقدرات العسكرية الإيرانية على تحسين قدراتها الدبلوماسية التفاوضية حيال العديد من القضايا الخارجية ومنها القضايا العربية وفي عدادها قضية الجزر الاماراتية الثلاث .(مسعد ،٢٠٠٢: ٤٣، ٤٤)

وتطورت العلاقات الإيرانية- الروسية بعد عام ٢٠٠١م على إثر زيارة الرئيس الاسبق محمد خاتمي في آذار عام ٢٠٠١م إلى موسكو ، اذ كانت الاولى من نوعها منذ قيام الثورة الإيرانية ونتج عن هذه الزيارة وعد روسي لاكمال مفاعل بوشهر للطاقة الذرية وتزويد إيران بأسلحة تقليدية متطورة ، واحتجت الولايات المتحدة على نقل التقنية الروسية العسكرية إلى إيران الا أن روسيا وايران ردتا بالاشارة إلى ان الاتفاقيات بينهما تخدم المصالح العليا للمنطقة ، لانها تساعد على الاستقرار في منطقة الخليج العربي . كما وساهمت الحرب الامريكية على افغانستان والعراق ، في دفع التوجه السياسي الخارجي الروسي نحوتشكيل جبهة تضم الصين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وايران والهند والبرازيل للحد من سياسة الولايات المتحدة التوسعية بغية ايجاد نوع من التوازن الاستراتيجي الدولي في العلاقات الدولية لإنهاء سياسة القطب الواحد الامريكية .(الشقيرات ،٢٠١٤: ٦٣) .

وتقف إيران وروسيا إلى جانب النظام السوري في مقاومته للاحتجاجات الدائرة في سوريا، الامر الذي يوجد تقاربًا سياسيًا هامًا تجاه الملفات الشرق أوسطية الساخنة كما أن روسيا وقفت قلقة امام العقوبات الغربية التي فرضت على إيران جراء برنامجها النووي الامر الذي يوحى أن هناك تنسيق في المواقف السياسية المتعلقة بمصالحهما الإستراتيجية .

ثمة مؤشرات ظهرت في الآونة الأخيرة تؤكد المنحى التصاعدي للتقارب بين إيران وروسيا، أهمها: (الجزيرة.نت ،٢٠١٨)

أولًا: دعم روسيا للحكومة الإيرانية بقوة في مواجهة التدخلات الأميركية خلال الاحتجاجات الأخيرة بإيران، وإفشالها الاجتماع الذي دعت إليه واشنطن في مجلس الأمن لمناقشة ذلك والبعض وصف تصريحات المندوب الروسي الداعمة لإيران في الاجتماع بأنها كانت أقوى من تصريحات المندوب الإيراني في الأمم المتحدة.

ثانيًا: استخدام روسيا - للمرة الأولى في تاريخها- حق الفيتو لصالح إيران في اجتماع مجلس الأمن الدولي الأخير؛ رفع مكانةَ روسيا لدى صانع القرار الإيراني، ومثّل مرحلة جديدة في علاقات البلدين الثنائية.

ثالثًا: تأكيد رأس هرم السلطة في إيران (أي المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي) ضرورة تفضيل الشرق -عند حديثه عن أولويات العلاقات الخارجية الإيرانية- لم يأتِ من فراغ، بل كان مدفوعًا بمعطيات السنوات الأخيرة.

وبشأن الملف النووي الايراني نقلت وكالة "إيرنا" الإيرانية عن زاخاروفا المتحدة الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية قولها: "إن الإعلان من جانب واحد بأن هذه الاتفاقية يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حلها بالشكل الذي نسمعه من الأمريكيين هو بالطبع تهديد في المقام الأول للأسس القانونية الدولية للعالم الحديث، وبالطبع لن يضيف هذا أي قيمة للسلام والأمن الدوليين."وأضافت زاخاروفا أن "الاتفاق المبرم بشأن الملف النووي الإيراني ليس مجرد صفقة بين الدول، وإنما هو الاتفاق الذي وافق عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبالتالي أصبح ملزما لإتمام للتوثيق".(الجزيرة. نت ،٢٠١٨)

وهناك قلق داخلي بشأن اعتماد إيران على روسيا في ضوء أن روسيا من الناحية التاريخية حليف لا يعتمد عليه ولهذا لايجب تفسير الديناميكيات السياسية والدبلوماسية الاخيرة في العلاقات بين روسيا والصين وايران على أنها تحول استراتيجي في اولويات إيران ونظرتها العالمية ، فطموحات إيران واحتياجاتها الاقتصادية تضل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالغرب .(باقر،٢٠١٨: ١١٩) .

ومن هنا نجد أن العلاقات الإيرانية – الروسية أدت إلى تضخيم دور إيران وأحدثت خللاً في ميزان القوة في المنطقة ، لصالح تفوق إيران المطلق ، ونجد أيضا أن إيران لديها القدرة على الامساك بخيوط مختلف القضايا المؤثرة في المنطقة وخصوصًا المؤثرة في استقرارها ومنها : أمن الخليج والممرات المائية وضمان حماية مصادر الطاقة ودورها في العراق وسوريا وتلعب تلك العلاقات كمحدد خارجي لتحركات إيران السياسية سواء على المستوى الاقليمي او على المستوى الدولي ومنحت إيران هامشاً واسعًا استطاعت من خلاله توظيف سياستها الخارجية المتعلقة بالمنطقة بالشكل الذي يخدم مصالحها الإستراتيجية .

المبحث الثالث : السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق وآفاقها المستقبلية :

يمكن القول إن سياسة إيران تجاه العراق هي سياسة أمن قومي بالمعنى الشامل ، وعند الحديث عن إيران والعراق يجب أن نعود لجذور الماضي في العلاقات الإيرانية – العراقية ، فالعلاقة موغلة منذ القدم ، وتأخذ صفة التوتر الدائم لقبل الغزو الامريكي للعراق ،فبعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغزو أخذت طابعًا خاصًا من التغلغل والنفوذ الايراني في العراق ، وأخذت إيران تلعب دورًا محوريًا في الساحة العراقية . لذلك سوف نبدأ بالحديث عن هذه العلاقة وتطورها منذ وصول الخميني إلى سدة الحكم الايراني عام ١٩٧٩م ، بالثورة الإيرانية التي قادها حتى الوقت الراهن وما آلت إليه هذه العلاقات وآفاقها المستقبلية .

لذا سيتم مناقشة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : تطور العلاقات الإيرانية – العراقية .

المطلب الثاني : الإستراتيجية الإيرانية تجاه العراق .

المطلب الثالث : الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية – العراقية .

المطلب الأول : تطور العلاقات الإيرانية – العراقية :

في تموز عام ١٩٧٩م تولى قيادة العراق شاب في الثانية والاربعين من عمره تمتع بخصائص شخصية معروفة ، أهمها تطلعه إلى تحقيق الإنتصارات والإنجازات الكبيرة ، هذا الشاب هو صدام حسين الذي تربع على سدة الحكم العراقي ،وكان هذا النظام مدعومًا باقصاد متين عززه تأميم النفط وبجيش قوي ومدرب يملك تجهيزًا متقدمًا أتاحه متانة اقتصاد العراق. أما إيران فقد حدث فيها تغير دراماتيكي ،إذ عاد إليها الخميني من منفاه في شباط من العام نفسه (١٩٧٩م) وقاد ثورة اسلامية مدعومة بمشاعر الملايين من الايرانيين ، فغادر الشاه مخلفًا وراءه جيش قوي كان يوصف بأنه خامس جيش في العالم ، وخلف ايضًا ثروة كبيرة نتيجة للصعود في اسعار النفط .

وسيتم التطرق إلى حدثين مهمين أثرا بشكلٍ مباشرٍ على العلاقات الإيرانية – العراقية وهما: الحرب الإيرانية العراقية ، الغزو الامريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : الحرب الإيرانية - العراقية (١٩٨٠- ١٩٨٨م) :

خلفت الحرب الإيرانية – العراقية التي امتدت ثماني سنوات، آثارًا وجروحًا كثيرة ، طالت مجالات الحياة السياسية ، والاقتصادية ،والثقافية ، والفكرية والاجتماعية . ولم تقتصر هذه الآثار على الدولتين المتحاربتين ، إنما امتدت إلى دول المنطقة ، وتجاوزتها إلى كثير من دول العالم . وهكذا اصبح من العسير حصر أطراف الحرب ، وتبين تداخلاتها التي اختلطت وشابتها ضبابية كثيفة . وفي الوقت الذي ظنت فيه دول الخليج العربي أن نهاية الحرب ستؤمن لها الاستقرار ، فبدأت مرحلة جديدة تداخلت فيه العلاقات ، واختلطت المصالح ، وتلاحقت التغيرات .(الحجاج ،٢٠٠٧: ٢٨٣)

ولهذا السبب يجب التعرف على اسباب هذه الحرب ؛ لانها ساهمت في تأزيم العلاقة بين إيران والعراق فهناك أسباب كثيرة ادت لهذه الحرب منها اسباب مباشرة واسباب غير مباشرة .ويمكن تلخيص الاسباب المباشرة بـما يلي : (الحجاج ،٢٠٠٧: ٢٨٤)

١- الخلاف السياسي الحاد بين الحكومة الإيرانية التي انجبتها ثورة الخميني عام ١٩٧٩م ، وحكومة العراق ،فقد استعصى هذا الخلاف ، ولم ينفع فيه العمل الدبلوماسي الهادئ ،ادى ذلك إلى تصعيد الازمة حتى بلغت ذروتها وحال دون تراجعها بل انفجرت وتمثل انفجارها في وضع كل من الحكومتين في مواجهة الاخرى .

٢- المشكلات المزمنة التي ترتبت على الخلاف المتعلق بالحدود العراقية – الإيرانية ، وترجع جذور هذا الخلاف إلى أكثر من أربعة قرون ، وقد ظلت الحدود تشكل قنبلة موقوتة قابلة للانفجار بفتيل اي خلاف سياسي حاد بين العراق وايران .

٣- الخروقات الجوية والبرية للحدود بين الطرفين ، وقد بلغت (٢٤٢) خرقًا جويًا ايرانيًا خلال الفترة من شباط ١٩٧٦حتى ايلول عام ١٩٨٠م ، وذلك اضافة إلى القصف المتكررللمخافر والقصبات الحدودية ، والتجاوز على المياه الاقليمية التي لم تكن الحدود فيها واضحة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- التهديدات المتبادلة التي تفاقمت في ايلول عام ١٩٨٠م ، حيث انطلق شرارة الحرب الدامية التي استمرت ثماني سنوات .

وقبل البدء بالحرب ، فإن صدام حسين بدأ يفكر بالحرب عندما سقط نظام الشاه وبدأت الثورة الخمينية، في شن الحرب على إيران فبدأ يعد العدة ، فعلى المستوى الداخلي تخلص صدام حسين من كل مراكز المعارضة السياسية التي تعارض حربه مع إيران ،كما وعمل على تهدئة الاقليات (الاكراد والشيعة) . وعلى المستوى العربي عمل على تدعيم علاقاته مع دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية ليضمن مساعدته ماليًا واقتصاديًا في الحرب ،ومع الاردن باعتباره عمق استراتيجي للعراق . وعلى المستوى الدولي عمل على تدعيم علاقاته مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية . (ابو غزالة،١٩٩٤: ٦٠، ٦١) .

وعلى الجانب الاخر فإن ثورة الخميني واستيلائه على مقاليد الحكم بايران ، احدثت خللًا في التوازن الاقليمي ، وبدا على السطح ان إيران تحاول تصدير ثورتها إلى دول الخليج العربي ولكن الموقف السياسي الايراني كانت تواجه صعوبات عده خاصة مع الغرب وايضًا على المستوى العربي بدأت مخاوف دول الخليج من احتمالات تصدير الثورة اليها الامر الذي دفع هذه الدول لتقديم الدعم للعراق .(ابو غزالة،١٩٩٤: ٦١، ٦٢)

لقد أدركت دول الخليج انها أمام معضلة مزدوجة ورأت أن أفضل حلًا لهذه المعضلة هو جعل الجارين الكبيرين المتربصين يمتص كل منهما قوة الآخر ، وهكذا كانت الحرب مصلحة خليجية وايضًا مصلحة أمريكية غربية ، فبحجتها تداعت الاساطيل العسكرية إلى الخليج ، واصبحت البحرية الامريكية سيدة مياه الخليج ، وحامية مضيق هرمز . بينما صمت السوفييت مكتفين بمليارات الدولارات ثمنًا للسلاح الذي باعوه بأسعار خيالية للطرفين المتحاربين . (الحجاج ،٢٠٠٧: ٢٨٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واندلعت هذه الحرب في ١٩٨٠/٩/٤م عل شكل مناوشات حدودية وتحولت إلى حرب شديدة وهكذا اندلعت حرب طاحنة ، لم يدخر الطرفان المتحاربان اي قوة في خوضها فقد استخدمت كل انواع الاسلحة المتاحة ، واستهدفت المنشآت العسكرية والاقتصادية والمدنية ، وطالت حتى المدارس والارياف ، وقضت على آلاف المدنيين والعسكريين ، وكان كل من الطرفين يدعي كسب الحرب والانتصار ولم يعد موت الآف الشباب في اليوم الواحد سببًا كافيًا لتوقف الحرب واعادة الحساب ، وتداخلت في هذه الحرب الشعارات منها : شعار الدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية في بغداد ، وشعار الدفاع عن الثورة الاسلامية في طهران . (الحجاج ،٢٠٠٧: ٢٨٦، ٢٨٧) .

انتهت الحرب عندما ضاق المجتمع الدولي ذرعًا بطول الحرب والخسائر الفادحة التي ألحقتها بشعب البلدين وبمرتكزات الحياة الانسانية فيها ، فأصدر مجلس الامن قراره ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧م طالبًا الطرفين بالوقوف الفوري عن الحرب والانسحاب لحدود البلدين الدولية والانخراط في مفاوضات بإشراف دولي لحل المشكلة .(القصاب ،٢٠١٢: ١٥٤).

لم تتحسن العلاقة بين العراق وإيران بعد الحرب، لأن البلدين لم يوقعا معاهدة للسلام تضبط مسار العلاقات وتعيدها إلى حالتها الطبيعية، ساعد على ذلك قرار مجلس الأمن السابق الذكر والذي كان غامضا في صياغته لا سيما المتعلق منه بالمسؤولية عن الحرب ،و بعد الحرب بعامين اثنين (١٩٩٠) دخل العراق في حرب أخرى جديدة ضد جارته الكويت، انتهت بإخراجه منها مهزومًا على يد قوات دولية كانت تقودها الولايات المتحدة عام ١٩٩١،و في هذا العام تحديدا اندلعت انتفاضة شيعية حمّل العراق جزءًا من مسؤولية اندلاعها لإيران، كما اتهمها بالتخطيط والتنسيق مع المعارضين الشيعة الموجودين على أرضها وعلى رأسهم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة لإسقاط نظام حكمه، وهو ما أعاق عودة العلاقات بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلدين إلى طبيعتها ، واستمرت الخلافات المشبوهة بالتوتر تطبع علاقة البلدين أثناء الحصار الدولي على العراق والذي استمر من ١٩٩١م الى ٢٠٠٣م ،و بدأت في عام ٢٠٠٣ نذر حرب أميركية على العراق، وقد أعلنت إيران في البداية معارضتها للحرب ثم عادت وأعلنت وقوفها على الحياد. (الجزيرة .نت ،٢٠١٨)

ثانيًا : الغزو الامريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين (٢٠٠٣) :

تعززت علاقة إيران بالعراق في ظل الحكومة الجديدة التي غلب عليها التمثيل الشيعي، وبادرت إيران إلى الاعتراف بها، وفي /أيلول من العام التالي لسقوط نظام حكم صدام حسين استأنفت إيران والعراق علاقاتهما الدبلوماسية، وقفزت العلاقة بينهما إلى مستوى متقدم في ظل حكومة إبراهيم الجعفري، حيث أصدرت تلك الحكومة أمرًا بالعفو عن المحتجزين والمعتقلين الإيرانيين في السجون العراقية ترحيبا بزيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لبغداد.

بدأ التخطيط لإحتلال العراق منذ ٢١/ تشرين الثاني ٢٠٠١م ، بعد احداث ١١/ ايلول ٢٠٠١م ،حيث طلب الرئيس الامريكي جورج بوش الابن من وزير دفاعه عرض الخطة المتوفرة لديه بشأن العراق ، فزوال النظام العراقي يكسب الولايات المتحدة فرصة لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة وفي عام ٢٠٠٣ بدأت الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق وإزالة نظام صدام حسين ، وانتشر في العراق بعد الغزو أكثر من ١٧٥ ألف جندي امريكي وفي تسعة قواعد رئيسية ، وتوصل الطرفان العراقي والامريكي إلى اتفاقية اطلق عليها " اتفاق بين الجمهورية العراقية والولايات المتحدة الامريكية بشأن انسحاب القوات العسكرية الامريكية من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه " (الطائي ،٢٠١٢: ٢٤١- ٢٥٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بسياسة إيران بعد سقوط نظام صدام حسين ، فكانت إيران هي المستفيدة من حالة عدم الاستقرار ، فلقد تدهورت الاوضاع الامنية إلى أدني مستوياتها ، وأوجدت انقسامات طائفية وعرقية داخل المجتمع العراقي مما يؤثر سلبًا على العراق ، (Mark Gasiorowski,٢٠٠٧) ، وأثبتت إيران وجودها السياسي في العراق عبر الاحزاب الشيعية والامني عبر فيلق القدس ، وكان هم طهران منذ انسحاب القوات الامريكية تثبيت وضع المالكي باعتبار العراق دولة تابعة لها وجزءًا من أمنها القومي والاستراتيجي ، وعمل نظام المالكي كرأس حربه لايران في المنطقة العربية في دعم النظام السوري ومساعدة حزب الله ماليًا ووقوفه مع المعارضة الشيعية في البحرين . (السيد ، ٢٠١٤ : ١٤٢-١٥٤) .

وقد ظهر التدخل الايراني في العراق واضحًا وجليًا بعد الاحتلال الامريكي من خلال العديدمن الظواهر التي مثلت إطار العمل السياسي الايراني الشامل والتي يمكن إيجازها بما يلي: (الشقيرات ،٢٠١٤ :١٠١، ١٠٢)

١- حرصت إيران على ادامة علاقات وطيدة مع القادة السياسيين في العراق .
٢- إقامة علاقات حميمة مع القيادات الدينية الشيعية العراقية .
٣- التغلغل الامني الذي شمل تكوين خلايا امنية تجسيسية .
٤- تقديم المساعدات الانسانية للعراق ، الا أنها اشترطت أن تدفع تلك المبالغ إلى الحكومة العراقية على شكل بنى تحتية في النجف وكربلاء ، إضافة إلى تصدير منتجاتها إلى الاسواق العراقية .
٥- زارت وفود عراقية رفيعة المستوى طهران في عام ٢٠٠٥ م وعقدت اتفاقيات مع الحكومة الإيرانية .
٦- أقامت إيران علاقات اقتصادية مستقلة مع كردستان العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- السيطرة الاعلامية من خلال الصحف وقنوات البحث الفضائي والارضي والتي تمولها إيران ، مثل قناة العالم ودعمت قنوات الفرات والفيحاء والانوار .

٨- دعم المرجعية الشيعية في النجف تمهيًدا للسيطرة عليها لتبقى قم هي المرجعية الشيعية الاولى في العالم .

٩- محاولى خلق تغييرات ديمغرافية في العراق بتشكيل تجمعات ايرانية في بعض المناطق التي ساهمت بتهجير اهلها السنة منها

١٠-محاولة تحسين الوضع الاقتصادي المتردي جراء العقوبات الاقتصادية على إيران من خلال بسط النفوذ الاقتصادي في العراق .

ويتضح لنا أن إيران حققت بفضل الامريكان مافشلوا في تحقيقه عبر ثمانية أعوام من الحرب ضد صدام حسين ؛ حيث أصبحت البوابة الشرقية العربية مشرعة امامهم وهي التي عجزوا عن اقتحامها منذ ابتداء ثورتهم فبدأت إيران حملتها باغتيال اهل السنة وخاصة ائمة المساجد ورواد بيوت الله والعلماء واساتذة الجامعات والاطباء والمهندسين ، وطالت كل من يعارض المشروع الايراني في العراق ، واستمرت في تدخلها في العراق عسكريًا وسياسيًا وعملوا على تهجير قسري لاهل السنة في العراق ، وأن الاحتلال الامريكي للعراق جاء بفوائد ومكاسب لايران كونها استطاعت ان تمد نفوذها الاقليمي ، ولتصبح ورقةً صعبةً ورقمًا مؤثرًا في المعادلة العراقية تتفاوض من خلالها مع الولايات المتحدة وتقوم بتحريك مناصريها من شيعة العراق عند الحاجة لهم .

المطلب الثاني : الإستراتيجية الإيرانية تجاه العراق :

تُشكل إيران فاعلًا رئيسيًّا في تفاعلات الساحة العراقية، وعلى مختلف الأصعدة؛ إذ تمارس دورًا مؤثرًا في العراق، ورمت بثقلها للمحافظة على هذا الدور وتعزيزه باستمرار، لإدراكها أهمية العراق الاستراتيجية، وكونه بمثابة بوابة مهمة للدخول إلى المنطقة العربية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلاله يتحقق التواصل الملائم لإيران مع حلفائها في باقي دول المنطقة.هذا الدور ذو الأبعاد السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والعقائدية، ما كان ليصل إلى ما هو عليه لولا الأزمات التي يمر بها العراق؛ إذ أُتيحت الفرصة الأولى لإيران لمد نفوذها في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في مرحلة ما بعد ٩ نيسان/ ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام حسين . وجاءت الفرصة الثانية في ظل الأزمة الأمنية التي يشهدها العراق منذ مطلع عام ٢٠١٤، وتفجرت في ١٠ /حزيران من العام ذاته بعد استيلاء تنظيم الدولة في العراق وبلاد الشام"داعش" على عدد من المحافظات العراقية. فقد مر الدور الإيراني بمرحلة جديدة حينما أخذ شكلا أمنيًّا حاسمًا في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق من خلال وجود ضباط وخبراء وقوات إيرانية بشكل مباشر في الساحة العراقية، وكذلك عن طريق بيع الأسلحة والمعدات العسكرية وتقديم المعلومات الاستخبارية للقوات العراقية .

وعملت إيران على تنفيذ استراتيجيتها في العراق من خلال عدة أدوات هي :

- أولاً : الأداة الدينية :

يلعب البعد الايديولوجي والمذهبي دورًا مهمًا في التأثير على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق ، إذ أن الدين والهوية الطائفية الشيعية السياسية تعمل على تسهيل تعبئة الناس لقضية سياسية معينة ، ولقد ظهرت الهوية الطائفية الشيعية السياسية في العراق نتيجة لتفكك الدولة العراقية ، مما أدى إلى بروز الهويات الدينية والطائفية العرقية ، كهويات سياسية مهمة في العملية السياسية في العراق ، ومن هنا وجدت إيران سبيلها للتدخل من خلال توظيف مسائل الهوية الطائفية واللعب على وتر المذهب الشيعي لاستقطاب الدعم والتأييد من قبل مختلف القوى السياسية داخل العراق ، لتحقيق أهدافها بالتفوق الاقليمي على دول المنطقة من جهة ، ولاستثمار نفوذها في العراق لتقوية وضعها التفاوضي بخصوص برنامجها النووي مع القوى الدولية من جهة ثانية . (العتوم ،٢٠٠٩: ٣٣٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث استند الدور الإيراني في العراق إلى البعد العقائدي المذهبي في تدخله إلى جانب الحكومة العراقية في حربها ضد تنظيم الدولة الدولة في العراق وبلاد الشام"داعش"، بحجة حماية الأماكن والمزارات الدينية الشيعية في العراق، والزوار الإيرانيين الوافدين إليها، وهو ما أوجبته الفتاوى التي أطلقتها المرجعية الدينية – الشيعية فيما يسمى بـــــ "الجهاد الكفائي." (مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،٢٠١٦) .

فحققت إيران اختراقًا ونفوذًا في المسائل الدينية على الساحة العراقية، وسيطرت على شريحة واسعة من العراقيين تحت مسمى "التشيع"، وذلك من خلال إثارة القضايا الطائفية والترويج لفكرة المظلومية. ولإيران تأثير كبير على رجال الدين في الحوزات العلمية الدينية. كما أن لها دورًا دينيًّا فاعلًا في تحريك القضايا السياسية عن طريق الفتاوى الدينية التي يُصدرها رجال الدين المرتبطون بإيران .

وتهتم إيران بشكل كبير بالبعد الديني المذهبي بصورة حكمت سياستها وعلاقاتها مع الأحزاب والحركات السياسية والمسلحة، لا سيما تلك التي تؤمن بـــ"ولاية الفقيه". وفي المقابل تعتبر القوى والأحزاب الإسلامية ذات الانتماء الشيعي إيرانَ بعدًا وعمقًا استراتيجيًّا لها ولنشاطها، الأمر الذي استطاعت إيران استثماره للتأثير عليهم بتقديم نفسها بأنها "حامية المذهب" ومصدر للفتاوى التي ينساق لها قطاع كبير من الشيعة في العراق. اعتمدت إيران على تأجيج الصراع العقائدي في العراق لضمان كسب شيعته، لا سيما من الشباب الثوري المتحمس الذي يعاني في الوقت نفسه ظروفًا اقتصادية صعبة، ليجد ما يطمح إليه في صفوف الفصائل المسلحة التابعة لأحزاب سياسية ولاؤها بالدرجة الأولى للمرشد الأعلى في إيران. وفي هذا الصدد يرى المتابعون للشأن العراقي أن تأجيج إيران للصراع العقائدي خدمها كثيرا، وأن الفصائل المسلحة المدعومة من قبلها وتتبع ولاية الفقيه تمثل خطرًا كبيرًا على العراق. ويؤكدون أن إيران تحاول إبادة المكون السنّي في العراق أو جعله تحت تصرفها، موضحين أن فصائل مثل حزب الله في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العراق وعصائب أهل الحق تلعب دورًا سلبيًا في استهداف العراقيين السنّة وهي تريد أن يكون لها قرار حتى في المحافظات ذات الغالبية السنية كالأنبار ونينوى وصلاح الدين وديالى والتي تشهد حربًا ضد تنظيم الدولة في العراق وبلاد الشام "داعش". ولا تخفوا هؤلاء المراقبون محاولات إيران لاستهداف النواب السنّة الذين يتحركون داخليا وخارجيا لإيقاف المد الإيراني في العراق، منتقدين في الوقت نفسه عدم تفاعل المجتمع الدولي مع هذا الأمر وتراجع الولايات المتحدة عن مواقفها في العراق أمام إيران. (مركز الروابط للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠١٦) .

وبناءًا على ماسبق نجد أن البعد المذهبي والطائفي يلعب دورًا مهما في تسهيل اقامة ايران لقواعد نفوذ مهمة داخل العراق ، فالايديولوجية تلعب دورًا أيضًا في التأثير على السياسة الايرانية تجاه العراق فالتوافق الايديولوجي كان عاملاً مهماً في تحديد طبيعة العلاقات الايرانية – العراقية وزجها نحو التقارب على عكس ما كانت عليه في ظل نظام صدام حسين .

- الاداة السياسية :

فأولى خطوات الأداة السياسية الإيرانية في العراق كان تكمن في دعمها للتجربة الديمقراطية التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية على المشهد السياسي في العراق، لكون النظام الإيراني أدرك أن هذه التجربة لا تزال غير ناضجة وستمهد لمواليه للوصول إلى سدة الحكم. وبات التحالف الشيعي بمسمياته المختلفة الكتلة الأكبر منذ أول انتخابات جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ليسيطر الشيعة الموالون لإيران على مجالس النواب لثلاث دورات متتالية منذ العام ٢٠٠٥ وحتى الآن، غير مكترثين لنتائج الانتخابات في بعض الأحيان؛ كما حدث في انتخابات ٢٠١٠ بفوز قائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي الذي اضطر لترك رئاسة الوزراء لنوري المالكي. لقد كان تشكيل الحكومة الثانية في كانون الأول/ ٢٠١٠ برئاسة رئيس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوزراء نوري المالكي بمثابة مرحلة بارزة في جهود إيران لتوحيد حلفائها السياسيين الشيعة في العراق. (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٦)

ولقد أدت الفراغ السياسي في العراق بعد سقوط النظام السابق الى إثارة مخاوف ايران من أن يؤثر سلبًا على ايران ، ولكن حصل هناك علاقات قوية تربط بين النظام في طهران والقوى والاحزاب المؤثرة على الساحة العراقية ، وهي تعتبر حلقة مهمة في تحليل التحرك الايراني داخل العراق .(المشاقبة ،٢٠١٢: ١٦٨) . حيث أثارت تصريحات الرئيس الايراني الاسبق احمدي نجاد والتي مفادها أن ايران ستملأ الفراغ في العراق بعد الانسحاب الامريكي من العراق مخاوف العراقيين ، فهو تدخل واضح وسافر في الشؤون الداخلية العراقية . (العتوم ،٢٠٠٩ : ٣٣٦) .

ويتمثل دور إيران السياسي في العراق فيما تملكه من علاقات وروابط بالحكومة العراقية والحركات والأحزاب السياسية الفاعلة في العملية السياسية ومراكز صنع القرار، الأمر الذي يسهل لها التأثير في الأحداث والتطورات الجارية والسياسات المتخذة في العراق. وسياسيًّا تعمل إيران على استمرار خلخلة الأوضاع السياسية في العراق بما يجعل الحكومات العراقية ضعيفة، وإيجاد نخب سياسية تدين بالولاء والطاعة لإيران، فبقدر ضعف وحاجة الحكومات العراقية لإيران بقدر ما ستحقق إيران مصالحها. يُضاف إلى ذلك بروز الدور الإيراني في القرار العراقي عبر تقديم الاستشارات للسياسيين وصناع القرار العراقيين حول العديد من القضايا والمشكلات العراقية السياسية والاقتصادية، وهو ما يظهر جليًّا في التطورات الداخلية العراقية، وموقف العراق من القضايا الخارجية، وليس آخرها تبعية الموقف العراقي لإيران من الأزمة السورية، وعاصفة الحزم، وأحداث استهداف البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران.

وبهذا نرى أن ايران بمساعدة الولايات المتحدة ساهمت في ايجاد نظام سياسي عراقي متوافق مع التوجهات الايرانية ، إن لم يكن مواليًا لها بشكل مباشر ، واستثمرت ايران علاقاتها السياسية مع قيادات النظام بشكل واضح من خلال التنسق في الواقف المتعلقة بينهما ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجلت في العديد من المظاهر السياسية والاقتصادية ، وتماشى النظام السياسي العراقي مع مشروع ايران السياسي في المنطقة العربية في ظل غياب المشروع العربي المتكامل .

وتمارس طهران نفوذها من خلال سفارتها في بغداد وقنصلياتها في البصرة وكربلاء وأربيل والسليمانية. كما أن سفيريها الذين عُينوا بعد عام ٢٠٠٣ كانوا قد خدموا في "قوة القدس" التابعة لـ "فيلق الحرس الثوري الإسلامي" (المسؤول عن العمليات السرية في الخارج)، وذلك يؤكد الدور الذي تلعبه أجهزة الأمن الإيرانية في صياغة وتنفيذ السياسة الإيرانية في العراق. وقد استخدمت هذه الأجهزة الأمنية أحيانًا عملاء من حزب الله اللبناني يتحدثون العربية لتسهيل دعم الجماعات والميليشيات المتمردة.

- الاداة الأقتصادية :

تلعب ايران دورًا هامًا في الاقتصاد العراقي ، ووجهتها الرئيسية للتصدير (باستثناء النفط) ، إن التجارة بين ايران والعراق أحادية المقام في الاتجاة الاول ، حيث سنوات من العقوبات والقتال المتواصل جعل العراق تعتمد على البضائع الايرانية ، وعلى الرغم من عدم وجود معلومات دقيقة حول المجال الحالي للتجارة بين البلدين ، إلا أن التقديرات تشير بإنها وصلت في عام ٢٠٠٩م الى ٤ مليار دولار ، وقد صرحت كل من الدولتين عن رغبتها في مضاعفة هذا الرقم ، علاوة على ذلك فإن هناك اثنين من المصارف الايرانية الضخمة تعمل في العراق ، وهناك بضائع ايرانية أغرقت السوق العراقية بدءًا من السيارات الايرانية الصنع ومرورًا بكتل البناء الاسمنتي والمواد الغذائية ، كما خصصت ايران مبلغًا ماليًا لاعمار مطار النجف لتسهيل وصول عشرات ألاف الزوار الايرانيين الذين يزورون المدينة كل شهر . هذا وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين لتعزز من الحالة الاعتمادية للعراق على ايران . (عويد ، ٢٠١٤ : ٦٥٤، ٦٥٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير الاحصاءات الى ان ايران تحولت الى الشريك التجاري الاول للعراق طمعًا في ثرواته واستغلالًا لها ، فالعراق يعد بمثابة سوق تجاري ضخم لايران للحد الذي اصبح فيه العراق يستورد الكهرباء والقمح وحتى بعض المشتقات النفطية من وقود وغاز من إيران . (عويد ، ٢٠١٤: ٦٥٦) .

وتسعى ايران إلى الهيمنة على الأسواق العراقية، وإغراقها بالبضائع والسلع الإيرانية ذات الأسعار الرخيصة، مقارنة بالبضائع والسلع المستوردة من الدول الأخرى، والتركيز على الجوانب الاستهلاكية لا الإنتاجية بهدف احتكار منافذ الإنتاج لإيران دون العراق. أضف إلى ذلك أن ثمة توقعات بارتفاع مستوى التبادل التجاري بين البلدين وزيادة الاعتمادية العراقية على المنتجات الايرانية .

وبهذا نجد أن ايران نجحت في استخدام الاداة الاقتصادية لتعزيز تغلغها في العراق من خلال توظيف سياساتها الاقتصادية، وتمكنت من ان تصبح الشريك الاول في التعامل التجاري مع العراق ، فضلًا عن تغلغلها في اعادة صياغة وهيكلة الاقتصاد العراقي بما يخدم اجندتها .

- رابعًا :الاداة الاعلامية :

تسيطر إيران على العشرات من وسائل الإعلام والقنوات الفضائية الإيرانية والعراقية، وتهدف من خلالها إلى التأثير على الرأي العام في العراق والأفكار والتوجهات لصالحها، وتروّج وسائل الإعلام هذه للرؤى الإيرانية فيما يخص الشأن العراقي، أو التطورات والأحداث التي تشهدها المنطقة. ولم تقتصر التحركات الإيرانية في العراق على هذا الإطار، إذ أن العشرات من المؤسسات الإعلامية العاملة في العراق اليوم تمول من المرشد الأعلى علي خامنئي عن طريق وكيل خاص، يشترط على كل حركة سياسية أو فصيل مسلح يرغب في الدعم الإيراني وجود جناح إعلامي يروج لأفكار التجربة الإيرانية وولاية الفقيه. وبالمثل، تتلقى قنوات عراقية تمويلًا شهريًا بالملايين من الدولارات شريطة الالتزام بسياسة النظام الإيراني. فالأحزاب السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والفصائل المسلحة الشيعية استغلت شروط إيران بوجود وسائل إعلامية لها في رفع عدد مؤيديها من خلال تقديمها لهم فرص عمل في هذه المؤسسات ، لا سيما وأن موازناتها محددة مسبقًا، وهذا ما يعني ازدياد مؤيدي إيران بطبيعة الحال. وعملت إيران على استغلال الوضع الاقتصادي لكسب العراقيين من خلال تقديم كل التسهيلات التجارية للمستثمرين والتجار لتصبح الوجهة الأولى لهم. (خولي ،٢٠١٦ : ٢٠) .

كما وعملت ايران على السيطرة الاعلامية من خلال الصحف وقنوات البث الفضائي والارضي التي تموله ايران ، فقد قامت شركة التلفزيون الرسمية الايرانية بافتتاح قناة فضائية على غرار قناة الجزيرة والعربية بإسم قناة "العالم" الفضائية تبث باللغة العربية ، وقد كان لها دور فاعل خلال الاحتلال الامريكي للعراق خاصة بعد توقف بث القنوات العراقية الرسمية كما دعمت قنوات أخرى مثل قناة الفرات والفيحاء والانوار . (الشقيرات ، ٢٠١٤: ١٠٠) .

وأخيراً يمكن القول إن التغلغل الإيراني في العراق لم يكن نابعًا من قوة إيران فحسب، بل نتيجة الظروف والمتغيرات الداخلية العراقية والإقليمية والدولية، وقد استغلته إيران كورقة ضغط وتفاوض في ملفاتها الدولية وتحقيق مكاسب لها على حساب العراق دون النظر حتى لحلفائها العراقيين، كما أن دور إيران في العراق أضر بالعراق والعراقيين أكثر مما حقق لهم من مصالح، وكان سببًا في عزل العراق عن حاضنته العربية الأم. فبات الوجود الإيراني في العراق شائكا إلى درجة تفوق التعقيد، وهو بالفعل أخطرمن سلاحها النووي. فقد استطاعت إيران أن تسيطر على العراق من خلال إستراتيجيات عدة تتمثل أولاها في إيصال مؤيديها من ساسة العراق إلى السلطة ودعمهم للبقاء في سدة الحكم، والثانية تتلخص في تكرار تجربة شعبية عسكرية تجعل من العراقيين جنودا يدافعون عن أمن إيران بصورة غير مباشرة بحكم أنهم يقاتلون دفاعًا عن أراضيهم، فضلًا عن توغلها داخل المجتمع العراقي بوسائل شتى منها دينية مذهبية واقتصادية وأخرى اجتماعية. وعلى المدى الطويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية – العراقية :

في ضوء ماتتبعناه من واقع العلاقات العراقية – الإيرانية نجد أن هذه العلاقات لم تتسم بالترابط الا بعد الغزو الامريكي على العراق وسقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣م ،فطالما اتسمت العلاقات بالتوتر والعدائية وإلقاء الاتهامات على بعضهم البعض . وإن من شأن بعض الحقائق التي أفرزتها هذه العلاقات وما طفى على السطح من أحداث ومن خلال استقراء الماضي والمشهد الحاضر يمكن وضع ثلاثة مشاهد لمستقبل العلاقات العراقية – الإيرانية وهي:

أولاً : المشهد الأول : زيادة النفوذ الأمريكي في العراق وتراجع النفوذ الإيراني :

هذا المشهد يأتي على ضوء الأحداث الأخيرة الجارية في العراق ، وقد وضعت استفهامات كثيرة على قدرة حلفاء طهران على التماسك امام الضغوط الدولية المستمرة ، حيث ابلغ مسؤول دبلوماسي في بغداد " بأن الولايات المتحدة تحاول عزل منظمة بدر التي يتزعمها العامري عن تحالف فتح المدعوم من إيران . وقال مصدر سياسي عراقي "إن تحالف فتح يشهد تنازعا واضحا بين زعاماته، بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة"، موضحا أن "العامري يؤيد قدرًا معقولًا من الانفتاح على واشنطن بشكل لا يغضب إيران، بينما ترفض حركة عصائب أهل الحق، وهي ثاني أكبر قوة في الفتح، أي تقارب مع الولايات المتحدة. "

ومؤخرًا أيد الكونغرس الأميركي مشروع قرار يضمّ حركة عصائب أهل الحق، إلى لائحة المنظمات الإرهابية. ويقول قيس الخزعلي زعيم الحركة، إن الإجراء الأميركي جاء ردًا على فوز العصائب بخمسة عشر مقعدًا في برلمان ٢٠١٨، بعدما كانت تشغل مقعدًا واحدًا في برلمان ٢٠١٤. وتقول مصادر في البنك المركزي العراقي، أعلى سلطة نقدية في البلاد، إن المصرف الذي تشغله عصائب أهل الحق، ويختص بتحويل العملات الصعبة من العراق إلى إيران، قد يخضع لقيود قاسية تعطل معظم تعاملاته المالية، على خلفية تصنيف الحركة منظمة إرهابية. وتأتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جهود السفير سيليمان لدعم خطة منع عصائب أهل الحق من التأثير في المشهد السياسي، من خلال التواصل مع الشريك الأكبر للحركة في تحالف الفتح، وهو – بدر- بزعامة العامري. ووفقا للدبلوماسي العراقي، المتابع لجهود التواصل بين ممثلي الولايات المتحدة وزعماء عراقيين، فإن الحكومة العراقية الجديدة ربما تتقبل انضمام منظمة بدر، وإقصاء العصائب ويرى البعض أن العلاقات بين العامري والخزعلي تمر بأسوأ صورها، والخزعلي هو أحد مساعدي الصدر السابقين انشق عنه بتشجيع إيراني وشكل ميليشيا مسلحة اتهمت بارتكاب أعمال عنف طائفية، فيما تقول حركة العصائب إنها موجودة لمواجهة النفوذ الأميركي في العراق والمنطقة. ويرفض زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، الذي يرعى قائمة سائرون الفائزة بالمركز الأول في الانتخابات العراقية، مشاركة عصائب أهل الحق في أي تشكيلة وزارية تتبناها كتلته. وتقول مصادر مطلعة إن الخلافات بين العامري والخزعلي بلغت ذروتها مع لقاء الأول بالسفير الأميركي، فيما راح الثاني يطلق إشارات كثيرة عن تراجع حظوظ زعيم منظمة بدر في تولي منصب رئيس الوزراء.

ويدعم الموسوي القراءة التي قدمها الخزعلي عن وجود مسارين لتشكيل الحكومة الجديدة، يحكمهما البعد والقرب من إيران. وقال إن "هنالك قطارين يتجهان لتشكيل الكتلة النيابية الأكثر عددا"، ويضيف إلى أن "تحالف سائرون يقود القطار الأول وائتلاف دولة القانون يقود القطار الثاني"، جازمًا باستحالة التقاء هذين القطارين في نقطة مشتركة لتكوين تحالف واحد. وقال مراقب عراقي في تصريح لـ"العرب" "إن الموالين لإيران هم الأكثر دراية بخبايا المشروع الإيراني في العراق الذي بدأ يتخلى عن مظاهره الدينية ليظهر على حقيقته باعتباره مشروعًا سياسيًا، تناور من خلاله إيران في علاقتها المضطربة مع الولايات المتحدة. وأكد المراقب أنه إذا ما كان الخزعلي لا ينتمي إلى النوع الذي يفكر في التخلي عن إيران حماية لمكتسباته السياسية في العراق فلا يعود السبب في ذلك إلى ارتباطه العقائدي بنظام ولاية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفقيه بقدر ما يعود إلى أن ورقته العراقية قد احترقت بموجب القرار الأميركي الذي وضع عصائبه على قائمة المنظمات الإرهابية، بمعنى أنه صار وبشكل نهائي جزءًا من السلة الإيرانية التي يجب أن تستهدفها العقوبات الأميركية. وأشار إلى أن الأطراف السياسية العراقية التي تستعد لإقامة تحالفات في ما بينها لتشكيل الكتلة النيابية الأكبر باتت على يقين من أن طبيعة علاقتها بإيران صارت هي المعيار التي يتم بموجبه القبول بها أو رفضها في الحكومة المقبلة لا على المستوى الشعبي حيث النفور من الهيمنة الإيرانية كان شعار الفائزين في الانتخابات فحسب بل وأيضا على مستوى الرؤية الأميركية لعراق المرحلة المقبلة.

ومن المرجح أن المرحلة المقبلة سيغلب عليها التأثير الأميركي، وهو ما سيؤدي إلى استبعاد الأطراف التي تورطت بولائها المعلن لإيران وفي مقدمتها عصائب أهل الحق، أما الأطراف الأخرى فإنها ستمر بفترة اختبار قد لا تكون طويلة من أجل تحديد قدرتها على أن تصنع مسافة بينها وبين ماضيها المشتبك بالمشروع الإيراني وبين رغبتها في أن تكون جزءًا من الخيار الأميركي في العراق.

ثانياً : المشهد الثاني : استمرارية النفوذ الإيراني في العراق :

ستعمد إيران أولًا إلى تكريس مكاسبها المتحققة وترسيخ نفوذها وتعظيم تأثيرها مستفيدة أساسا من تلك القوى العراقية، الدينية، والسياسية، التي لها مصالح مشتركة ووطيدة معها، فضلا عن توظيف مؤسساتها الرسمية، وغير الرسمية العاملة في العراق منذ عام ٢٠٠٣. إضافةً الى الاستفادة من آلية عمل النظام السياسي العراقي، التي ساهمت هي أيضًا في ضعف الدولة العراقية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وستعمل إيران على ضبط تطور علاقات العراق مع الدول العربية وغيرها وفق طبيعة علاقة هذه الدول مع إيران تأمينا لديمومة تبعية العراق لها. فإيران ستحاول تجنب أي صراع مع الولايات المتحدة قد يفضي إلى خسارة مكاسبها المتحققة في العراق. إن نجاح إيران في توظيف معطيات هذا المشهد لصالحها سينعكس على طبيعة علاقتها مع العراق وعلى نحو سيجعل منها عمليًا علاقة تبعية بامتياز.

وفي ضوء فوز ميليشا عصائب أهل الحق الشيعية العراقية وهي أحد اهم الموالين لإيران وايضًا فوز فصائل النجباء وحزب الله العراقي ، في الانتخابات النيابية التي جرت مؤخرًا في العراق ، فهم مرشحون بقوة للمشاركة في الحكومة العراقية القادمة ،وهذه الفصائل على صلة وثيقة بإيران التي تزودها بالاسلحة والتمويل وتتحكم بنشاطها

ومن المتوقع أن تلعب الأذرع السياسية لفصائل الحشد الشعبي دورًا أساسيا في تشكيل الحكومة العراقية المقبلة بعد أن حلت في المرتبة الثانية بالانتخابات البرلمانية الأخيرة من خلال تحالفها الذي يحمل اسم (الفتح) ويقوده زعيم ميليشيا بدر هادي العامري برصيد ٤٧ مقعدا، ١٥ منها لـعصائب أهل الحق وحدها.

هذه المعطيات جميعها ستعمل على تعزيز النفوذ الايراني في العراق وتعزز التبعية العراقية لإيران ، من خلال الأدوات التي ذكرناها سابقًا في الدراسة .

ثالثًا : المشهد الثالث : (التغير الايجابي) إعادة بناء العراق على نحو جديد يفضي أن يكون مستقرًا داخليًا وفاعلاً ومؤثرًا خارجيًا :

فإيران والولايات المتحدة سوف لن تنظر بعين الارتياح لمعطياته الايجابية، سيما وأنه ينطوي على فرصة تاريخية لإعادة بناء العراق على نحو جديد يفضي إلى أن يكون مستقرًا داخليًا وفاعلًا ومؤثرًا خارجيًا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولأن ماضي العلاقة العراقية -الإيرانية يفيد أن إيران استمرت تعاني من عقدة تاريخية حيال العراق، وأن هذه العقدة تتفاعل مع رؤية ثقافية إيرانية تؤجج (الأنا)، يفترض هذا المشهد أن عودة العراق إلى حالة الفاعلية سيدفع بإيران إلى أن تتبنى حياله سياسة تجمع بين الصراع والتعاون في آن واحد، هذا جراء انطلاقهما بالضرورة من مصالح متعارضة ومتماثلة، الأمر الذي سيجعل من العلاقة العراقية -الإيرانية علاقة تتأسس على علاقة قوامها التكافؤ النسبي الذي لاتتميز به هذه العلاقة حاليًا.

ويرجح الباحث في ضوء معطيات الوضع الراهن في العراق المشهد الأول لأنه أكثر قوة ولأن ادراج الفصائل العراقية الموالية لإيران ضمن المنظمات الأرهابية سوف لن يحقق مكاسب لإيران ويزيد من النفور لها ، ويقلل من إحتمالية حدوث المشهد الثاني ، أما أقل الأحتمالات هو حدوث المشهد الثالث لأن عملية التغيرالإيجابي وأن يكون العراق مستقرًا ولايتبع أي نفوذ سواء إيراني أو أمريكي يحتاج لوقت طويل ونظام سياسي قوي وليس موالٍ لأي جهة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة :

تسند السياسة الخارجية الإيرانية في تعاملها مع الدول العربية على اسس قومية، ومذهبية تستند إلى المذهب الشيعي الذي تتبناه إيران التي تسعى إلى تصديره إلى دول المنطقة ، وخصوصًا (العراق ودول الخليج) وتتبع إيران سياسة تدخلية في دول المنطقة ،مما أثار شكوكًا منطقية لتلك الدول حول أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية تجاهها ، مستغلة حالة الضعف ووجود الاقليات الشيعية في المنطقة العربية ، وقد برز ذلك من خلال الدور الذي لعبته إيران في العراق بعد الاحتلال الامريكي الذي هيأ البيئة الاقليمية للتعبير عن طموحات إيران التوسعية وبروزها كقوة اقليمية في المنطقة .

ومنذ وصول الخميني إلى السلطة عن طريق ما سمى بالثورة الاسلامية الإيرانية تغيرت سياسة إيران ، فبعد ان كانت حليفة للولايات المتحدة و(اسرائيل) ، انتهجت نهجًا آخر ، فأصبحت تحاول الحصول على القوة من خلال امتلاكها للقوة النووية ، وايجاد اذرع لها في الدول العربية لتلعب دورًا اقليميًا وتكون قوة اقليمية من خلال تحالفاتها مع بعض القوى السياسية غير الرسمية مثل حركة حماس والجهاد الاسلامي ، وتحالفها العلني مع بعض الانظمة الحاكمة كالنظام السوري ، ووصولها إلى الاقليات الشيعية في كل من الكويت والبحرين والسعودية وتحالفها مع الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان الذي أخذ البعد الطائفي ، وقد أثر ذلك على تطور علاقاتها مع الدول العربية مابين التقارب تارةً والبعد تارةً أخرى .

وفي ضوء ما تكتسبه الدول العربية من موقع متميز وموارد نفطية فتحاول إيران استغلال القضايا العربية لتنفيذ مشروعها الاستراتيجي في المنطقة العربية الا انها واجهت تحديات اقليمية ودولية جعل صناع القرار في إيران ينتهجون سياسة أخرى ، لتعتمد مبدأ الحوار والتقارب لتخفي نواياها الحقيقية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في العراق فقد استغلت إيران الحرب الامريكية على العراق في عام ٢٠٠٣م وانسحاب القوات الامريكية منها ،فاستغلت الفراغ السياسي فيها وبدأت بمد نفوذها فيها ونجحت في ذلك من خلال اعتمادها على البعد الديني والنظام السياسي الموالي لايران .

وكان من أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ما يلي :

١- مرت العلاقات الإيرانية – العربية بكثير من المراحل مابين التقارب والبعد ، حسب طبيعة السياسة التي تنتهجها إيران في علاقتها مع الدول العربية فمنذ استلام الخميني كانت السياسة الخارجية تأخذ طابع ثوري وجمود دبلوماسي وتشدد ، والحديث عن مبدأ تصدير الثورة إلى الدول العربية مما أثار حفيظة الدول العربية واتخاذها مواقف سياسية لاتحقق التقارب مع إيران ، ولكن مرت السياسة الخارجية الإيرانية بمرحلة أخرى بعد وفاة الخميني وهي الانفتاح على الصعيد الاقليمي والدولي ، وتمثل ذلك باتباع سياسة التهدئة والحوار ، واعتماد لغة المصالح في علاقاتها الخارجية ، وقل الحديث عن مبدأ تصدير الثورة ، هذا جعل هناك نوعًا من التقارب في العلاقات بين الجانب العربي والايراني .

٢- لعبت المحددات الداخلية والاقليمية دورًا مهمًا في تحديد طبيعة العلاقات العربية – الإيرانية وتحديد الدور الاقليمي الذي تلعبه إيران في المنطقة وتحقيق هدفها في ان تصبح قوة اقليمية في المنطقة .

٣- تتميز السياسة الإيرانية الخارجية بالتعقيد وعدم المرونة في عملية صنع القرار تجاه مختلف القضايا وخصوصًا المنطقة العربية ، ويرجع ذلك الا ان معظم تلك القرارات ترجع معظمها إلى المرشد الاعلى للثورة الإيرانية ورئيس الجمهورية ، الا ان دور المرشد اقوى من دور رئيس الجمهورية ، ويلاحظ ثباتًا في المرتكزات والاهداف التي تبنتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثورة الإيرانية ، الا ان الاختلاف في الادوات والاساليب المستخدمة في تنفيذ السياسة الخارجية وفق معطيات الظروف الاقليمية والدولية .

٤- استثمرت إيران بحنكة ودهاء الاوضاع في البلاد العربية من ثورات الربيع العربي والاحتلال الامريكي للعراق وسقوط نظام صدام حسين ، الذي مكنها من استعادة توازنها الاقليمي الذي فقدته في حربها مع العراق . حيث اصبحت قوة اقليمة خصوصا بعد تراجع الدور الاقليمي للعراق ومصر عن لعب دورٍ مؤثرٍ في المنطقة ، هذا فتح المجال لايران لمزيد من التدخلات في الشؤون الداخلية للدول العربية .

٥- تنطلق السياسة الخارجية تجاه دول الخليج العربي من كونها جارًا ذا قوة يطل على سواحله الشرقية وتحاول إيران استغلال خلافاتها مع دول الخليج العربي من خلال قضية الجزر الاماراتية الثلاث ، وادعائها بأحقيتها في البحرين وقضية الجرف القاري لابراز قوتها أمام الدول العربية كافةً وتلعب دورًا اقليمًا مؤثرًا .

٦- اصبحت إيران تشكل تهديدًا على أمن المنطقة وخصوصًا دول الخليج العربي من خلال محاولة امتلاكها للقوة النووية ، لتكون قوة اقليمية مؤثرة ، اذ أن محاولتها لامتلاك القوة النووية أثر على علاقتها اقليمًا ودوليًا .

٧- تستغل إيران القضية الفلسطينة على أكمل وجه لتؤكد انها تدافع عن قضايا المسلمين وبدأت بتقديم الدعم لحماس والجهاد الاسلامي بكافة الاشكال المادية والتسليحية .

٨- استغلت إيران الاحداث في سوريا وشكلت تحالفًا مع النظام السوري وروسيا لتحقق اهدافها الاقليمية ، واستغلت ايضًا الاقليات الشيعية في بعض الدول الشيعية وبدأت بتثويرهم وصنع القلائل في هذه الدول لتبسط نفوذها بها مثل البحرين والسعودية والكويت مما اثر على علاقة إيران مع هذه الدول .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- تعتمد إيران في سياستها الخارجية على سياسة التحالفات في علاقاتها الخارجية ، وتشكل هذه التحالفات قاعدة اساسية لتنفيذ إيران مشروعها في المنطقة العربية وقامت بتحالفات ذات انماط مختلفة من اجل الاعتماد عليها لتنفيذ سياستها ومن اهمها النمط الاستراتيجي مع حزب الله والنظام السوري والنمط الايديولوجي مع الشيعة في الوطن العربي والنمط الاقتصادي في تحالفها مع روسيا .

١٠- استطاعت إيران بعد الحرب الامريكية على العراق ان تخلق منطقة نفوذ لها في العراق واستغلت بذلك الاداة الدينية والاداة السياسية والاداة الاعلامية والاداة الاقتصادية واستطاعت خلق تقارب بينها وبين العراق معتمدًا على مبدأ التبعية العراقية لها بعد أن كانت العلاقات بينهما تأخذ طابع توتر وتنافس .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق الرسمية :

١. مواد الدستور الإيراني .

٢. الموقع الرسمي للحكومة الإيرانية .

الكتب :

١- (أبو غزالة ، عبدالحليم ، ١٩٩٤) "الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨"، (د،ن)

٢- (السيد،رضوان ، ٢٠١٤) "العرب وايران العلاقات العربية - الإيرانية في الزمن الحاضر" ،الدار العربية للعلوم وناشرون ، بيروت ،لبنان .

٣- (الطائي ،جعفر ،٢٠١٣) "استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي"، مؤسسة ارسلان للطباعة والنشر ، دمشق .

٤- (القصاب، عبدالوهاب) "الحرب العراقية الإيرانية" ١٩٨٠-١٩٨٨، المركز العربي للابحاث .

٥- (المقداد ، محمد ،٢٠١٦) "دراسات اقليمية في النظم السياسية والعلاقات الدولية والاستراتيجية" ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، اربد ،الاردن .

٦- (النعيمي ،احمد ، ٢٠١٢) "السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩- "٢٠١١، دار جنان للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- (باكير،علي)"كتاب الراصد حزب الله تحت المجهر رؤوية شمولية مغايرة للعلاقات مع إيران واسرائيل" .

٨- (حتي ، ناصيف ،١٩٨٧) "النظرية في العلاقات الدولية "، بيروت ، دار الكتاب العربي.

٩- (حقي ،سعيد ،٢٠١٢) "مبادئ العلاقات الدولية " ط٣ ، عمان ،دار وائل للنشر والتوزيع .

١٠-(دسوقي ،عيسى ٢٠٠٩) "التوجهات الاقليمية في الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة" ، دار الاحمدي للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر .

١١- (عباس ، يحيى ،٢٠١٢) "مقارنة تطبيقية بين الاقتصاد السياسي الايراني المعاصر والانظمة الغربية" ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، مصر .

١٢-(ليندميان ، توماس ،٢١٤)" الخطاب الداخلي في إيران والتحديات الامنية الحقيقية" ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الامارات .

١٣-(مسعد،نيفين ،٢٠٠١) "صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية" ،مركز دراسات الوحدة العربية .

١٤-(مطلوب ، احمد واخرون،١٩٨٥) "نهج الخميني في ميزان الفكر الاسلامي" ، دار عمان ، عمان ، الاردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٥-(هويدي، فهمي ،١٩٩١)"العرب وايران "،دار الشروق ، القاهرة ، مصر.

١٦-العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة . (عتريسي، طلال ،٢٠١٢) "العرب وايران مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقرة "، تحرير : عزمي بشارة ومحجوب الزويري، الدار العربية للعلوم وناشرون .

١٧-العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة .(الاحمري ،محمد ،٢٠١٢) "الاوهام والحقائق في العلاقات العربية الإيرانية " ، تحرير : عزمي بشارة ومحجوب الزويري، الدار العربية للعلوم وناشرون .

١٨-العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة .(الزويري ، محجوب،٢٠١٢)"إيران والعرب في ظلال الدين والسياسة عبر التاريخ" ، تحرير : عزمي بشارة ومحجوب الزويري ،الدار العربية للعلوم وناشرون .

١٩-العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة .(الصمادي ،فاطمة ،٢٠١٢) " تحولات السياسة والمجتمع تقاوم شعارات الثورة وتفرض اولويات جديدة" ، تحرير : عزمي بشارة ومحجوب الزويري، الدار العربية للعلوم وناشرون .

٢٠-العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة .(الغريري،موسى، ٢٠١٢) "العلاقات العربية – الإيرانية (السورية – الإيرانية نموذجا) " ، تحرير : عزمي بشارة ومحجوب الزويري، الدار العربية للعلوم وناشرون .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١-العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة .(القصاب، عبدالوهاب ،٢٠١٢) "النفوذ الايراني في العراق التحديات والابعاد " ، تحرير : عزمي بشارة ومحجوب الزويري، الدار العربية للعلوم وناشرون .

٢٢-العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة .(بشارة ،عزمي ،٢٠١٢) " إيران والعرب ملاحظات عامة " ، تحرير : عزمي بشارة ومحجوب الزويري، الدار العربية للعلوم وناشرون .

٢٣-العرب وايران مراجعة في التاريخ والسياسة .(كوثراني ،وجيه،٢٠١٢)"العرب وايران الذاكرة والتاريخ "، تحرير : عزمي بشارة ومحجوب الزويري ،الدار العربية للعلوم وناشرون .

الدوريات :

١- (التميمي ،زينب ،٢٠١٥)"تاريخ الملف النووي الايراني وانعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة وامن المنطقة حتى عام ٢٠١٣م "، مجلة آداب البصرة ، العدد(٧٤).

٢- (الشاعر ، كمال ،٢٠١٣) ،" تطورات قضية امن الخليج واثرها في العلاقات المصرية – الإيرانية "، مجلة جامعة فلسطين للابحاث والدراسات ، العدد(٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- (العتوم ،نبيل ،٢٠٠٩) "العلاقات العربية – الإيرانية نموذج الازمة العراقية وانعكاساتها على الاردن " مجلة جرش للبحوث والدراسات ،مجلد (١٢) العدد(٢).

٤- (الكعود ،اسراء،٢٠١٥)"السياسة الخارجية الإيرانية حيال دول الخليج العربي آفاق مستقبلية "،مجلة كلية التربية للبنات ، مجلد (٢٦) ، العدد(١) .

٥- (الكواز ، محمد ،٢٠١٣) "العلاقات السعودية – الإيرانية ٢٠٠٥-٢٠١٠، مجلة الدراسات الاقليمية ، مجلد (٢٠)، العدد (٣) .

٦- (المومني وشنيكات،محمد وخالد ،٢٠١٢) "رؤية شاملة لابعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وابوموسى" ، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ،مجلد (٥) ،العدد (١) .

٧- (شحات ،محمد) " الصراع بين المتشددين والمعتدلين والسياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج " .

٨- (عويد، بشار،٢٠١٤) ،"إيران : الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبولوتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع اشارة خاصة للعراق " ،مجلة الاستاذ، مجلد (١) ، العدد(١٠)

٩- (عيشون، حسين ،٢٠١٧)"العلاقات العراقية التركية والعوامل المؤثرة فيها إيران انوذجا" ،مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد(٤٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠-(محمد ،ساجدة) "العلاقات العربية الإيرانية دراسة في اشكالية العلاقات وآفاق تطورها" ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد (١٢) .

١١-(مسعد ، نيفين ،٢٠٠٨) "معضلة العلاقات العربية الإيرانية منذ احتلال العراق " ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مجلد (٢) ، العدد (٣) .

١٢-(مشاقبة ،عاهد ،٢٠١٢) "الإستراتيجية الإيرانية تجاه الدول العربية " ، مجلة المنارة ،مجلد (١٨) ، العدد (٢) .

١٣-(ملحم والصمادي ،غازي وفايز ،٢٠٠٩)"البرنامج النووي الايراني وامن الخليج العربي "، مجلة المنارة ، مجلد (١٥)،العدد(٣).

١٤-(نادر ، رضا،٢٠١٤)"إيران بعد القنبلة كيف يمكن لايران المسلحة نوويا ان تتصرف ؟" ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية " ،العدد (١٣٣) .

١٥-(يلوح ، رشيد ،٢٠١٣) "الرئاسة الإيرانية في ضوء تجربة احمدي نجاد "، مجلة الدراسات السياسية ، العدد(١) .

١٦-الحجاج ،خليل ،٢٠٠٧) ،"دور الحرب العراقية الإيرانية في تأزيم العلاقة بين العراق ودول الخليج "، مجلد (١٣) ،العدد (٧) .

١٧-(الكواز ،محمد ،٢٠٠٧) ،"العلاقات الإيرانية – السعودية ١٩٧٩- ٢٠٠١ دراسة ، سياسية ،مجلة الدراسات الاقليمية ، مجلد (٤) ، العدد (٧) .

١٨-(اردكاني ، علي شمس) "العلاقات الاقتصادية العربية – الإيرانية الواقع وآفاق التطوير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩-.(الضعيان ،ضيف الله) "العلاقات الامريكية الإيرانية الوجه الاخر .

٢٠-(الضعيان،ضيف الله)"العلاقات الخليجية الإيرانية .

٢١-(باكير ،علي) "المشروع الايراني في المنطقة واقع ومستقبل مابعد الثورات العربية "،البحوث الإستراتيجية الدولية ، انقرة .

الرسائل العلمية :

١- (الجرابعة ،رجائي ،٢٠١٢) "الإستراتيجية الإيرانية تجاه الامن القومي العربي في منطقة الشرق الاوسط (١٩٧٩-٢٠١١)"، رسالة ماجستير منشورة ، موقع نبع المعرفة جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، الاردن .

٢- (الحنيطي ، راشد ،٢٠١٣) "مبدأ تصدير الثورة الإيرانية واثره على استقرار دول الخليج العربي (الحوثيين في اليمن انموذجا)١٩٩٤- ٢٠١٣م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، الاردن .

٣- (الشقيرات ، محمد ، ٢٠١٤)"دور السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القضايا العربية ٢٠٠٣- ٢٠١٣م " ، رسالة ماجستير منشورة ، مجلة نبع المعرفة ، جامعة العلوم الاسلامية ، عمان ، الاردن .

٤- (العبادي ، ارتيمة ،٢٠٠٨)"تأثير النفوذ الايراني على الدول العربية (سوريا ولبنان) ١٩٧٩-٢٠٠٧م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ، الكرك ، الاردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواقع الانترنت :

١- الجزيرة .نت "العلاقات الإيرانية الروسية فرص التعزز ومخاوف الانفراط " نشرت في ٢٠١٨/٣/٣٠م .

٢- الجزيرة .نت "ترامب يعلن الانسحاب من الاتفاق النووي الايراني " نشرت في ٢٠١٨/٥/٩م .

٣- مركز الجزيرة للدراسات " مقالة بعنوان : القوى الاقليمية في الشرق الاوسط اعادة التشكيل بعد الثورات العربية " ، بقلم عمر الحسن ، ٢٠١٥/٦/٧م

٤- مركز الجزيرة للدراسات "بعد انسحاب امريكا مستقبل الاتفاق النووي الايراني رهن بكفاءة الاجراءات الاوربية "، بقلم فاطمة الصمادي ، نشرت في ٢٠١٨/٥/٩م .

٥- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية : مقالة بعنوان : السياسة الخارجية لايران تجاه دول الخليج العربية ٢٠١٠- ٢٠١٦م .

٦- مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية "مقالة بعنوان :التغلغل الايراني في العراق الدوافع والاشكال وادوات التأثير " ،نشرت في ٢٠١٦/٥/١١م .

٧- مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية – لندن "مقالة بعنوان : العلاقات الإيرانية الاسرائيلية تعاون سري وتاريخي، نشرت في ٢٠١٥/٥/٢م .

٨- موسوعة الجزيرة " مقالة بعنوان : العلاقات الإيرانية الامريكية من الخميني لترمب "، نشرت في ٢٠١٨/٥/٢٢م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- موقع القدس العربي ، مقالة بعنوان : العلاقات الإيرانية الاسرائيلية ماض طويل ومستقبل زاهر ، بقلم غادة الشاويش ،نشرت في ٢٠١٦/٦/٢١.

١٠-موقع جريدة الجريدة " تطور العلاقات الإيرانية – التركية وانعكاساتها على المنطقة " ، بقلم مصطفى اللباد .

١١-موقع لندن – عمان – رأي اليوم " مقالة بعنوان : مصافحة ملك الاردن – روحاني نشرت في ٢٠١٨/٥/٢٠م

١٢-مركز الجزيرة للدراسات "العلاقات الحوثية الإيرانية حلف مصلحي بغطاء مذهبي " نشرت في ٢٠١٥/٥/٨م .

المراجع باللغة الاجنبية :

١_ Karl Vick:"In Iran,Power Written in Ston " ,Washington Post January٢٣،٢٠٠٦.

٣_ King Abdullah of Jordan: Shia'a Crescent Remark, Washington Post, December ٢٠٠٤.

٢_ President Geoge Bush's speech in ٣١, August ,٢٠٠٦ inter .net٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Iranian Foreign Policy towards the Arab Countries

(١٩٧٩-٢٠١٧)

A Case Study : of Iraq

Preparation:

Shdia Taha Nahar AL-Zawahreh

Supervisor:

Dr . Ahed AL-Mashkaba

Abstarct:

The present study aimed at exploring the Iran's foreign policy toward the Arab world countries. More specifically, it investigated the role that Iran plays in the region to be a regional player in it by creating sectarian turmoils and using the Shiite minorities in theArab countries to achieve that purpose. In this study, the role and the policy-making methods were used.

The study answered the research question: (what are the orientations of the Iranian foreign policy towards the Arab world countries and its future

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

reflections?). The study revealed that there are interal and external determinants (regional and international) that govern the nature of the Iranian orientations toward tha Arab region. The bilateral Arab-Iranian relations do not take one single pattern; while they tend to be convergent in nature, they are sometimes characterized by being divergent depending on the nature of the role that Iran plays in the region. Moreover, the study pointed out that Iran supported all its allies and the new political ekites in Iraq. This influence has come aftermath the fall of regime Saadam Hussein and the US occupation of Iraq in ٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com